الدور المصري في المسألة الفلسطينية: من منظور الاقتصاد السياسي

(2000-1993)

The Egyptian Role in Palestinian Question: from Political Economy Perspective

(2000 - 1993)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

صابر يوسف علي رمضان

تاريخ المناقشة:

30 أيار 2006

لجنة المناقشة :

د.هيلغا باومغارتن (رئيساً)

_____

د. سمير عوض (عضواً) **د.جوني عاصي (عضواً)**

_____ _____

المحتويات

الفصل الأول : تقديم البحث	**1**
اولاً: خلفية البحث	**2**
ثانياً: الإطارالنظري والمنهجية	**7**
ثالثاً : الدراسات والمراجعات الادبية	**9**
رابعاً: هيكلية البحث	**11**
خامساً : الدور : المفهوم والدلالات السياسية	**12**
الفصل الثاني: الإطار النظري	**14**
أولا : نقد الأدبيات بخصوص الدور المصري	**15**
ثانياً: النظرية الريعية	**25**
ثالثاً: مفهوم الريع والدولة الريعية	**28**
رابعاً: المساعدات الاجنبية	**46**
خامساً: مصر : كدولة ريعية	**65**
الفصل الثالث: الإطار التحليلي	**89**
اولاً: الدور المصري في أوسلو: بداية مشبوهة	**90**
ثانياً: مذبحة الخليل : واستدراك السلام	**103**
ثالثا: أحداث النفق 1996	**118**
رابعاً: اتفاق الخليل 1997	**129**
خامساً: المبادرة المصرية –الفرنسية 1998	**136**
سادساً: الدور المصري وتفجر الانتفاضة	**139**
الفصل الرابع: الرؤية الأمريكية للدور المصري	**144**
الخاتمة	**155**
الدور المصري واستشراف المستقبل	**155**
الملاحق	**163**
قائمة المراجع والمصادر	**165**

ملخص

شهدت الساحة الدولية ومنذ بداية الحرب الباردة جهوداً حثيثة من القوى الدولية التي عملت على احتواء السياسات الخارجية المعارضة والمناهضة لسياساتها في مختلف أقاليم العالم وتطويعها، وقد استندت في ذلك إلى العديد من الأساليب والوسائل السياسية والعسكرية ، التي شكلت عبئاً كبيراً على كاهل تلك القوى ، كما أن الرأي العام الدولي لم يعد يتقبل تلك الوسائل، مما دفعها نحو البحث عن وسائل أكثر جدية وجدوى في حسم توجهات الفاعلين الإقليميين تجاه مصالح القوة الكبرى المتحكمة بالسياسة الدولية ، حيث إن تلك السياسة ولفترة طويلة من الزمن باتت محكومة لنظام الصراع بين القطبين ، في ظل هذه الظروف سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدخال المساعدات والمعونات الاقتصادية والعسكرية ضمن ميدان التنافس الدولي لكسب النفوذ في مختلف مناطق العالم، بما فيها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث لقيت هذه البرامج الاقتصادية نجاحات في أقاليم مختلفة ، مما أثبت أهمية توظيف المعونات في تحقيق الأجندة السياسية ، مما استدعى القول إن هذه المعونات ذات أهمية شرط أن تعاد صياغتها وتصميمها لتناسب مرحلة ما بعد الحرب الباردة(new design) ، خاصة أنها ستستمر في لعب دور مهم في القرن الحادي والعشرين، وفي ظل تغير الاستراتيجيات الدولية.

ارتبطت تلك المساعدات بأطر نظرية عديدة ، لتفسر لنا التغيرات في السياسات الخارجية ، وأبرز هذه الأطر هو الريع السياسي والمعونات الغربية، اللذان استمدا اهميتهما من تصنيف أمريكي بالأساس ، فمع بروز مفهوم الدولة الحيوية ، في أمريكا اللاتينية وفي شمال إفريقيا ، حيث برزت مصر والجزائر وفي الشرق الأوسط كذلك، وبما أن مصر ضمن هذه التصنيفات ، فإنها تستحق البحث والدراسة، ونظراً للجهود الأمريكية في إدارة الصراع في الشرق الأوسط ، ومع استخدام الموارد في الصراع منذ السبعينيات . فقد ساد الاعتقاد بأن العصر هو عصر الاقتصاد السياسي والريع الذي من شأنه تغيير بنية الصراع العربي –الإسرائيلي وتركيبته ، بناء على ذلك هل سيتضح تأثير الريع والمعونات الخارجية الغربية وبالذات الأمريكية في توجيه السياسة الخارجية لمصر تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ؟

هذا السؤال المركزي الذي ستتناوله الدراسة للإجابة عليه ، من خلال البحث العميق في ماهية السياسة المصرية ومدى تأثرها بالمساعدات وبعناصر الريع ، بالاستناد إلى مساهمات الباحثين والسياسيين والاكاديميين في تحديدهم للمفهوم النظري للريع والمساعدات كجزء من الاقتصاد السياسي ، ومدى انطباق النظرية على السياسة المصرية ، وفي حاجة الدراسة تم الاطلاع على الأدبيات التي تناولت الريع وتأثيره في السياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ولاستكمال البحث تمت دراسة السياسة المصرية منذ العام (1993) والتركيز على الأحداث التي تبعت ذلك ، والتي برز فيها الدور المصري واضحاً ، منذ اتفاقية أوسلو ، واتفاقية الخليل وأحداث النفق ، وما تم طرحه من مبادرات مصرية في التسوية السياسية ، ولبيان مكانة السياسة المصرية تم الحديث عن الرؤية الأمريكية لماهية الدور المصري وكيف يجب أن يكون عليه.حيث بإمكان الدارس أن يدرك الوجه الاقتصادي والسياسي للسياسة المصرية

Abstract

Since the beginning of the cold war the international ground has witnessed intense efforts from the international forces which worked on the including and maintenance of the reluctant exterior policies and its rising of its polices all over the world's regions, it has depended in reaching these attempts on several political and military techniques and strategies which formed an intense burden in the whole of these forces. In addition to this, the international general view does not accept these tools which stimulate it to stir towards searching for more solemn tools and of more avail in deducting the aims of the sectional activists towards the advantages of the great power which controls the international policy, for this policy was doomed to adopt to the system of the conflict between both poles. Moreover in the atmosphere of these circumstances the United States of America attempts to infuse the economic and military aids and funds through the field of the international competition of gaining authority of in the different districts of the world, including the regions Middle East and North Africa .these economic programs found success in different regions which proved the importance of investing the aids in order to accomplish the political agenda which made it essential to recall the statement of these funds on the condition of repeating its designs and formulation for it to accumulate the stage coming after the cold war (new design) , especially that it is going to continue playing an essential role in the 21st century and at the time of the alteration of the international strategies .

These funds were attached to several theoretical frameworks to explain the changes in the external policies .Moreover, one oh these most supreme frameworks is the political rentier and the western funds which deprived its prominence fundamentally from the American classification with the uprising of the conception of the vital state in Latin American and in North Africa ,also, on Egypt ,Algeria and the Middle East .Also, since Egypt is considered as one

of these classification , it deserves a study and research also due to the American efforts in administrating the conflict in the Middle East and the conception pf the resources in the 70's.However , the belief of the generation being the political and economic generation has been obtained ,also, the rentier which is interested in altering the frame and structure of the Israeli – Arab conflict .Depending on this ,will the influence of the rentier and the external westernized funds, especially American funds stirring the external policy of Egypt towards the Israeli-Palestinian conflict be apparent?

This central question which will be obtained by study in being answered through the deep search in the existence of the Egyptian policy and the extent of its effect by rentier factor, in addition to, depending on the contributions of the researchers, politicians and Academics in deciding the theoretical conception of the rentier and the funds as a section of the political economy and the extensity of the implementation of the theory on the Egyptian policy. In addition, with the requirement of the study there has been supplement on the Belles-Letters which consists of the rentier and its effect on the countries of the Middle East and North Africa .To extrapolate the research there has been a study regarding the Egyptian policy since 1993 and the concentration on the events which took place after that which made the Egyptian role veru apparent since the Oslo agreement , the Hebron agreement , Alnafaq incident and what Egypt has portrayed from indications in the political arrangement . However, in order to demonstrate the position of the Egyptian policy there has been a parlance in the American view of the being of the Egyptian role and how it should be. For the student is capable of understanding the political and economic sphere of the Egyptian policy.

الفصل الأول

تقديم البحث

خلفية البحث :

بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية لاتفاقية أوسلو بتاريخ 1993/9/13 ، وبداية تشكل نظام سياسي فلسطيني يدير مناطق معينة في الضفة الغربية وقطاع غزة ،دخلت المسألة الفلسطينية طوراً مختلفاً ومرحلة مختلفة إقليماً ودولياً ، ولعبت دوراً كبيراً في إعادة صياغة الأدوار والتوجهات الإقليمية السياسية والاقتصادية لمختلف الفاعلين في الشرق الأوسط. والتي اختلفت بطرق متعددة عن تلك المراحل السياسية والتاريخية التي مرّت بها القضية الفلسطينية ، وخاصة منذ بداية الحرب الباردة وبروز دور القومية العربية التي باسمها سعت مختلف الأنظمة السياسية العربية إلى التدخل بطريقة أو بأخرى في المسألة الفلسطينية ، كي تجعل منها ورقة سياسية لتحقيق طموحات سياسية واقتصادية لتلك الأنظمة من خلال تفاعلها في السياسية الدولية ، على اعتبار أن القضية الفلسطينية عربية بالأساس ، وتشكل محوراً مهماً في المواجهة والتصدي لاستراتيجيات القوى الأوروبية والأمريكية الاستعمارية ، وكسباً لتلك الأنظمة والفاعلين لدعم شعبي داخل مجتمعاتهم ، والحصول على ولاء لسياساتهم الإقليمية والدولية ، حيث أدى ذلك إلى تنوع في استخدامات الأنظمة والقيادات العربية وتوظيفهم السياسي للمسألة الفلسطينية ودورهم فيها. فمثلاً ، خلال عقود طويلة سبقت الفترة الزمنية لهذه الدراسة ، أي خلال سنوات الحرب الباردة والصراع بين القطبين ، سعى النظام المصري بشكل مميز للعب دور في المسألة الفلسطينية بحجة أن مصر تمثل العمق الأيديولوجي القومي العربي، حيث انتشرت مقولات الأمن القومي العربي منذ قيادة عبد الناصر لذلك النظام وتوظيفه للمسألة الفلسطينية في بناء قواعد جماهيرية شعبية مؤيدة لسياسته العربية في بناء نظام إقليمي عربي يعتمد على إيجاد حل للمسألة الفلسطينية.

أما بالنسبة لدراسة السياسة الخارجية المصرية خلال هذه الفترة (1993) ، فذلك عائد إلى أن هذه المرحلة من السياسة المصرية (رئاسة مبارك) ربما تشكل نوعاً ما من الاستمرارية في التحولات التي حدثت في فترة السادات بطرق مختلفة (مثل استمرار الموقف المصري من اتفاقية كامب ديفيد (1979) التي شكلت محوراً مهماً في التحولات المصرية في فترة السادات ، والريع الذي تحصل عليه مصر منذ كامب ديفيد له علاقة باستمرارية مصر في مواقفها من الصراع ، وهذا ما يؤكده "فرهاد إبراهيم" بوجود علاقة بين الريع السياسي الذي تتلقاه مصر سنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1979، والدور القائد لمصر) بالإضافة إلى دعم مصري لمبادرات السلام ، والعمل كوسيط يشجع بقية العرب على الانضمام إلى السلام (زينب عبد العظيم ،1997)، خاصة في العقد الأول من فترة مبارك (الثمانينيات) ، رغم نقاط التشابه والاختلاف التي ستتضح لاحقاً . ففي فترة السادات كان هناك العديد من التحولات في

رغم ذلك اقتربت السياسة المصرية من دول الخليج التي لها مكانتها في العلاقة مع الولايات المتحدة، وبالتالي يمكن أن تساعد مصر مالياً . كما أن مصر (السادات ومبارك) ترى أن الولايات المتحدة تملك نفوذاً قوياً في الصراع العربي – الإسرائيلي ، وعلى إسرائيل بالذات نظراً لما تقدمه أمريكا من مساعدات لها. وبالتالي هناك اشتراك في رؤية الزعيمين (السادات ومبارك) للدور الأمريكي في أية تسوية سلمية للصراع ، وعن الحاجة في لفت انتباه أمريكا للمشكلات السياسية والاقتصادية لمصر ، وإدراك اهمية دول الخليج مالياً ، فالسادات وثق علاقاته الخليجية ومبارك وقف إلى جانب دول الخليج في الحرب (1991). والذي زاد من حدة التوجه المصري في السياسة الخارجية نحو الولايات المتحدة هو تحول الواقع السياسي الدولي من ثنائية القطبية إلى تحكم أمريكي بالسياسة الدولية (أحادية القطبية) ، بالإضافة إلى إنهيار النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج ، الذي كان يشكل أحد مرتكزات السياسة المصرية الإقليمية ، وحاجة مصر إلى إجراء تغييرات داخلية من خلال كسب الاستقرار الذي يمكن لمؤتمر مدريد توفيره . ما يمكن أن تتميز به فترة الرئيس (مبارك) هو محاولة السياسة المصرية توسيع دائرة العلاقات الدولية في ظل ظروف حتماً مختلفة عن السبعينيات دولياً وإقليمياً ومحلياً ، واستمرار تراجع البعد العربي في السياسة المصرية ، واتخاذ سياسات معتدلة ، ومحاولة تفعيل دور القوى الدولية مثل أوروبا ، وقوى (كانت فترة في السادات) لم تكن فاعلة كما هي اليوم (تقوية العلاقة مع النمور الآسيوية) للتأثير على السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط ، وإتاحة بدائل ممكنة لمصر في ظل أحادية القطبية.ربما شكلت فترة السادات انفراد التوجه نحو أمريكا ، لكن فترة (مبارك) شهدت توسيع للعلاقات. وهذا يؤكد الاستمرارية لكن بطرق متنوعة ، فرغم

لكن في إطار الفترة الزمنية لهذه الدراسة التي تمتد بين (1993-2000) ، والتي تتضمن العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية بمستوياتها وبوتائرها المتدرجة، من نهاية الحرب الباردة وبروز قوة دولية مهيمنة على السياسة الدولية ، التي تعتبر الأنظمة السياسية العربية وخاصة مصر من الفاعلين فيه والمتأثرين به، وبالتالي حصول تراجع واضح في البعد والعمق الأيديولوجي القومي العربي كمحرك للسياسات الخارجية للدول العربية في سياساتها الدولية، وحلول نمط جديد في التفاعلات الدولية بحيث أصبحت الدول العربية تسعى بشكل منفرد لتحقيق مصالحها ومطالبها من تلك القوة الدولية عبر استخدامها وتوظيفها للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، وهذ إحد أهم مميزات السياسة المصرية التي تحتاج لدراسة ومتابعة متعمقة ، وتتطلب منهجاً حديثاً في فهم تلك السياسة المصرية ، والتي تعتمد على الاقتصاد السياسي في تفسير السياسة الخارجية ، والدور الذي تقوم به مصر في المسألة الفلسطينية من خلال التركيز على النظرية الريعية والمساعدات الغربية خاصة (الأمريكية) ، والتغيرات التي حدثت مع بداية عقد التسعينيات ، والتي تبرر استخدام منهج جديد لتفسير الأدوار والسياسات المصرية . خاصة وأن العامل الاقتصادي يأتي في مقدمة الدوافع والعوامل التي تدفع بالحكومة المصرية إلى تبني سياسة إقليمية نشطة ، تحظى بأهمية بسبب انتقال الصراع والتنافس بين الدول من المجال العسكري في الحرب الباردة إلى المجال والأدوات الاقتصادية في بداية عقد التسعينيات حيث أصبحت " القوة الاقتصادية هي المعيار الأساس لقوة الدول "[1] فمصر ومن خلال سياستها الخارجية تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال ، مما أثار جدلاً في الأوساط المصرية السياسية والفكرية حول الدور الذي يمكن أن تضطلع به مصر في هذا النظام الجديد ، في ظل تلك المتغيرات السياسية والاقتصادية ، مما يعيد للأذهان أهمية التعمق في هذه الدراسة.

[1] - إيمان، حمدي. 1998. " مصر والزعامة الإقليمية: القوى المنافسة والتحديات". **مجلة شؤون الأوسط** :68.

المشكلة البحثية:

تعتمد إشكالية الدراسة على أساس أنه في ظل تراجع البعد العربي في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية منذ بداية التسعينيات ، لصالح حلول أبعاد أخرى في تلك السياسة ، وخاصة البعد الاقتصادي .في ظل ذلك **كيف يمكن تفسير التغيرات في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو (1993) ؟ وهل تحولت من الدوافع العربية إلى الدوافع الاقتصادية الذاتية؟ وكيف يمكن فهم ذلك الدور في إطار المتغيرات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط ؟**

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في مساهمتها الفكرية والسياسية واستخدامها لمناهج حديثة وبتوجهات مختلفة ونوعية في تفسير الأدوار الخارجية للفاعلين الإقليميين ، والتي تعتمد على منظور جديد قلما تعرضت له الدراسات العربية الحديثة أو ناقشه الكتّاب والأدبيات السياسية ، وهذا النموذج يعتمد على منهج الاقتصاد السياسي وما له علاقة بالنظريات الجديدة في تعليل التوجهات التي كادت تنعدم في المراجع البحثية التي ارتكزت على القومية العربية لعقود طويلة ، قبل العام 1993 ، فالأدبيات قلما تعرضت إلى أدوار الفاعلين من هذا المنظور ، ولعل ذلك ما دفع الباحثين إلى تطوير نظرية الدور كعملية مستمرة وليست ثابتة كما يدعي أنصار البعد الأيديولوجي ، فهو متأثر بالتغيرات الإقليمية والدولية ، فرغم الاعتبارات العربية للدور المصري فإنّ الاعتبارات الاقتصادية تلقي بظلها وثقلها على الدور من حيث المفهوم والمكانة الدولية اللازمة في ظل منافسة حادة يلقاها الدور المصري من فاعلين إقليميين مثل إسرائيل ، مما يستدعي إعادة النظر في الدور المصري من حيث الشكل والمضمون ، وهذا ما يشغل بال الباحثين وأغلب الدراسات، وتأتي أهمية الدراسة كذلك في إطار الفترة الزمنية (1993-2000) التي أحدثت تغيرات جديدة حاولت الدراسات القديمة أن تفسرها بمنظور تاريخي لا يصلح لهذه الفترة ، التي غيرت نمطية التفاعلات الدولية السياسية ، خاصة أن هذه الفترة توفر البيئة والإطار المعرفي والنشاطات التي تمكننا من وضعها قيد الدراسة الحديثة ، بالإضافة إلى إعادة الأهمية للجانب الاقتصادي في تأثيره على الأدوار السياسية للفاعلين في إطار العلاقات الدولية، وهذا ما تصبو إليه الدراسة.

الفرضيات:

تعتمد الدراسة فرضية مركزية ومحورية قائمة على أساس أن الدور والتدخل المصري في المسألة الفلسطينية خلال (1993-2000) اعتمد على تغييره أو استمراره في الحصول على الريوع الخارجية والمعونات الاقتصادية الأجنبية ، وخاصة من الولايات المتحدة .

وبجملة أخرى يمكننا القول إن السياسية الخارجية لمصر و المتمثلة في دورها في القضية الفلسطينية تأتي استجابة لنمط جديد من التفاعلات المعتمدة على الاقتصاد السياسي الريعي ، ونتيجة لما تقدمه الدول الغربية المانحة، ويرتبط بهذه الفرضية أن مصر تسعى بدورها السياسي هنا لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها في الداخل ، أي في مجتمعها حيث الأزمات الاقتصادية التي تجعل من الدور المصري مخرجاً من تلك الأزمات.

كما تؤثر الارتباطات المصرية الدولية خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها الاستراتيجية معها في التأثير على طبيعة دورها في المسألة الفلسطينية ، كونها أحد المانحين للمعونات والمقدمة للريع الناتج عما تقدمه مصر من تسهيلات لأمريكا. ويمكن إجمال تلك الفرضيات في أن المساعدات الغربية" الأمريكية"باختلاف أشكالها وأنماطها ومسمياتها تلعب دوراً مهماً في تحريك السياسة المصرية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، خاصة في ظل محافظة مصر على الاستقرار الإقليمي الذي يوفر بيئة مناسبة للاستفادة من تلك العوائد الخارجية، ولإثبات هذه الفرضية ، وليس الوقوف عند المقولات ، سنعتمد على مؤشرات اقتصادية متعددة ، وسنستند إلى بحوث السياسيين الأقرب للواقع السياسي الذي مارسته مصر خارجياً.

التساؤلات:

في ظل هذه الدراسة تطرح العديد من التساؤلات المهمة، والتي تعتمد بالأساس على السؤال المحوري والمركزي وهو، ما العوامل والدوافع التي تفسر التغير والاستمرار في سياسة مصر ودورها الخارجي في المسألة الفلسطينية بعد العام 1993؟ وترتبط بذلك تساؤلات عديدة منها:

- ما علاقة الأزمات الاقتصادية الداخلية لمصر بدورها الإقليمي على صعيد المسألة الفلسطينية ؟

- هل الريع والمساعدات التي تقدمها الدول المانحة (الولايات المتحدة الأمريكية) كاف لتغيير سياسة مصر تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي؟
- ما مدى قدرة النظام السياسي المصري على الاستجابة أو مقاومة التأثير الناتج عمّا يقدم من ريع أو ما تحصل عليه من مساعدات أمريكية؟ خاصة وأن هناك اختلافاً بنيوياً في استجابة الدول لضغوطات المانحين حسب رأي (Martin Beck). وبما أن هذا عبارة عن تساؤل ، فإن الإجابة عليه تقتضي بيان الوضع الاقتصادي والبنيوي لمصر ، الذي يساعد على معرفة القدرة المصرية على مواجهة الضغوطات الخارجية ، خاصة في ظل الحديث عن البنية الإنتاجية لمصر على اعتبار" أنها دولة غير ريعية بالمفهوم الذي طرحته"[2] .

الإطار النظري والمنهجية:

دأبت النظريات السياسية التي عالجت موضوعات السياسات العربية الخارجية على سوق مبررات لم تعد ذات فائدة وقدرة على تفسير التغيرات التي طرأت على تلك السياسات ، خاصة بعد بروز عقد مليء بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في سياق دولي جديد يتطلب نظريات حديثة وأدوات جديدة في تفسير تلك السياسات الخارجية ، وهذا المنهج هو الاقتصاد السياسي ن الذي قوامه نظرية الريع والمساعدات الغربية (الأمريكية) بالذات. كونه يعتمد على العديد من التغيرات ليست الدولية فقط ، بل يضاف إليها التغيرات الداخلية للمجتمعات وتأثيرها على السياسات الخارجية لمختلف الفاعلين الإقليميين. ونحن هنا بصدد النظرية الريعية .

1- تقوم النظرية الريعية (Rentier State Theory) ، على مدى العلاقة والتفاعلات بين السياسة والاقتصاد بالنسبة للدولة في السياق الدولي ، ومدى تأثيره على السياسات التي يتبناها الفاعلون في

[2] - هناك حديث يدور حول أفكار الباحث والمفكر (جياكومو لوشياني) حول كون مصر دولة إنتاج وليست ريعية أو شبه ريعية ، هذا الإشكال ستتم معالجته في فصول لاحقة (مصر : كدولة ريعية) حيث يتناول هذا الفصل البنية الاقتصادية لمصر وبيان طبيعتها سواء كانت ريعية ام إنتا جية.

وقد أدركت الدراسات مدى الاختلاف بين طبيعة العملية والتفاعلات الاقتصادية في الدول النفطية سواء في الخليج أم شمال إفريقيا ، مما أنتج رؤية جديدة ذات بعد اقتصادي هي الدول شبه الريعية(Semi Rentier State) فهي دول غير نفطية ، لكنها تعتمد على مصادر وريع خارجي يأتي ليس بفعل النفط فقط ، وإنما بما تقدمه هذه الدول من تسهيلات ، وما تتلقاه من معونات ومساعدات أجنبية ذات مصدر خارجي ، سواء كانت نفطية أم غير ذلك ، مما أدى إلى بروز وصف جديد للريع النفطي ليصبح "ريعاً سياسياً" يتعلق بما تقدم عليه الدول من سياسات خارجية لجلب المساعدات والعوائد الريعية ، وفقاً لتطوير نظري قدمه الباحث المصري "حازم ببلاوي، والمدرسة الألمانية وجياكومو لوتشياني، ومارتن بيك ، حيث أطلقت تسمية (non orthodox rentier state) أي الدول غير النفطية، وقد جاءت هذه المساهمات لضبط ماهية التفاعلات وتحديدها بين الدول الإقليمية والقوة الدولية.

2- المساعدات الخارجية (Foreign Aid) : مثلت المعونات الخارجية والغربية بالذات جزءاً مكملاً للنظرية الريعية ، التي تعتمد عليها الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، بسب ضعف القاعدة الاقتصادية لتلك الدول، وقد ساهم العديد من الكتابات في إبراز دور تلك المعونات الأجنبية في السياق السياسي الدولي ، مثل مساهمة (Scott Lasensky ,Lancaster, Matthew Behrens) وغيرهم من الباحثين في مجالات الاقتصاد والمعونة الخارجية مثل "تيريزا هايتر"

الدراسات السابقة "الأدبيات":

إن إجراء مراجعة متعمقة للأدبيات التي تناولت موضوعة الدور المصري في المسألة الفلسطينية ، سواء في الكتابات القديمة بالنسبة لفترة الدراسة بعد اتفاقية أوسلو ، أم تلك التي تبعت الاتفاقية لا يمكن للباحث أن يلاحظ إلا ذلك الاعتماد الكبير لتلك الأبحاث والدراسات على البعد الأيديولوجي القومي في تفسير السياسة الخارجية العربية والمصرية مثل كتابات العديد من الباحثين أمثال عايد سليمة في كتاب بعنوان "مصر والقضية الفلسطينية "منذ آواخر الثمانينيات ، فقد ارتكز الكتاب على القومية العربية للسياسة المصرية ، بالاضافة إلى الباحث رشيد قويدر في مقاله " إسرائيل وثوابت مصر العربية ،2000" الذي نشر في مجلة صامد الاقتصادي "العدد 123" . كما ركزّ بعض الدراسات على التغير الذي يصيب السياسة الخارجية لمصر، لكن يبقيها في إطارها الأيديولوجي العربي ، وهذا ما قام به الباحث "وحيد عبد المجيد" في "مصر والانتفاضة الفلسطينية : دراسة في تحولات السياسة الخارجية " كما أن هناك دراسات

---

3 - من ابرز هذه المقالات والدراسات التي تناولت هذه المساعدات التي عالجت هذه المعونات واعادة تكييفها لخدمة مصالح تلك الدول بالاضافة الى اعطائها الطابع والغطاء الانساني الذي تقدم من اجله واستخدامها كمحفزات لعملية السلام في الشرق الاوسط والحفاظ على الاستقرار في شمال افريقياو الشرق الاوسط :

James Clad ,Rojer Stone . 1993."" New Mission For Foreign Aid ". Foreign Affairs.vol72no1-3.

Robert Abboud.2002.Ädvancing Peace In the Middle East"" **. Foreign Affaris.**vol81 no5.

Carol Lancaster.2000."Redesigning Foreign Aid ". **Foreign Affaris"**.vol 79 no 5.

إن الناظر بتعمق لتلك الدراسات في إطار بعدها الأيديولوجي القومي العربي ، يلاحظ مدى سطحية التفسيرات التي قدمتها تلك الأبحاث والكتابات ، التي استمرت لفترات لاحقة لاتفاقية أوسلو دون أن تدرك عمق المتغيرات ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية ، وما حدث من تطورات في السياق الدولي ،أبرزها غياب البيئة الدولية التي تمكن هذه السياسات القومية من الاستمرار ، حيث انهيار نظام القطبين لصالح قوة دولية ذات مصالح جديدة ، يراعيها الفاعلون الإقليميون في المنطقة ككل ، بالإضافة إلى تجاهل الأدبيات التاريخية وسعيها إلى نفي التأثيرات الاقتصادية كمحرك للسياسة المصرية . وهنا أشير إلى بعض الدراسات التي اختلفت عن سابقاتها في تحليل السياسة الخارجية لمصر معتمدة على البعد الاقتصادي السياسي ، كما فعلت الدكتورة زينب عبد العظيم محمد " السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة : 1981-1991"، وتأتي هذه الدراسة للتركيز على الجانب الذي تجاهلته الأدبيات ، وهذا الجانب يقوم على أساس "أن مصر منذ حصلت على استقلالها السياسي عن بريطانيا ، والنظام السياسي فيها يسعى لاستغلال هذه المكانة ليس لتحقيق مكاسب سياسية فحسب ، بل لتحقيق مكاسب اقتصادية بالدرجة الأولى تعوضه فقر موارده" . .مما يضفي على الدراسة التي أعدها في فترتها الزمنية (1993-2000) أهمية و شرعية البحث والدراسة، لفترة تراجعت فيها السياسات المشتركة للدول العربية إلى أبعد حدودها لتحل مكانها السياسات الذاتية والمنفردة في مخاطبة القوة الدولية وفي تحقيق أهدافها وسياساتها.

مصادر الدراسة :

سترتكز هذه الدراسة المنهجية على المصادر الأساسية المتعلقة بالدراسة في الفترة التي وقع فيها اتفاق أوسلو وما يليها، حيث ستكون هذه المصادر معتمدة على التقارير والأبحاث الأكاديمية ، بالإضافة إلى

4 - عبد التواب مصطفى. 1999. " العلاقات الفلسطينية العربية في ظل الدولة " . **مجلة صامد** : 117 .

5 - حسن طالب.2004. التقرير الاستراتيجي العربي . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

هيكلية الدراسة:

تعتمد هيكلية الدراسة على وجود ثلاثة فصول للدراسة ، وتتضمن هذه الفصول على محاور وأقسام متعددة ،في الفصل الأول خمسة أقسام، فالقسم الأول، يتناول الأدبيات ونقدها في تعاملها مع الموضوع بطريقة غير متلائمة مع المتغيرات السياسية والاقتصادية، أما القسم الثاني ، فتم تخصيصه ليتناول بالبحث والتفصيل النظرية الريعية ومدى مساهمة الكتابات والأبحاث الأكاديمية والمنظرين في هذا المجال ، ورؤية مدى انطباقه على حقول الدراسة السياسية والاقتصادية ، وفي محاولة لتفصيل طبيعة النظرية الريعية يأتي القسم الثالث ليضيف مفاهيم جديدة للريع والدولة شبه الريعية ، التي تعتمد الريع السياسي المختلف عن الريع النفطي، وفي تجذير الموضوع تمت العودة إلى الأطر والنظريات التي تناولت المساعدات الأجنبية والغربية كجزء مكمل للنظرية الريعية، وفي سبيل انطباق الأطر النظرية السابقة تم تخصيص قسم أخير يعالج انطباق تلك النظريات على مصر كمحور للدراسة . في الفصل الثاني ستتم مناقشة السياسة المصرية ودورها ومدى تأثره بالنظرية والمساعدات من خلال التركيز على محاور أساسية في المسألة الفلسطينية ، حيث يتناول القسم الأول من الفصل الثاني ، دور مصر في أوسلو 1993 ، وطبيعة ذلك الدور المشبوه في المسألة ، ثم يعالج القسم الثاني السياسية المصرية عقب مذبحة الخليل ، و الثالث سيعالج أحداث النفق"1996"، ودور مصر في استدراك السلام، ثم اتفاق الخليل "1997"، يليه المبادرة المصرية – الفرنسية العام 1998، وأخيراً الدور المصري و تفجر الانتفاضة ، و سيتحدث الفصل الرابع ،عن الرؤية الأمريكية للدور المصري في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وكل ذلك سيعتمد على

تأتي هذه الدراسة ليس كسابقاتها من الدراسات والأبحاث في التركيز على النظرية الريعية فحسب ، أو دمجها مع نظريات أخرى للدراسة ، بل إن هذه الدراسة تعالج النظرية بشئ من التفصيل عبر تجزئة الموضوعات النظرية في أقسام الدراسة المختلفة ، ويخصص قسمً لدراسة إمكانيات انطباق الإطار الدراسي على البحث ، وقدرته على تقديم تفسيرات ضمن هذه الدراسة. تأتي هذه الدراسة بقوة كي تضع جملة من الانتقادات السلبية التي امتازت بها الأبحاث الأكاديمية السابقة التي انطلقت من الأطر الأيديولوجية والقومية العربية في تفسير السياسات ، وضد أولئك الذين يراهنون على مبدأ استمرارية البعد العربي المشترك في تلك السياسات.

الدور : المفهوم والدلالات السياسية : -

تأتي هذه الدراسة السياسية لتعزيز مفهوم الدور أو ما اصطلح الأكاديميون على تسميته بنظرية الدور (Role Theory)[6] إلى جانب نظرية الريع، لا سيما أن إدخال هذه النظرية في حقل السياسة والعلاقات الدولية وتكثيف استخدامها سيولد مخزوناً مفاهيمياً ومعرفياً للاستمرار في بناء هذه النظرية بأدوات تحليلية متلائمة ، مع الدراسات والفترة الزمنية لذلك، من خلال التوصل إلى صياغة جديدة لهذا المفهوم تخلصه من الخضوع لقيود ومعوقات تقليدية في عملية التحليل السياسي المعاصر ، وفق أسس تدمج بين الحقول المعرفية الاقتصادية والسياسية الممكنة.

ستعتمد الدراسة على مفهوم واسع للدور الذي هو في النهاية جزء من السياسة الخارجية ، كونه يعبر عن فهم أو مفهوم صانعي السياسة لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لهم كفاعلين في السياق الدولي، وبالتالي لابد من فهم لماهية الوظائف التي يجب عليهم القيام بها في إطارها الجغرافي والموضوعي ، مما يجعل هذا الدور مرتبطاً بعناصر ليست مهمة بحد ذاتها ، ولكن أهميتها تكمن في مكانة هذه الظروف الجيوسياسية التي تخدم مصالح قوى وأطراف دولية واستراتيجياتهم في المنطقة ، وهنا فمكانة الدولة تأتي من قدرتها على إثبات ذاتها في إطار الدبلوماسية الإقليمية التي تنتمي إليها، مع الأخذ بعين الاعتبار التوجه العام للسياسة الخارجية للفاعلين في إطارهم الإقليمي، والأهداف التي تسعى لها الدولة ، ومدى الموارد المتوافرة واللازمة لتنفيذ سياستها . وهذا يرتبط بمفهوم الدولة الحيوية (pivotal

[6] - نظرية الدور تعتمد كنظرية مساندة ومساعدة للنظرية الاساسية للبحث ، ويتم التطرق لها لتوضيح مفهوم الدور في الاطار النظري للدراسة.

state) . فهذه الدولة ذات مكانة استراتيجية في فترة ما بالنسبة لطبيعة القوى المهيمنة على المنطقة ، وقد لا تحتل تلك الدولة مكانة مرموقة ومهمة إذا لم ترتبط بشكل قوي باستراتيجيات تلك القوى. وهذا ما يجعل الدور جزءاً من السياسة الخارجية ، وفي هذه الدراسة لا بد من التأكيد على أن الدور فيها ليس كما تم تناوله في الأدبيات والدراسات السابقة ، حيث الحديث عن وجود بيئة داخلية وأخرى خارجية ، ومقومات تؤثر في السياسة الخارجية ، وإنما سيتم الاعتماد على تأثير العلاقات الخارجية والدولية على قرارات صانعي السياسة الخارجية من جوانبها السياسية والاقتصادية ، وكيفية استخدام تلك الدول للعلاقات الدولية لتحول دون جعل مجتمعاتها الداخلية معارضة لسياستها الخارجية ، ومن هنا جاء التركيز على مفهوم الدور و نموذج الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية . مما يزيل الغموض عمّا يواجه الدراسات التحليلية للسياسة الخارجية . وبالتالي فأن بيان العلاقة التي تتحكم بتوجهات السياسات الدولية ، أمر ضروري حيث إن الواقع السياسي يعكس التأثيرات التي تحدث من قبل الأنظمة الدولية على سلوك الدولة من ناحيتين هما: مدى معين من الحركة الممكنة من خلال الفرص التي تتيحها ، وهنا يرتبط هذا التأثير على سلوك الفاعلين الإقليميين المقبول في إطار ممكن بالنسبة للقوى الكبرى التي تتحكم بالأدوار حسب مصالحها ، أما الناحية الثانية ، فإن تلك القوى تترك العديد من الضغوطات التي تفرض على القوى الإقليمية وعلى الحركة الدبلوماسية في اتجاه محدد ، يتناسب مع مصالح القوى الدولية واهدافها ، والاستراتيجيات التي تحكم النطاق الإقليمي الذي تتحرك فيه الدولة، وفقاً لرؤية [7] (بول .س. نوبل) التي عرضها الباحث (بهجت قرني) في كتابه الذي تناول فيه السياسات العربية الخارجية ، وهذا يبرر تحديد السياسة الخارجية بمفهوم الدور تجاوزاً للمقومات التي برزت في الأدبيات.

و إن تطبيق الرؤية السياسية لمفهوم الدور في العلاقات الدولية ، في الحالة المصرية أمر مهم ،فهي فاعل إقليمي فاعل في محيطه ، ويرتبط كذلك باستراتيجيات قوى كبرى بشكل أو بآخر ، فهناك علاقات إستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر ، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من تفاعلات سياسية على صعيد الصراع العربي والفلسطيني- الإسرائيلي ، والانطلاق في عملية التسوية السياسية منذ مؤتمر مدريد ،واتفاقية أوسلو . فمصر ذات ارتباطات دولية وإقليمية مؤثرة في توجيه سياساتها تجاه قضايا المنطقة. لذلك فإن التحديد السابق لمفهوم الدور السياسي يمثل نقطة البداية والمحور الأساسي لتحليل الدور المصري.

---

[7] - هلال ، على الدين ، بهجت قرني واخرون. 2002. السياسة الخارجية للدول العربية . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية . وقد تم دراسة هذه الافكار في اطار تأثير التطورات والتغيرات السياسية الاقليمية على الدول الاقليمية الاعلة في محيطها.

الفصل الثاني

الإطار النظري

أولاً : نقد الأدبيات بخصوص الدور المصري

ركزت الأدبيات التي تحدثت عن الدور المصري في القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي ، وحاولت تفسير السياسة الخارجية لمصر معتمدةً على مبررات عديدة ، منها ما يتعلق بالنواحي الجيوسياسية التي تتمتع بها مصر ، ومنها ما له علاقة بالقوى الدولية وما يجري في المجتمع المصري من تعاطف مع القضايا العربية والفلسطينية بشكل خاص ،كما أن بعضها يفسر هذا الدور على أساس السياسة المصرية ، التي تحاول منع القوى الدولية من تجاهل دورها وأهميتها في حسم الصراع العربي –الإسرائيلي ، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وسيادة مركز وقطب يتحكم بالسياسة الدولية وبالتأثير على سياسات الدول تجاه مختلف القضايا، ورغم تعدد الأسباب واختلافها ،فإنه يمكننا تحديد الأسباب والمبررات التي تدفع مصر للعب هذا الدور في القضية الفلسطينية ،ومن منطلق القومية العربية في مجموعة من العناصر الواردة في الأدبيات :-

1- السبب و المبرر الأول : يرتكز على مقولة **"الأخ الكبير"** [8] **(Big brother) أو منظور الدولة الكبيرة** ، حيث إن مصر تتولى مسؤولية تاريخية كبيرة ، فهي قائدة العالم العربي ، وممثلة القومية العربية لعقود طويلة ، لذلك يعتبر بعض الكتّاب أن الدور العربي الريادي لمصر في العالم العربي هو من قبيل المسلمات ،فقدر المنطقة و مصر أن تقود العالم العربي" وفقاً لمقتضيات الجغرافيا والتاريخ والديمغرافيا ، كما أن أمن مصر لا ينفك مطلقاً عن الأمن القومي العربي ، وبحجة أن هذا الدور أو تبعات هذا الدور لا يمكن أن تخضع لحسابات تحليل التكلفة والعائد بالمعنى الاقتصادي" [9] ،فمصر هي بمنزلة الشقيقة الكبرى وهذا يجعل دورها عربياً بالضرورة ، وأن الدائرة العربية لازمة للدور المصري ،كما أن

---

8 - Aljarbawe,Ali.2004.The Big Brother.www.diak.org.accessd may 16/2004.

9 - مصطفى الفقي ، واخرون.2003.الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة .القاهرة:أعمال الندوة التي عقدت في القاهرة 24-25يونيو 2003.ص(17).

[10] - توفيق ابو بكر . 1999. الاصلاح السياسي والتكامل الاقتصادي . عمان : مركز جنين للدراسات الاستراتيجية.ص(13).

2- السبب والمبرر الثاني : الذي تعتمد عليه الأدبيات في تفسير السياسة والدور المصري ، **هو أن مصر تشكل دولة محورية وحيويّة " center state " وتمتلك كل المقومات اللازمة لذلك الدور** ، مثل الخبرة التاريخية ، والاستقرار السياسي وثقلها البشري ، وقدراتها العسكرية ، وتجانسها الاجتماعي ، فمصر تمثل ما يقارب (24%) من القدرة البشرية العربية مجتمعة ، فهي قريبة جداً من حيث الحدود الجغرافية ، وموقعة على معاهدة سلام مع الطرف الآخر في الصراع (إسرائيل) ، كما أن معظم الغزوات قدمت لمصر من الجانب الشرقي لها ، فهي مصنفة كذلك من دول المواجهة ، والتي تمتلك حدوداً مع فلسطين ، لذلك ترى الأدبيات والدراسات السابقة أن هذا الدور الذي تقوم به مصر هو معطى تاريخي وتلقائي يحكمه وقوعها في الوسط، فالعوامل السابقة عملت على صياغة الدور المصري في المنطقة . بمعنى أن مصر تتمتع بوزن جيوسياسي واستراتيجي في إطار عملية التسوية التفاوضية في المنطقة، وهي قريبة وذات علاقة تاريخية بقطاع غزة.[11]

3- السبب والمبرر الثالث: هو أن **مصر تمثل عامل الريادة في إشاعة السلام في المنطقة** ، فمصر تمتلك تجربة تاريخية في عقد معاهدات السلام ، ولها تجاربها في التسوية السلمية، وبناء قواعد السلام بين الشعوب ، وهذه التجربة تستند إليها الأدبيات في تفسير السياسة المصرية الخارجية تجاه المنطقة والصراع العربي-الإسرائيلي ، كما توضحها الدراسات ، فقد عنيت السياسة الخارجية المصرية بالوصول إلى تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية ، وتجنيب المنطقة مزيداً

11 - عبد المنعم سعيد كاطو.2001." التحرك المصري وتأثيره على المستوى الاقليمي والعالمي". **مجلة الدفاع**.ع(179)،ص(76-68).

12 - عثمان كامل. 2004."سياسة مصر من اجل مصر ". **مجلة الدفاع**.ع(211).ص(15).

13 - مصطفى الفقي ومجموعة مؤلفين ،الدور الاقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة ،مصدر سبق ذكره.ص(193).

4- السبب والمبرر الرابع، **يعتمد على الدور الأمني** الذي يفسر الدور المصري في الصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، فمصر تمتلك توجسات ومخاوف من تأثير استمرار الصراع وتأثيره على الاستقرار المصري الداخلي ، فاستمرار الاضطرابات الإقليمية والصراعات والخلافات الفلسطينية – الإسرائيلية سيؤدي بالمنطقة إلى وضع يتعارض مع ما تنفذه السياسة المصرية ،على أساس "أن مصر الرسمية سعت إلى توظيف عملية التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي ،وما زالت، من أجل ترتيب بيئة إقليمية ملائمة للسياسة الخارجية المصرية ، خاصة ما يتعلق بالاستقرار الإقليمي" [14] . وهذا يصب في مصلحة الأمن القومي لمصر، وتحقيق مفهوم المصلحة الوطنية، وهذا الدور الأمني الذي تقوم به مصر في المنطقة ككل يشكل " مصدراً مهماً للاستقرار الإقليمي الضروري للاستقرار الداخلي وبالتالي لنجاح جهود إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية " [15] . والسعي المصري في التدخل في القضية الفلسطينية يعود إلى كون هذه القضية من أكثر القضايا إبرازاً للنزاعات والخلافات ليست العربية –العربية فقط، وإنما العربية –الإسرائيلية كذلك. ولعل منطق مصر في تحركها على صعيد الأمن مرتبط ،بحفاظ مصر على ما تحققه من إنجازات سواء على الصعيد الداخلي أم الإقليمي ، وهذا جزئياً يفسر التدخل المصري في القضية الفلسطينية.

---

14 - المصدر نفسه .ص(298).

15 - المصدر نفسه ص(66).

5- المبرر الأخير للدور المصري في القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي هو، **"فكرة مصر الدولة النموذج"** [16] ، فلمصر تجربة في الدبلوماسية على المستوى القومي والعربي ، سواء تجاه القوى الدولية أم تجاه إسرائيل . كما تمتلك مصر أهمية من حيث دورها التاريخي، كونها تتمتع باستمرارية في دورها وتغلغلها السياسي ، فالدور المصري كما يرد في الأدبيات معطى تاريخي ، وليس إجبارياً أو تحكمياً . وقد اختلفت الأدوار التي قامت بها مصر باختلاف المرحلة السياسية التي تمر بها، فمن دورها التوحيدي، والتحريري، والدفاعي إلى الدور التنموي والاقتصادي في سياستها الخارجية في المنطقة.فرغم التراجع في الدور المصري في بعض مراحله وتذبذبه بين الدور الريادي ، والتنسيقي، و القيادي فإن" الدور العربي لمصر يظل حقيقة ثابتة" [17] . فالدائرة العربية تبقى المحور الأساسي في أي دور مصري في القضية الفلسطينية .كما أن من دوافع السياسة المصرية ،"الشعور المصري بأن إسرائيل تحاول سرقة الدور المصري القيادي في المنطقة ، وتعمل على إعادة نسج علاقاتها بالدول العربية والانفراد بها ، في ظل تهميش الدور المصري قولاً وفعلاً ، وتحاول فرض الهيمنة على الوطن العربي ، عبر ركوب ثلاثية الاندماج الإسرائيلي –الفلسطيني - الأردني ، مما يعطي مصر مبرراً للتدخل في القضية الفلسطينية لتقلل من تأثيراتها السلبية على مصر. لذلك استندت السياسة المصرية الخارجية في عهد مبارك إلى ضمان الأمن القومي المصري من خلال ولوج طريق السلام.

---

16 - مصطفى الفقي، الدور الاقليمي لمصر ،مصدر سبق ذكره،ص(297).

17 - صلاح سالم زرنونة. 2000."السياسة العربية لمصر:نقد واستشراف". **مجلة السياسة الدولية**.ع(139).ص(86).

6- في نظرة نقدية لمجمل الأسباب والمبررات التي تفسر السياسة الخارجية المصرية بالاعتماد على البعد الأيديولوجي القومي والعربي ، في القضية الفلسطينية يتبين أن الأيديولوجية القومية ليست كافية ،**إذ أن المساعدات الأجنبية والغربية أصبحت الأداة الرئيسة في أحداث تغير في الدبلوماسية والسياسة الخارجية للدول** [18] ، خاصة بعد بروز العديد من المتغيرات التي أثرت على بنية السياسة الدولية والدبلوماسية كذلك، فمصر من منطلق أن سياسة مصر من أجل مصر تسعى في سياستها للحفاظ على نوع من الاستقرار الإقليمي يحول دون بروز نزاع يزعزع المنطقة لغير صالح مصر . فكل الأسباب ، وبدون نفيها كليتة هي مجرد عوامل ثانوية بالنسبة للسياسة المصرية ، التي تسعى لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والتنموية ، ففي عصر تسيطر عليه التفاعلات المالية والاقتصادية كمحرك أساسي للتطور والتقدم على الأصعدة الداخلية والخارجية ، ومع نهاية الظروف التي حكمت المنطقة لعقود طويلة في إطار الأيديولوجية والقومية،انتقلت العلاقات الدولية نحو التأثر بالبعد الاقتصادي وبالعوائد المالية من وراء الدبلوماسية. مما يعني أن تفسير السياسة الخارجية لمصر أصبح بحاجة إلى منهجية جديدة في الدراسة بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية ، **فالمدخل الاقتصادي المعتمد على النظرية الريعية والمساعدات الخارجية يصلح لتفسير السياسة المصرية في صيرورتها الحالية،** ويأتي ذلك لعدة أسباب منها :

1- تضاؤل أدوات السياسة الخارجية لمصر وتراجعها بفعل التغيرات التي حدثت في السياسة الدولية والإقليمية ، في بداية عقد التسعينيات حيث أصبحت التسوية السلمية تحكم

---

18 - JohnD.montgomery.1962.the politics of foreign aid .usa . Newyork. p(267)

2- أن مقومات الدور المصري غير ثابتة ، ولا تعتمد على بعد معين دون آخر، فالقومية العربية وليست "القومية المصرية" التي سادت الفترة الناصرية قد بدأت بالتراجع منذ عهد السادات ، واستمرت في فترة الرئيس (مبارك) ، وبالتالي فهي لا تصلح ، وليست كذلك في الوقت الحالي، فمنذ فترة السادات والرئيس مبارك والسياسة المصرية تسير باتجاه "مبدأ المصرية "[19]، فالدور الإقليمي لمصر بات متأثراً بمصالحها وعلاقتها الأستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية.

3- الحاجة لبناء مقومات جديدة للعب دور مؤثر في القضية الفلسطينية وفي السياسة الخارجية، من خلال بناء قاعدة جماهيرية على الصعيد الداخلي ، وهذا لا يمكن إلا عبر القيام بمشاريع تنموية واقتصادية تأتي من مصادر متعددة داخلية وخارجية كالمساعدات الأجنبية لمصر ، سواء من الدول أم المانحين من مؤسسات مالية . ذلك على أساس أن البيئة الداخلية تمثل الأساس الذي ينطلق منه الدور المصري . والسبب في استخدام هذه النظرية في تفسير السلوك السياسي المصري، هو أن" الهدف السياسي والأمني يحتل مكان الصدارة بين أهداف ومعايير المساعدات الأمريكية كافة"[20] . فالصراع

---

19 - سلوى شعراوي،جمعة. 1988. الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات : دراسة في موضوع الزعامة. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ص(69).

20 - موسى،عبد المعطى سرور. 1999. المساعدات الاجنبية لمصر وتأثيرها على القرار السياسي المصري الخارجي . ص(31)وهي رسالة ماجستير .

4- يأتي استخدام النظرية الريعية والمساعدات كمدخل اقتصادي وسياسي لدراسة الدور المصري في القضية الفلسطينية ،كونه يجيب على أسئلة لا تستطيع غيرها من النظريات الإجابة عليها سواء كانت نظريات تتعلق بالبعد القومي والأيديولوجي العربي أم بالبعد الأمني فقط، فمثل هذه النظريات انتهت قدرتها على تفسير السياسات بانتهاء الفترة التي سادت وحكمت العلاقات الدولية في النصف الأول من القرن العشرين، ومن ضمن هذه الأسئلة:

- ماه مبررات التدخل المصري في القضية الفلسطينية في ظل الظروف التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين(منذ التسعينيات وما بعدها) ، فمصر قبل ذلك تدخلت باسم القومية ؟ ما السبب في استمرار السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية رغم ممانعة أمريكا لأي دور مصري إقليمي في الدفاع عن الأمن القومي العربي؟
- كيف يمكن تفسير التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية المصرية تجاه قضايا الصراع العربي /الفلسطيني- الإسرائيلي، والملفات المتعلقة بها كالمطالبة بإنهاء التسلح

[21] - صلاح الدين حافظ. 1998. تهافت السلام : المصير العربي في ظل الهيمنة الاسرائيلية. القاهرة:دار الشروق.ص(332-338).

- مع تراجع البعد القومي العربي وتأثيره في السياسة الخارجية لمصر ،ما الإطار النظري الذي يستطيع تفسير التوجهات والسياسات المصرية في الشرق الأوسط؟ "فما شهده العالم من متغيرات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة جعل المصالح الاقتصادية ، بمعناها الواسع هي العنصر الحاكم للعلاقات الدولية" [22] .
- كيف يمكن التعامل مع وتفسير العلاقة بين التفاعلات السياسية والاقتصادية، بمعنى آخر ما تأثير البعد الاقتصادي (المساعدات) التي تقدمها الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية) على السياسة الخارجية لمصر تجاه القضية الفلسطينية؟ في ظل تراجع أهمية العامل العسكري في التأثير على السياسات في المجتمع الدولي. وهل للمساعدات الغربية تأثير على المشاريع التنموية الداخلية لمصر ، وكيف تؤثر على السياسة الخارجية لها؟

5- كما أن من مبررات استخدام المساعدات هو"انتهاء الاعتقاد بأن المساعدات شكل من الكرم الدولي المنزه عن الغرض ، وأولئك الذين مازالوا يعتقدون بوجهة النظر هذه يواجهون قرائن واضحة عن دور المساعدات كسلاح للسياسة الخارجية للدول التي تمنحها" [23] . وقلة الجهود المبذولة في تحديد أكثر الظروف والاستراتيجيات مواتاة لاستخدام الحوافز والعقوبات لتشكيل سلوك النظم التي تثير المشكلات.

---

22 - مصطفى عبد العزيز موسى.2003." العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي المشترك".**مجلة شؤون عربية**.ع(113-114)ص(232).

23 - تيريزا ،هايتر.1979. امبريالية المساعدات. د.ن. دار ابن رشد .ص(7). **تعتبر دراسة (هايتر) من اخطر واهم الدراسات التي اثارت انتقادات واسعة من الدول والمؤسسات المانحة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي،وغيرها من المؤسسات التي لم ترغب بفضح سياساتها السيئة في استخدام المساعدات المالية في التأثير على سياسات الدول بما يخدم مصالح الدول المانحة حتى لو كانت المساعدات موجهة لافقار تلك المجتمعات.**

ثانياً: النظرية الريعية :

ارتكزت الدراسات السياسية والاجتماعية على العديد من النظريات التي تحاول تفسير الواقع السياسي والاقتصادي ومدى تأثيره على السياسات التي تتبناها الدول ، خاصة في العالم الثالث "الدول النامية" سواء على مستوى السياسة الداخلية أم الخارجية ، وقد دأبت هذه الدراسات على بحث الأوضاع السياسية والاقتصادية من خلال النظريات السياسية الأقرب لوضع هذه الدول ، وبالنسبة لهذه الدراسة والحالة التي تمثلها (حالة مصر) كجزء من العالم الثالث والدول النامية ، تنطبق عليها تلك النظريات التي تربط بين الأوضاع الداخلية والخارجية في محاولة لفهم المواقف والتوجهات المصرية تجاه العديد من القضايا السياسية . وتعتبر مصر من دول العالم الثالث التي تعتمد على الريع السياسي ، وما تتلقاه من معونات ومساعدات غربية وأمريكية تساهم في تدعيم جزء من ميزانيتها وتمويل نفقاتها الداخلية ، وأحد أهم أسباب ذلك يعود إلى كون [24] " الاقتصاد المصري غير مرتبط ببنية إنتاجية داخلية" تغنيه عن تلك المعونات ، ويظهر ذلك بطريقة أو بأخرى من خلال السياسية الخارجية لمصر، وما يطرأ عليها من تحولات في المواقف. ولفهم دور العوامل الاقتصادية والريعية وتأثير المساعدات الأجنبية على السياسة المصرية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ،فلا بدّ من الاعتماد في البعد التحليلي على النظرية الريعية والمساعدات الغربية (الأمريكية) مع التركيز على نمو نوع آخر من مصادر الريوع الخارجية ، وهو ما يسمى [25] "الاقتصاد الموازي أو قطاع الظل الذي شهدته بلدان عربية إفريقية، خاصة أن المناهج التي حاولت دراسة ذلك التأثير ،سواء كان ذلك من خلال النهج الأيديولوجي ،الذي يفسر السياسة الخارجية كتعبير عن

---

24 - حال الامة العربية : المؤتمر القومي العربي الثامن نيسان 1998. بيروت : لبنان .ص(373-374) .

25 - مصطفى ،مقيدش . 2004. "الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد " . **مجلة العلوم الاجتماعية** :121. ص(458-459).

إن استخدام النظرية الريعية في دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث وتحليلها ، ونجاحها في ذلك أدخل النظرية الريعية بقوة في حقل الدراسات الاجتماعية والسياسية ، ومنحها مكانتها كإطار نظري ومنهج تحليلي في سياق تطور العلاقات الدولية. خاصة مع بداية بروز تأثير النفط ، وما يمثله من عوائد اقتصادية لدول الخليج خلال عقود السبعينيات من القرن العشرين ، حيث أصبح لهذا النفط دوره السياسي المؤثر على التوجهات السياسية للدول ،وجاء ذ لك من خلال استخدام دول الخليج للنفط كسلاح يدعم السياسة الخارجية لتلك الدول ، ويقرب السياسات الغربية والأجنبية من القضايا والمواقف العربية في الصراع العربي-الإسرائيلي . وما شهدته السياسة الدولية من صدمات نفطية أثرت بشكل متفاوت في سياسات الدول.

ترتبط جذور النظرية الريعية بتوافر المصادر الطبيعية التي تدر دخلاً على الدولة التي تمتلكها ، وتشكل لها عائداً اقتصادياً يمكنها من بناء توافق داخلي في سياساتها الخارجية ، وقد استند معظم المنظرين إلى العديد من تلك العناصر وأهمها ، عنصر الأرض وما يمكن أن توفره من عائد للدولة (Income) ، من خلال استغلال هذه الأرض بزراعتها واستخداماتها المتعددة ، سواء كانت تتعلق باستخدامات استخراجية من الأرض لعناصر مثل الثروات الطبيعية والمواد المعدنية . حيث تعتبر الأرض جزءاً هاماً

ومن هذا المنطلق برزت نظرية الريع لدى دول العالم الثالث ، وخاصة لدى دول الخليج والدول النفطية ، إذ أن توافر افتراضات لهذه النظرية جاء بالأساس عبر التجربة النفطية ، ووضع هذه الموارد في يد القادرين على استخراجها وتحويلها والاستفادة منها مقابل عائد مالي يسمى"الريع النفطي" ، وهي كذلك قريبة من الريع الذي يمكن للفرد الحصول عليه نتاج عمله فيه دون أن يملكه "أي دون أن يملك تلك المصادر والثروات"، وبرؤية عامة يمكن لنا أن نستنتج أن الريع كفكرة يعبر عن "ما يدفعه المزارع للمالك في مقابل استغلال الخصائص الأولية والخالدة للأرض" [27] ، فالمستخدم للعناصر الطبيعية يدفع جزءاً ممّا يحصل عليه لقاء عمله واستخدامه للأرض وليس لملكيته لها ، ومن هنا يأتي الريع عندما كان يستخدم في الدول النفطية على أساس أن الشركات تستخرج الموارد النفطية والثروات الطبيعية مقابل ما تدفعه لمالك الأرض وما تحويه من مصادر، وعلى أساس أن مفهوم كلمة الأرض في علم الاقتصاد تعني كل تلك المنافع التي تقدمها الطبيعة مجاناً ولكن بكميات محدودة . وما يحّول الأرض إلى تلك المكانة الاقتصادية ، هو أن ندرة الموارد الطبيعية وتزايد السكان يجعل من الأرض وتملكها أو ملكيتها واقعاً ، حتى يصبح للأرض دخل خاص يسمى(الريع).وبالنظر إلى مساهمات العديد من المفكرين الاقتصاديين أمثال

---

[26] - سمير ،حسون . 2004. الاقتصاد السياسي . صيدا : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص(280) .

[27] - المصدر نفسه .ص(279).

ثالثاً: - مفهوم الريع والدولة الريعية:-

ارتكز العديد من المنظرين على تعريف الريع من نقطة مركزية ، تعود بالأساس إلى المصادر الطبيعية واعتماد الريع كنتاج لعملية استغلال هذه الموارد المتاحة بشكل مجاني ، فقد صاغها المنظر السياسي (Martin Beck) بمعنى " أنهاعوائد المصادر أو الموارد التي هي ليست نتاج للاستثمار ، سواء في رأس المال أو القوة العاملة " [28] . كما أن هذا الريع يأتي نتاجاً للخارج ليس كمالك لمصادر الإنتاج ، وإنما كمستخدم لها ، وهو نتاج لموارد أولية. فالدخل الذي هو نتاج للعمل في الأرض مثلاً هو جزء من الريع الذي يحصل عليه من يملك الأرض ، لذلك فالدول التي تملك المصادر النفطية ، تحصل على العوائد من الشركات التي تستغل الأرض لاستخراج النفط ، وموارد طبيعية أخرى. وفي معنى أوسع للريع ، فإن استخدامها يشير إلى المبلغ الذي يدفعه شخص لشخص آخر لقاء استئجاره لأرضه ، وهذا النوع من الريع أطلق عليه تسمية الريع التعاقدي الذي يشمل الريع الاقتصادي كونه نتاجاً لعملية استغلال الموارد

---

[28] Martin Beck.1997."Can financial aid promote regional peace agreement? The case of Arab Israeli conflict. "**Mediterranean Politics** nol2.

وبالتالي لم يعد الريع متعلقاً فقط بعملية استغلال المصادر الطبيعية نفسها ، كما كان متعارفاً عليه لدى المنظر الاقتصادي (ريكاردو) الذي حصر الريع فيما يدفعه العامل لصاحب الأرض من عوائد ناتجة عن استغلاله لما تحويه الأرض من موارد وثروات طبيعية، أو استغلال الأرض نفسها. فالريع بناءً على ما سبق ناتج عن المساهمة التي يقدمها صاحب الأرض ، سواء كانت المساهمة بالأرض ، أم بما تحويه من موارد ، أم الإشراف على العمل وتحسين المالك لما يمتلكه من عقارات وأبنية.

وقد أوضح المفكر الاقتصادي "حازم ببلاوي" معنى آخر للريع ، وهو الثروة الهائلة التي حققتها الدول النفطية التي لم تشهدها سابقاً مما أعاد "مفهوم الدخل المكتسب بواسطة العمل " [30] ، مما أدى لبروز ظاهرة التأثير النفطي في العملية الاقتصادية ودور الدولة، مما جعل "ببلاوي" يختار استخدام النظرية الريعية لدراسة أغلب الاقتصاديات في المنطقة العربية. وهذا أظهر اختلافاً حاداً حول الدخل والعائد الذي هو نتاج العمل "الدخل المكتسب" ، وبين العائد والريع الذي هو نتاج متراكم دون جهد مبذول أو إنتاج ملموس ، وهذا ما تم تسميته ب "الأرباح القدرية"، ويعود هذا الريع الذي هو "دخل من غير عمل " إلى

---

29 - سمير ،حسون.مصدر سبق ذكره.ص(277).

30 - حازم ،ببلاوي.1998."الدولة الريعية والديمقراطية". **مجلة الاجتهاد**. بيروت: ع(38).ص(12).

30

31

في إطار الفهم السابق لمفهوم الريع سواء كان نتاج المساهمة في العملية الإنتاجية بعناصر وموارد أولية"الريع" أم العمل المكتسب الناتج عن الجهد المبذول في العملية الإنتاجية، بإمكاننا التعرض لمفهوم **الدولة الريعية** ، نشأت الدولة الريعية بدايةً بفعل امتلاك الدول لعوامل الإنتاج الرئيسة سواء كانت الأرض ، والثروات التي تحويها ، أم الادوات المستخدمة في العملية ، وقد ظهر المفهوم في الدول النفطية في الخليج العربي ،التي امتلكت بفعل هذه العناصر الطبيعية الدور التأثيري و السياسي الرائد في العالم العربي ، وفي السياسة العربية، خاصة بعد بروز الصدمات النفطية الأولى والثانية خلال عقد السبعينيات . بالإضافة إلى تقديم الدول النفطية العديد من المساعدات المالية للدول العربية غير النفطية، مما أدى لبروز

31 - محمد ،سلمان غانم. 1999.القرآن والاقتصاد السياسي. بيروت:دار الفارابي.ص(161).

اعتمدت الدراسة التي قدمها المفكران "ببلاوي، ولوتشياني "[33] على عدة عناصر لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار لدى دراسة الدولة الريعية ، وهي:

1- لا يوجد اقتصاد ريعي بالمطلق ،وبالمفهوم الواسع لمعنى الريع ، بمعنى وجود دولة تعتمد كليةً على ما يأتيها من مساهمتها في العملية الإنتاجية بالأرض أو الأدوات ،أو رأس المال . دون اعتمادها على عوامل أخرى في العملية الاقتصادية لها، كالتجارة، والصناعة وغير ذلك من فعاليّات اقتصادية. لذلك فالاقتصاد الريعي كما أشار "جياكومو لوتشياني" ليس مبنياً بالأساس على مصدر النفط فقط ، وإنما هناك بعض المصادر الخارجية والأجنبية التي لا تعود على الدولة أو الحكومة ، مباشرة مما أدى لبروز دولة الموقع ودولة الإنتاج .

---

32 - نصر عمر شاكر يعقوب.2001. دور العوامل الخارجية في تحديد صيغة النظام السياسي الفلسطيني الجديد 1994-1998. رسالة ماجستير. ص(2-3).

33 - Hazem,Beblawi,Luciani.1987.the rentier state -p (5 1)

2- الاقتصاد الريعي يعتمد على العائد الخارجي ، وهذا مهم في التعريف ، وهذا يعني أن الاعتماد على العناصر الداخلية في تمويل الدولة ، يؤثر على مفهوم الريع ، الذي يأتي من الخارج ، فهناك الدول التي تحصل على تمويل نشاطاتها من الضرائب التي يقدمها المجتمع مقابل خدمات تقوم بها الدولة . وهذا العنصر الخارجي نلاحظه في تعريف **"لوتشياني"** الدولة الريعية فهي" التي تحصل على جزء من إيراداتها من ريع ينشأ في الخارج ، وهذه تظهر وتبرز و ضعاً سياسياً مختلفاً عن الدول التي تعتمد على فرض الضرائب ، والتي هي دولة إنتاج"[34] .

3- وجود قلة تعمل على إيجاد الريع وتحصيله ، بينما تسعى الأغلبية للاستفادة من توزيعه واستغلاله، لأن مشاركة الناس في تكوين المردود المالي ومشاركتهم في العملية الإنتاجية والاقتصادية لا تدخل ضمن الريع، وإنما تعبر عن نمط مختلف تماماً.

4- الحكومة هي المستقبل لهذا الريع ،وبشكل رسمي ، وتقوم الدولة بعملية أعادة توزيعه على المجتمع، مما يؤدي إلى بروز العقلية الريعية.

5- بالنسبة للدولة الريعية يشكل الريع نسبة كبيرة وعالية من ميزانيتها ومصادرها ، فمثلاً يشكل الريع في دول الخليج العربي ما نسبته (90%) من ميزانيتها ،في حين لا يعمل أكثر من (2-3%) من القوى العاملة في إنتاج الثروة. فالريع لا يأتي من خلال مساهمة الناس في العملية الإنتاجية ، وإنما من توظيف للموارد والمصادر و الأدوات في العمل. وهذه النسبة الأخيرة مرتفعة جداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار رؤية (لوتشياني) والتي تناولتها الأكاديمية (**Helga Baumgartner**) في تعريفها للدولة الريعية في الشرق الأوسط على أنها " الدولة التي تعتمد ميزانيتها بدرجة ما

---

34 - جياكومو لوتشياني1987." الريع النفطي والازمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية". في غسان سلامة. ديمقراطية من دون ديمقراطين . مركز دراسات الوحدة العربية. ص(179).

الدولة الريعية بالمفهوم السابق ، تعود بالأساس إلى المفكر الاقتصادي الإيراني **(حسين مهداوي)** من خلال دراسته للاقتصاد الإيراني في منتصف العشرينيات، ومع بداية بروز موجة التأميم لدى دول الشرق

35 Roger,Heacock (edit).2002.political transitions in the Arab world "part three" .Ibrahim Abu-Lughod Institute of International - studies.p (75).

يتبين من خلال التطور السابق لنظرية الدولة الريعية ، أنها ركزت بشكل كبير على امتلاك الدولة لمصادر طبيعية كالنفط والأرض ، وأن الريع ينتج من عملية تأجير هذه الموارد الأولية مقابل ريع مالي للدولة من مصادر خارجية، وهي بهذا المفهوم تنطبق على الدول العربية النفطية في الخليج ، والتي تحصل على عوائد عالية من النفط وتصديره ، لكن هناك مجموعة من الدول غير نفطية ، ولكنها تنطبق عليها تلك النظرية ، وقد أطلق عليها تسمية" الدولة شبه الريعية" ، وقد" أطلق اصطلاح شبه الريع أو الريع الاقتصادي على عوامل الإنتاج الأخرى غير الأرض" [37] ، فالريع الكلاسيكي يرجع إلى الدخل الناتج عن بيع مواد أولية خام ، تعتبر جزءاً من الريع العائد للدولة ، لكن هذا العنصر الريعي واجه انتقاداً حاداً من المفكر والسياسي الجزائري "جيلاني اليابس" [38] الذي أكد على أن المواد الأولية ليست هبة من السماء " وهو بذلك أراد اعتبار أن هذه المواد هي جزء من العملية الإنتاجية التي تخرج هذه المواد

---

36 - Ahmet Kuru."the rentier state model and central Asian studies :the Turkmen case " **Turkish journal of international relations.**vol.1no.1p(1)

37 - سمير ،حسون . مصدر سبق ذكره.ص(282).

38 - مصطفى مقيدش.2004. " الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد" . **مجلة العلوم الاجتماعية**: 2: 460.

كما أن العناصر المختلفة للريع الخارجي تلعب دوراً متزايداً في الدول الريعية غير النفطية ، مثل المساعدات الخارجية ، حوالات مالية من الخارج ، النفقات السياحية ، وتعود هذه العوائد للدولة مباشرة، وقد ذكر المفكر" لوتشياني " العديد من الملاحظات حول الريع للدول غير النفطية ، ومن هذه الملاحظات، أن الريع لا يطلق فقط على الدول التي تصدر النفط ،فهناك عوائد ومصادر أخرى بالإضافة للنفط ، وأبرز هذه المصادر هي المساعدات المالية الأجنبية ، كما أن دخل الدولة لا يأتي من كونه ذا طبيعة ريعية ،وإنما كذلك يأتي من إيراد خارجي ، قد يكون نتيجة للسياسة الخارجية التي تنتهجها الدولة.

ولكي لا نكون سطحيين في التعامل مع فكرة الريع الخارجي ومفهومه، وحتى لا يثير ذلك الغموض أي التباس في التحليل ، فإنه من الضروري في هذا البحث أن نشير إلى جملة من الاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال أغلب الدراسات حول عناصر الريع ومصادره بالنسبة لدول العالم الثالث ، كما أن الباحث سيضيف إلى العناصر التقليدية مصادر أخرى للريع شملتها التصنيفات والدراسات

* المعونـات والمـساعدات المتعددة الأوجـه التـي تقدمها الـدول الغنيـة فـي مجـال تطـوير الـدول الناميـة والمتخلفة، وهي مساعدات اقتصادية وإنسانية من حيث التسمية ، لكنها عادةً ما تتحول لتحقيق أهداف سياسية للمانحين. حيث [39] " يميل المقرضـون "المـانحون" وبخاصـة "الثنـائيين" إلـى تحقيـق المصـالح التجاريـة والـسياسية والاسـتراتيجية الخاصـة بهم ، وتـؤدي هذه الأهداف إلـى التـأثير فـي طبيعـة التـدفقات المالية ، كما تقلل من فاعلية القروض في النهوض فـي التنميـة". وهذا مـا يمكن تأكيده من خـلال القـانون الأمريكـي المتعلـق بالحاصـلات الزراعيـة الأمريكيـة رقم"480" ، الـذي ينص بـشكل واضـح علـى مـنح المعونات والمساعدات وفقاً لأولويـات السياسة الخارجيـة الأمريكيـة ، خاصـة فـي الشرق الأوسط حيث تعتبر المعونات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكيـة إلـى العديد من الـدول أداة من أدوات السياسة الخارجيـة الأمريكيـة و استمرارها يظل مرهونـاً بمدى تجـاوب هذه الـدول مـع رغبـات ومطالـب واشنطن وتل أبيـب ، لـذلك فـإن [40] "منـشأ هذه المـساعدات الأمريكيـة لمـصر وهـدفها سياسـي" حتـى المعونات الغذائية تتخذ الطابع السياسي.

* الرسـوم الخدماتيـة ، ممثلـة بالرسـوم الجمركيـة التـي تحـصلها الدولـة ، خاصـة إذا كانـت بلـد عبـور، كمصر حيث قناة السويس والتسهيلات المتعلقة بالنقل (تجارة الترانزيت) .

---

39 - خضير ،حسن خضير. 2002. ازمة الديون الخارجية في الدول العربية و الافريقية . ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .ص(21).

40 - محمد السيد سليم ، وابراهيم عرفات. 2000. العلاقات المصرية – الاسيوية . القاهرة : مركز الدراسات الاسيوية .ص(105).

* التصدير المرتبط بالمواد الخام والأولية ، ومن ضمن ذلك الاستثمار في مجالات متعددة للشركات الأجنبية ، وما تقدمه الدولة من تسهيلات للدول الأجنبية.

* حوالات أبناء البلد العاملين في الخارج ، خاصة و؟أنها تتمتع بمساهمة إيجابية في الخدمات .

*عملية حذف الديون التي تترتب على الدولة في معاملاتها الخارجية ، وتحدث في إطار الضغوطات الدبلوماسية الممارسة بين الدول .

* السياسة الخارجية والمواقف التي تحقق مكاسب ومعونات مقابلها لتصنف ضمن الريع السياسي .

وتمتلك هذه العناصر الريعية " عواقبها على السياسة الخارجية للدولة. إلى حد إعادة تكوين منهج الموالاة كاملاً " [41] ، في ظل علاقة التبعية التي تسود العلاقات بين الدول على اختلاف اقتصادياتها ، كون استخدامات الريع تعزز التبعية وسياسة الخضوع للدول التي تقدم المنح والمساعدات والريع. وهذا بدوره يزيد من تقلص حجم الخيارات السياسية الممكنة للدولة .مما يؤدي إلى اقتصار العلاقة على قيام الدولة الراعية والمانحة بمنح الدولة الموالية الريعية الثروات اللازمة من أجل إعاشتها ، وفي المقابل يترتب على الدولة الموالية تقديم خدمات وتسهيلات وامتيازات تحتاجها الدولة الراعية، مما يفقد المعونات صدقيتها وقدرتها على تحقيق تنمية لتلك البلدان ، كون هذه المعونات فوق أنها وسيلة فعّالة في التأثير، غير أنها كثيراً ما تخرج عن هدفها الاقتصادي والتنموي.

ويعرّف **الريع السياسي**(الدولة شبه الريعية) على أنها " الدول التي تعتمد ميزانيتها على مصادر مختلفة من الدخل الخارجي ، أو على أنواع متعددة من المساعدات الخارجية " سواء كانت لأهداف إنسانية، والتي تهدف لتحقيق أهداف سياسية . وقد ارتبط مفهوم الريع السياسي ، بنوعين من الدول هما، دولة التوزيع ورصد التخصيصات "allocation state"، ودولة الإنتاج " production state"

41 - برتران بادي. 1996. الدولة المستوردة : تغريب النظام السياسي. القاهرة: دار العالم الثالث.ص(41).

42
. كي

تستفيد من ميزة الموقع وقدرتها على توزيع العوائد. وتعرف دولة التخصيصات على أنها" تلك الدول التي يعود دخلها وعوائدها بشكل أساسي (أكثر من 40%) من النفط أو مصادر خارجية أخرى، بالإضافة إلى مساهمته في الناتج المحلي. ويمثل بقاء دولة الموقع واستمرار وجودها، ودورها في السياسة الخارجية، أمراً مهماً لاستمرارها كدولة تخصيصات . كما أن هذه الدولة سميت بدولة التخصيصات، كونها تعتمد على مصادر أخرى غير النفطية ، وتلك المصادر تدخل في مصروفاتها ، وبالتالي في ناتجها المحلي، وتكون رفاهية المجتمع ناتجة عن ريع الموقع والمصدر الأجنبي. ولتكون الصورة أوضح بخصوص دولة التوزيع" دولة رصد التخصيصات" فيمكن إيجازها فيما يأتي " دولة التوزيع هي الدولة التي تقوم سياستها على رصد المخصصات التي تأتيها من مصدر خارجي بصرف النظر عن ماهية هذه الأموال وشكلها ، التي تأتي من الخارج ، سواء كانت مساعدات مالية أم معونات عسكرية ، فهي الدولة التي ترصد مخصصاتها وتضع سياسة لنفقاتها بناء على الدخل الذي يأتيها من مصادر أجنبية ، وهنا لا تحتاج الدولة لأكثر من وضع سياسة تنفق من خلالها هذه المخصصات، وهذا المفهوم يساعد على تجاوز عقبة أساسية كانت ترتكز على كون الريع مرتبطاً بالدول النفطية التي تقوم بتصدير النفط للخارج مقابل دخل معين، فتجاوز ذلك المفهوم ،مع الإبقاء على وجود المصدر الخارجي "التمويل الأجنبي" لنفقات الدولة ،يمكننا من فهم معظم الدول الريعية في الشرق الأوسط، بما فيها مصر .

42 - Beblawi,Luciani.opcit.p(70).

إن التأكيد على أن الدولة تضع سياسة لإنفاق كافة الدخول الاقتصادية الأجنبية ، بصرف النظر عن مصادرها ، أمر مهم لكن الأهم من ذلك هو قدرة الدولة على الحفاظ على استمرارية تحصيل الدخل الخارجي (كريع الموقع) ، لأن الفشل في ذلك يعني أن الدولة لن تستطيع بناء سياسة خارجية تتلاءم مع توجهات المانحين الذين يمثلون مصدراً مهماً للتمويل الخارجي، كون ذلك سيشجع المعارضة الداخلية على إعاقة سياسة الدولة خارجياً ، لذلك تكون أغلب المصادر مشروطة لصالح إحداث تغيير داخلي ومجتمعي يؤهل الدولة للعب دور سياسي خارجي ، خاصة "أن كل دولة تمارس نمطاً ونموذجاً مختلفاً في العلاقات الدولية سواء كانت دولة موقع ورصد تخصيصات أو دولة إنتاج" [44] . ينظر البعض إلى ريع الموقع على أنه ذو فائدة للدولة، حيث إنه يجعلها مستقلة عن الناس، ويمكنها من لعب دور حتى في ظل المعارضة الداخلية في المجتمع.

تتأثر دولة رصد التخصيصات والموقع ، بما يحدث من تطورات سياسية واقتصادية ،على الساحة الإقليمية والدولية ، فغالباً ما يشهد الشرق الأوسط تغيرات سياسية تزيد أو تقلل من حجم المعونات الخارجية للدول، ويتجه أغلب المانحين باتجاه توفير معونات لتلك الدول ، التي يشكل موقعها في الصراع

---

43 Beblawi, Luciani.1987.

44 - **Opcit .1987.p(70).**

أما فيما يتعلق بكون الدولة مصنفة في إطار دولة الإنتاج ،فمعنى ذلك أن هذه الدولة" تعتمد وبشكل أساسي على الضرائب التي يساهم فيها الناس ، كجزء من الاقتصاد المحلي "[46] ، وكمصدر من مصادر الدخل مما يساعد المجتمع على التدخل بشكل قوي في صناعة القرار والسياسة الخارجية للدولة الإنتاجية مما يزيد من القيود على الدولة ، و بناءً عليه لا تعتمد دولة الإنتاج على الريع النفطي أو الدخل الخارجي في تحديد سياساتها وهذا يسمى" **exoteric state** "[47] ، وقد صنف (لوشياني مصر كدولة إنتاج) تعتمد على العائد الداخلي (**esoteric state**) وهذا النوع من الدول تتقلص فيه إمكانيات التحكم في توجيه السلوك السياسي الخارجي ، هذا الموقف الذي أبداه لوتشياني في اعتبار مصر دولة إنتاج يتعارض مع العديد من الأطروحات التي قدمها الباحثون في هذا المجال ، مما يتطلب بيان أوجه التباين والاختلاف فيها، وبالتالي يجب الاحاطة بفهم أوسع لأطروحة "لوتشياني" التي ارتكزت وبشكل أساسي على أهمية عنصر النفط الذي أثر في تغيير صورة الدول العربية ، خاصة أن الدول "

---

45 - Egypt –Us and Morocco-U.S Free Trade agreement. Working paper no.87 July 2002.**www.googal .com** accessed on Monday 29-1-2006.

46 - suburban emergency management projec2005.what is rentire state? 24june.p (4).

47 - Hazem beblawi, Giacomo luciani. 1982. The Rentier State. New York; Grom helm. p(69)

" أما دول العجز (دول شبه ريعية وغير نفطية) فإنها لم تفلت هي [48]

الأخرى من الظاهرة النفطية ،... وأصبحت هذه الدول هي الأخرى "شبه ريعية" " Quasi Rentier

" فخرج من هذه الدول عدة ملايين للعمل في الخارج (الدول النفطية) وأصبحت تحويلاتهم المالية منها الى بلدانهم (مصر ، سوريا ،الأردن..) تمثل نسبة مرتفعة في تكوين الناتج القومي لهذه الدول" بمعنى آخر، فإن هذه التحويلات هي جزء من الريع ، أما الضرائب التي تفرضها الدولة على الدخول هذه لدى أفرادها المحليين ، فلا يمكن اعتبارها كما يقول لوتشياني بأنها تصب في الطبيعة الانتاجية لمصر كدولة تفرض ضرائب على مواطنيها المحلين وما يحصل هو أن الدولة في مصر تتحصل على هذه الريوع بطريقة غير مباشرة ، مع أن لوتشياني تحدث عن نوع من الدخل يأتي كريع دون أن يعود مباشر للدولة

48 - بيلاوي ،حازم. 2003. الاقتصاد العربي في عصر العولمة. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .ص(67).

49 - عماد سعيد ،لبد. 2006. المعونات الامريكية : اسرائيل ومصر والسلطة الوطنية. (3)صفحات على موقع للانترنت سيذكر في المراجع.

فالاختلاف في مصدر الدخل والنقاش الدائر حوله شكّلا عاملاً فاصلاً بين نوعي الدولة الموقعية – والإنتاجية.حيث إن لدولة الإنتاج إمكانية أكبر للصمود بوجه الضغوطات الخارجية. رغم المحاولات التي أبداها (ببلاوي ،ولوتشياني) حول الدولة الريعية على اختلاف أشكالها ، إلا أنهما لم يدركا أبعاداً أخرى

50 - مايكل كاتيلوس" Michel Chatelus" ، في مقال له ضمن كتاب حازم ببلاوي و جياكومو لوتشياني . الدولة الريعية . وقد صنف كاتب هذا المقال مصر كدولة شبه ريعية من بين مجموعات اخرى وقد اطلق تسمية " net oil exporters" . ص(109).

لقد أصاب "مارتن بيك" في معالجته للريع من هذا المدخل ، المرتبط بالتغيرات التي تصيب السياسات الخارجية للدول ، خاصة أن السياسة الداخلية صعبة التغيير في ظل ما تواجه به الدولة من معارضة بالتحالف مع القوى المجتمعية المتعددة، أما فيما يتصل بالسياسة الخارجية فهو" رغم كونه غير محبذ ولا مرغوباً به أيضا ،فإنه أقل حدة وأقل خطورة على مواقع النخبة " [52] . وخاصة إذا أدركنا

---

[51] - Beck,Martin.1997."can financial aid promote regional peace agreement .the case of the arab –israeli conflict.**Mediterranean politics:** p(51)

[52] - نصر شاكر،يعقوب.2001. دور العوامل الخارجية في تحديد صيغة النظام السياسي الجديد 1994-1998. رسالة ماجستير غير منشورة ، ص(26).

ثالثاً : في المساعدات الأجنبية (Foreign Aid)

لعبت المساعدات الأجنبية دوراً مهماً في السياسة الدولية، قديماً وحديثاً. كما أنها شكلت ما يمكن تسميته ب(دينمو) السياسة الخارجية للوحدات السياسية (الدول) ، كعامل مساعد في تحقيق مصالح الدول واهدافها فيما بينها وعلى المستوى الدولي . حتى أصبحت هذه المساعدات جزءاً مهماً من ميزانية بعض الدول ، خاصة في العالم الثالث أو الدول النامية، رغم اختلاف أشكال المساعدة الدولية (المالية ، والعسكرية،والسياسية ،والإنسانية) فإنها اتجهت بالأساس إلى تحقيق مصالح الدولة التي تقدمها . سواء كانت مصالح سياسية أم اقتصادية ، ومع إثبات المساعدات الأجنبية لقدرتها في التأثير على مسار السياسة الدولية والخارجية للدول دون إحداث أية معارضة من دول أو منظمات محلية ،ودولية ، اعتمدت الدول المانحة والمقدمة للمساعدات المالية والأجنبية عليها كوسيلة ناجعة لإحداث التأثير الإيجابي لصالح الدول المانحة، بتكلفة إنسانية أقل بالنسبة لما يمكن أن ينتج عن القوة والحروب كوسيلة في العلاقات الدولية ، سواء في حالات السلم أم الحرب ، مما أدى إلى تراجع " وتضاؤل العامل العسكري ودوره في حل النزاعات الإقليمية والدولية ، وقد أفسح المجال لبروز العامل الاقتصادي "[53] الذي أصبح العامل المؤثر في الشؤون الدولية ، والذي أبرز ما يمثله المعونات والمساعدات الاقتصادية.

---

[53] - عبد الفتاح الرشدان . 1993. " النظام الدولي الجديد وتأثيره على النظام العربي " . **مجلة قراءات سياسية** : 1. 99.

لذلك بقية المساعدات الأجنبية أهم وسائل السياسة الخارجية وادواتها في كل مراحل العلاقات الدولية وتطورها. خاصة في المناطق التي تعج بالأزمات والصراعات الإقليمية والدولية ، سواء في الشرق الأوسط أم إفريقيا ام غيرها من مناطق الأزمات. ونظراً لذلك الارتباط فقد أطلق على المساعدات الأجنبية تسمية "(المساعدة التنموية الرسمية)" [54] ، وهذه التسمية تعكس الهدف من استخدام الدول للمساعدات في سياستها الخارجية والتي غالباً ما كانت تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية للدول والجهات المانحة لتلك المساعدات تحت غطاء تنموي . فهي ممكنة الاستخدام لدفع الدولة لتبني موقف أو سلوك سياسي مناسب للدولة التي تقدم المساعدات، أو لبناء علاقة قوية بين الدول.

حاول العديد من الدراسات تحديد مفهوم خاص لمعنى (المساعدات)، فالكاتب " McNeill, Desmond" يتحدث عن المساعدة على أنها تعود إلى ما توصل إليه الكاتب " Mark R.Amstutz" من تسميتها بالمساعدة التنموية الرسمية، المقدمة من دولة إلى دولة أخرى للمساعدة في تحقيق أهداف سياسية معينة. ويعطي عليها مثال القروض والضمانات التي يقدمها القطاع العام والرسمي الخاضع للدولة. لذلك يشير الكاتب" **Martin Beck**" [55] ، إلى التمييز بين أنواع مختلفة من المساعدات المالية ، فمنها ما يقدم كمساعدات عسكرية ، أو لغايات مدنية ومشاريع تنموية . لكن ما نحن مهتمون به هو المساعدات التي تقدمها الدول المانحة لغرض تحقيق غايات وأهداف سياسية وتقديم تنازلات سياسية، سواء كانت المساعدات عسكرية أم غير ذلك. فبعض المساعدات الاقتصادية يكون الهدف منها الدفع بمجموعة من الدول لتوقيع اتفاقية سلام ، أو دفع دول إلى ممارسة دورها في التأثير على أطراف الصراع أو الأزمات في مناطق مختلفة من العالم ، وهذا محور هذه الدراسة التي ترتكز على دراسة تأثير المساعدات

---

54 MarkR.Amstutz.1999.International Conflict and Cooperation.Mc Graw-Hill College; United State of America. p (434).

55 Beck,Martin.1997." Can financial aid promote regional peace agreements? the case of the Arab Israel conflict "Mediterranean - Politics.vol:2pages(50)

كما يعرّف المنظرون في الاقتصاد السياسي أمثال (Gouda Abed – ALKhalek and Robert Tignor) المساعدات المالية في الحالة المصرية بكونها "تتضمن المنح والقروض قصيرة – وطويلة الأجل التي تقدم من مصدر رسمي ، وهذا يختلف عما تقدمه المنظمات" [57] . كما أن كلمة المساعدات تستخدم لوصف تحويل المصادر من الحكومات أو المؤسسات الرسمية إلى البلاد النامية ، وإضافة لهذا التعريف يطرح (Scott (Lasensky مفهوماً واسعاً للمساعدات الأجنبية ويسميها" الحوافز الاقتصادية الإيجابية التي تضم المساعدات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف ، وغالباً ما تستخدم لتحقيق أهداف سياسية" [58] ، وفي دراستنا هذه الخاصة بالمساعدات الممنوحة لمصر نعرف المساعدات على أنها ، كافة أشكال المساعدات الاقتصادية التي يقدمها المانحون (Donors) وبشكل رسمي إلى الدولة المستقبلة لتلك المساعدات(Recipient) وهي الدولة المصرية ، سواء كانت المساعدات مالية بحتة أم مساعدات عينية تقدم لمصر خلال فترة الدراسة (1993-2000).

56 - Robert Loewenberg.1996." peace processes cash cow for milking aid fromu.s"**Insight on the News**:volume 12 p(1)

57 - Gouda abdel-khalek and tignor.1981. The political economy of income distribution in Egypt.London: Holmes and Meier. p(436)

58 - Scott Lasensky.2004."Paying for peace: Oslo process and the limits of American foreign aid ".**Meddle east journal**.vol58.no2.

وتأتي أهمية هذه المساعدات من كونها تلعب الدور الرئيس في تفسير السياسات الخارجية للدول في القرن الحادي والعشرين، وفقاً لرؤية المنظّر(Carol Lancaster) بقوله [59] :-

Foreign aid will continue to play an important role in the twenty-first century

وهذه المساعدات تحتاج إلى دراسة جديدة و تصميم جديد لتلائم الفترة الزمنية التي تقدم فيها ، وتحديد أولويات السياسة الأمريكية التي على أساسها تقدم هذه المساعدات ، كتحفيز السلام في مختلف المناطق وحفظ السلام ، وصنعه، والتي تعتبر المساعدات أهم أدواتها الدبلوماسية . حيث شهدت المساعدات السلمية (المتعلقة بالسلام) تزايد نسبتها من مجمل المساعدات في العامين (1999-2000) أغلب هذه المساعدات انصبت في تحقيق التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط ، كونها تساعد على استمرارها كإحدى أدوات السياسة الأمريكية لتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية في المنطقة ، وعلى سلم أولوياتها الصراع العربي –الفلسطيني –الإسرائيلي. كما تعطي هذه المساعدات الأمل للشعوب في التقدم وتحقيق السلام ومنع العنف في تلك المجتمعات.

ومما يؤكد أن هذه المساعدات ذات مغزى للدول المانحة والتي تقدمها ، فإن المساعدات الخارجية عادة توجه لخدمة شعوب الدول المانحة ، وليست المستقبلة للمساعدات تلك. وإنما تقدم هذه المساعدات من مدخل " الاقتصاد ضمان لاستمرار النفوذ السياسي [60] " وما يمكن تسميتها بظاهرة "تسييس الاقتصاد، وإخضاعه لأهداف سياسية. وعلى أساس أن الاقتصاد هو الذي يوجه السياسة ويحدد أولوياتها . وهنا نتعامل مع المساعدات كمقياس للنفوذ والتأثير الذي تملكه الدول في علاقاتها ، حيث يشير

---

59 - Carol lancaster.2000."Redesigning foreign aid". **Foreign affair**s.sep-oct.vol (79) p (75).

60 - مصطفى عبد العزيز ، العلاقة بين السياسة والاقتصاد ،مصدر سبق ذكره.ص(232).

61

Donors--------Aid---------Recipient----------to do what donors want from recipient.

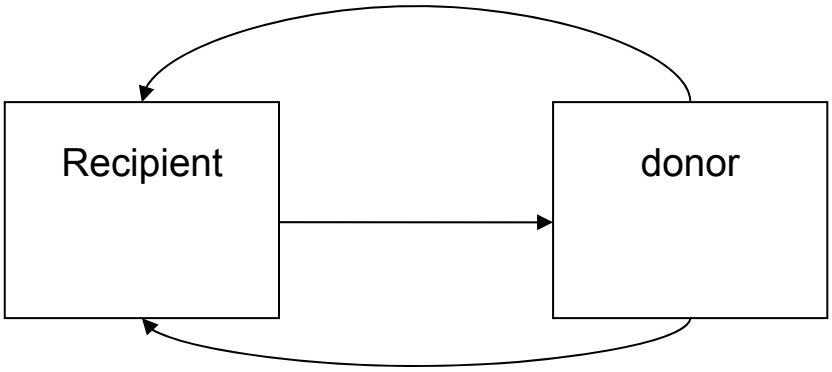

بالإضافة لذلك هناك العديد من أنواع المساعدات التي تقدم، سواء كانت ثنائية أم مؤسساتية عبر المؤسسات الدولية، والبنك الدولي. وتهدف مختلف المساعدات إلى بناء رأي عام داعم لأية تسوية سلمية يمكن أن تشهدها المنطقة كما يقول (**Scott Lasensky**) من أنه أثناء عملية السلام (أوسلو،1993) خصصت المساعدات لبناء دعم واسع للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في المجتمعات الداخلية للدول ، رغم انتقاده لها بكونها ليست عاملاً حاسماً وكافياً لاستمرار عملية السلام في أوسلو.

61 John,White.1974.the politics of foreign aid .London: the body head.p(135). -

وقد برزت أهمية المساعدات الغربية والأجنبية كأداة مهمة للسياسة الخارجية للدول المانحة ، بعد قيام معهد السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط، في جامعة هارفارد في تكوين مفهوم يسمى **"اقتصاد السلام"** [62] في الشرق الأوسط ، وهذا يتوافق مع السياسة الأمريكية التي تهدف إلى" إحلال السلام والاستقرار في جزء من العالم يتسم بأهمية استراتيجية ، حيث تسوية الصراع العربي –الإسرائيلي التي يمكن أن تحقق فوائد اقتصادية في المنطقة ، وهو ما يسمى ب**"عوائد السلام "**. ويوضح هذه النظرة الكاتب(حازم ببلاوي) في كتابه عن دور الدولة في الاقتصاد، على أساس أن استقرار السلام في الشرق الأوسط يمثل أهمية استراتيجية عالمية ومن ثم فإن العالم في حرصه على نجاح واستقرار السلام سيكون مستعداً للمشاركة في تعمير المنطقة وتنميتها ، حتى يشعر الكل بعوائد السلام ، التي تأتي بطرق مختلفة وأهمها المساعدات الأجنبية ، التي تحظى" بقبول واسع ناشئ عن مركز المساومة الاقتصادي والمالي الضعيف ، وكذلك السياسي للحكومات المعنية، تجاه إغراءات الحلول ولو الآنية للمشكلات التي تواجهها [63] ".

وما يوضح أهمية المساعدات الأجنبية التي تقدم لمصر ، والتي تساعدها على بناء قاعدة واسعة للقبول بالتسوية السلمية ودور مصر فيها ، ما أوضحه (مصطفى النقيب) بقوله : " إن تحقيق سلام بين إسرائيل وأي بلد عربي مجاور يبقى عرضة للانتكاس ما دامت الأوضاع الاقتصادية في ذلك البلد العربي تعاني جراء التخلف الاقتصادي [64] " مما يوفر بيئة مناهضة لأي دور مصري في عملية السلام ، لكن

---

62 - جميل ،هلال. 1995. استراتيجية اسرائيل الاقتصادية في الشرق الاوسط . بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية.ص(199).

63 - مركز دراسات الوحدة العربية .2005. الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية .بيروت:.ص(64).

64 - فضل مصطفى النقيب.2001. اقتصاد اسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين . بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية.ص(195).

ويمكن إبراز تأثير المساعدات الاقتصادية على مواقف الدولة التي تستقبلها ،من خلال الاعتماد على المؤثرات في توزيع الدخل الناتج عن المساعدات، الدولة التي تتلقى المساعدة لمعالجة أوضاعها الداخلية ، تضطر إلى تحقيق مصالح الدولة التي تقدم المساعدة ومطالبها والتي تسمى ب(donors) أو المانح والممول، على أساس أن تسوية الوضع الداخلي يتيح للدولة تبني موقف قريب من مصالح الدول المانحة دون ممانعة قوية داخلياً، رغم الموقف السلبي للدول التي تتلقى مساعدات أجنبية مثل مصر ، التي تعبر عن وجهة نظر "أولئك الذين يتلقونها ،فإن للمساعدات عدداً من المساوئ الإضافية ، فمثلاً يمكن استخدام المساعدات مباشرة كرشوة للتأكد من تبني إجراءات موائمة لمانحي المساعدات وغير موائمة لمتلقيها"[65].

ولا يمكن لأهمية المساعدات أن تتضح وبشكل مجرد إلا من خلال معرفة القواعد والمعايير التي على أساسها تقدم الدول المانحة هذه المساعدات إلى الدول المستقبلة لها ، وهذه الدراسة تتعلق **بالمعايير التي**

---

[65] - تيريزا،هايتر، مصدر سبق ذكره ، ص (11).

1- فعّالية الدولة المقترضة في استعمال المصادر المتاحة داخلياً و خارجياً على تشجيع النمو الاقتصادي وإجراء التغيير، في السياسة الخارجية لتلك الدولة. فتمهيد الوضع الداخلي ضرورة لممارسة التنازلات السياسية على الساحة الخارجية . وما سبق مرتبط بالدور الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية عبر البنك الدولي ، حيث إن "ريوع هذه المساعدات التنموية تعطى من البنك، لكن الاعتبارات السياسية هي التي تحددها" [66] .

2- الأهمية التي تعود على الولايات المتحدة الأمريكية من الحفاظ على وتيرة معينة في تقديم المساعدات ، بمعنى أنه إذا حققت المساعدات التي تقدمها أمريكيا لأية دولة من الدول مصالحها في استقرار المنطقة والضغط المصري على الطرف الفلسطيني ، والتدخل في معظم القضايا التي تخص الصراع العربي الإسرائيلي بفعالية مناسبة للولايات المتحدة ،فذلك مدعاة للاستمرار في تقديم المساعدات ، وتنويعها.ونظراً لما تمثله المساعدات من أهمية للولايات المتحدة ،فقد وجه الكاتب(carol Lancaster)توصياته بشأن تفعيل الولايات المتحدة لعلاقاتها بالوكالات المختصة بتقديم المساعدات ، وتتمتع بمرونة في إدارة هذه المساعدات بما يخدم مصالحها.

---

66 - جون، واتر بوري.1998. " الاقتصاد السياسي للشرق الاوسط" . **مجلة الاجتهاد**.ع(38).ص(140).

3- وما سبق مرتبط بمدى انخراط الدولة المعنية (مصر) في العملية السلمية، فأمريكا معنية بتسوية سلمية للصراع العربي –الإسرائيلي بدل الوسائل غير السلمية (القوة المادية) عبر تشجيع مشاريع التنمية داخل مجتمعات تلك الدول المنخرطة في العملية السلمية.

4- تخصص المساعدات الأجنبية وفقاً لمعايير سياسية أكثر من كونها معايير اقتصادية وتنموية [67]، من أجل التأثير على السياسات الخارجية للدول، فالمساعدات تقدم للبلدان من خلال النظر إلى سياستها الخارجية ، و الداخلية ،و على أنها لا تمثل تهديداً لمصالحها. فالاعتبارات الجيو-سياسية مهمة جداً في قدرة الدولة على جذب المساعدات الأجنبية .

5- مدى قرب الدولة أو بعدها من المفهوم الأمريكي ل(**pivotal state**) أي الدولة الحيوية، التي تمثل أهمية استراتيجية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. والتي تؤثر في صياغة مستقبل المنطقة والإقليم ككل ، وتمكن أمريكا من الاعتماد عليها في حفظ التوازن السياسي والاقتصادي في المنطقة. وقد صنفت دولة مصر في الشرق الأوسط ضمن الدول الحيويّة في شمال إفريقيا [68]. فمصر تتمتع بموقع جيوسياسي واستراتيجي مهم للولايات المتحدة الأمريكية، على المستوى السياسي والاقتصادي . ولأن انهيار النظام المصري وتصاعد وتيرة الصراع العربي الفلسطيني –الإسرائيلي سيؤثران بشكل كبير على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.لذلك يدعو "بول كينيدي" [69]، الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تحشد طاقاتها في دعم الدول المحورية بدلاً من تبعثر اهتمامها وثرواتها عبر المعمورة بأسرها ، حيث يصنف "كينيدي" مصر كدولة محورية في الشرق الأوسط ، وبذلك تصبح مصر وكأنها تقدم دوراً وظيفياً في الأستراتيجية الأمريكية ، فهي من

---

67 - عبد المعطي سرور ، مصدر سبق ذكره ، ص(22).

68 - Roberts. Chase and others.1996." Pivotl state and U.S strategy". Foreign affairs.vo (75), p(37).

69 - فؤاد نهرا.2000.الشرق الاوسط الجديد في الفكر السياسي الامريكي .بيروت:مركز دراسات الاستراتيجية والبحوث(الفصل الخامس).

6- كما أن أحد الأبعاد والمعايير المستخدمة في منح المساعدات تعتمد على القوى الفاعلة المراد الارتباط بها، ونوع الحوافز المستخدمة، والأهداف المبتغاة . فطبيعة الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها تقتضي التركيز على القوة الفاعلة "الدولة الحيويّة" وأهداف أمريكا من تدخل هذه الدولة (مصر) في التخفيف من وتيرة التراجع في العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين. وهذا الارتباط يأتي في سياق تقوية النفوذ ، وبناء العلاقات الثنائية. وهذا يستند إلى وجود تصنيفات شبه دولية للأدوار التي يمكن للفاعلين الإقليميين القيام بها وهي، الدول المحورية التي تشكل قاعدة أساسية للنفوذ الأمريكي ، ودول هامشية ، وأخرى نقيضة تشكل تهديداً لمصالح القوى الكبرى ، مما يؤدي إلى اتباع سياسة الاحتواء معها.

إضافة إلى كل تلك المعايير ، فقد توصل المنظرون إلى نظريات جديدة في معالجة مسألة المنح والمساعدات ، وهذه الاستراتيجية قدمها كل من (Richard has, Megan Osolevian) "ريتشارد هاس، وميجان أوسوليفيان" وتسمى نظرية "الارتباط الاستراتيجي أو استراتيجية الارتباط،

ولمعرفة مدى خضوع مصر للمساعدات الأمريكية في تغيير سياستها الخارجية وتدخلها في الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي ، فإنه لا بد من الاعتماد على العديد من المؤشرات التي تساعد في توضيح وفهم آلية التأثير في السياسة الخارجية، وسنعتمد على المؤشرات القريبة من حالة الدراسة (السياسة المصرية):

- حجم المساعدات الاقتصادية والمالية العسكرية ، هناك جداول توضيحية .
- حجم ونسبة المساعدات الأمريكية.
- وما سبق يساعد على تحديد مدى الاعتماد المصري على المساعدات الغربية (الأمريكية).
- حجم الزيادة والنقصان (التذبذب والتفاوت) في المساعدات الأمريكية في سنوات الدراسة (1993-2000). بالإضافة لذلك علينا ألا نتجاوز تلك النظريات التي ربطت

---

* - Carols Iozada.2002."foreign aid: who get **and why.' monweal**.volume129.p(10)(www.questia.com)

70 - ريتشارد هاس، وميجان اوسوليفيان. 2002. العسل والخل:الحوافزو العقوبات والسياسة الخارجية. القاهرة : مركز الاهرام للنشر والتوزيع .ص(1-5).

كما أن هناك بعض النظريات الحديثة التي برزت لتفسير التفاعلات الدولية وآليات صنع السياسة الخارجية فيها ، نظرية (George Grane)[71] المرتكزة على مبدأ الاعتماد المتبادل المعقد والمتداخل في التفاعلات الدولية(complex interdependence) ، والتي تتضمن العديد من الافتراضات الأساسية كبناء هيكلي لهذه النظرية ، وأهم هذه الافتراضات هي: الوسائط والقنوات المتعددة ، بين المجتمعات وعلى مستويات مختلفة ، فهناك تفاعلات تجري على مستوى دولي ، وأخرى بين حكومات وترتيبات رسمية وغير رسمية تثبت التعقيد الموجود في العلاقات الدولية . كما تحتوي هذه النظرية على أجندة وملفات (مصالح) وقضايا متعددة وغير مرتبة بطريقة (هيراركية) أو منظمة حسب أولويات السياسة الداخلية للفاعلين . أما افتراضها الثالث ، فينطلق من أن استخدام القوة العسكرية بين الحكومات غير وارد ، خاصة في منطقة أو إقليم معين، في ظل سيادة نمط معقد من الاعتماد المتبادل اقتصادياً بين الدول. وإذا أردنا تطبيق هذا النوع من الافتراضات الرئيسية في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ، فإننا نلاحظ أن هناك العديد من الوكالات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية المرتبط والمحكومة لتوجهات دول أو حكومات تملك القدرة الهائلة للتأثير في مسار التفاعلات الدولية ، وإخضاع سياسة الدول الضعيفة لتلك الوكالات والمؤسسات التي تهدف من تأثيرها وضغطها على هذه الدولة أو تلك إلى ابتزاز تنازلات سياسية أو اقتصادية في قضايا إقليمية أو محلية ، كما نلاحظ ذلك في سياسة البنك الدولي ،أو صندوق النقد الدولي ،وما تقدمه الدول القوية اقتصادياً من مساعدات تثير تساؤلات عديدة حول ما تشهده السياسية الدولية

---

71 - George Grane.1991.p.134.

، اللذان حاولا دراسة الاقتصاد السياسي [72]

الدولي من منطلق مؤسساتي ، والتركيز على دور الاقتصاد في توجيه السياسة ، وما تقدمه هذه المؤسسات من مساعدة الدول في وضع وتنفيذ سياستها المحلية والإقليمية والدولية ، خاصة إذا استطاعت هذه المؤسسات القيام بعمليات التنسيق اللازمة لتلك السياسات. كون هذه المؤسسات تتضمن العديد من القواعد ، والنشاطات الاقتصادية ، التي تبرز نمط التوجهات السياسية للدول . فتأثير الاقتصاد يصل إلى مرحلة إعادة تكوين التوجهات السياسية الداخلية والحزبية في الدولة . وهذا يتعلق بالبيروقراطية في تلك الدول ، المسؤولة عن صنع القرارات السياسية فيها ، فإذا أرادت دولة قوية اقتصادياً إحداث تأثير في سياسة دولة أضعف منها فقد تلجأ إلى إغراءات اقتصادية لإحداث تعديلات في المستوى الإداري والتشريعي في تلك الدول ، تمكنها من صنع قرارات تلائم الأهداف السياسية للدولة التي تمتلك نفوذاً اقتصادياً كبيراً والحالة الواضحة لذلك هي "حالة المساعدات المربوطة بالصادرات من البلد الذي يهب المساعدات" [73]

فالمساعدة أحياناً لا يكون هدفها تنمية اقتصادية للمجتمعات المتلقية للمساعدات تلك، مما يوجه انتقاداً قوياً لسياسات الدول المانحة التي تدعي العمل على تقوية وبناء قاعدة اقتصادية قوية لمصر ولبقية دول العالم الثالث ، فأغلب المعونات تستخدم في محاولة لضمان تحسين سير عمل الأنظمة الحاكمة ،مما يجعل من استراتيجيات التنمية والسياسة الخارجية المدخل الأساس لمثل هذه المساعدات والريع الأجنبي ، مما يؤدي إلى عمل الدولة على تكييف سلوكها السياسي الخارجي وسياساتها التنموية وعلاقاتها الاجتماعية وفقاً لنوعية مصادر الريع الخارجي الذي تتلقاه الدولة وطبيعتها ، في إطار ما تتبناه من سياسات خارجية تنتج

---

72 - Robert Goodin and Hans-Dieter.1998.Anew Handbook of Political Science. Oxford university press.p674.

73 - تيريزا هايتر.1979. امبريالية المساعدات .بيروت: دار ابن رشد.ص(11).

75
التـي تعود إلـى

كون المساعدات عبارة عن منح لا ترد والتي تقدم في أحوال خاصة كمكافأة على موقف متميز تتخذه الدولة الممنوحة، لصالح السياسات الأمريكية "إذ أن هذا التحديد والتعريف جاء في إطار الحديث عن المعونات الأمريكيـة وآثارهـا المـدمرة علـى الزراعـة فـي مـصر العـام (1995) ممـا يعطـي لمبـدأ الاشـتراطية (Leverage) مكانتها الخاصة في المعاملات المستمرة بين طرفي العملية. وهذا يجعل المساعدات كأداة للسياسة الخارجية مهيأة لتشجيع التنمية الاقتصادية التي ليست هدفاً بحد ذاته ، وإنما مبرر لتدفق تلك المعونات .وهذه الاشتراطية تتضح في إطار فكرة التبادلية التي تؤدي بطريقة سلبية لخلق نفوذ ، وهذا النفوذ يؤدي إلى خلل هيكلي كبير في العملية التبادلية ، وتصبح "فكرة التبادلية" غير ذات جدوى للدول الضعيفة في المعادلة ، مما يجعلها أقرب إلى التبعية منها للتبادلية. فإذا كانت الدولة المسيطرة (أ) تمتلك القوة تجاه الدولة (**ب**) في العلاقات الاقتصادية بينهما ، فإن الدولة (أ) تستغل الفرصة السياسية المناسبة لاستخدام الاعتماد الاقتصادي غير المتكافئ مع الدولة (**ب**) للتأثير على سلوكها تجاه القضايا السياسية

74 - Rojer Owen.1992.state power and politics in the making of modern middle East.london;Routhledge.p(4).

75 - عريان نصيف. 1995." المعونات الامريكية واثارها المدمرة على الزراعة المصرية". **مجلة اليسار**. ع(20)،ص(35).

ترتبط نظرية الاعتماد المتبادل في الاقتصاد على وجود علاقات وصلات تقلل أو تزيد من تأثير القوة الاقتصادية في السياسة الخارجية للوحدات السياسية ، وهذه الصلات(Linkage) تحكم لظروف وشروط الفاعلين على مستوى الدولة أو المنظمات ، وهي أقرب ما تكون إلى المساعدات الأجنبية والغربية. فالنمو الاقتصادي الداخلي في الدول يساعدها على بناء سياسة خارجية متلائمة مع ايديولوجيتها وتوجهاتها، أما في حالة ضعف الارتباط بين التطورات الداخلية والدولية ، يؤثر سلباً على قدرة الدول في

76 -لويد ،جونسون.1989. تفسير السياسة الخارجية.عمادة شؤون المكتبات –جامعة الملك سعود:السعودية.ص(222).

و يتـضح ذلـك مـن خـلال نمـوذج قدمـه المنظـر الاقتـصادي(Nordhaus) ويـسمى هـذا النموذج(political business cycle) الذي يربط بين الأعمال والسياسة ،وهذا يعتمد التداخل بين السياسة والاقتصاد لتحليل سلوك الفاعلين أو الدول، ويرتكز هذا النموذج على التوقعات الاقتصادية ، والسياسية المتعلقة بالانتخابات في تلك الدول وتأثيراتها على المستوى المحلي . وهذا متعلق بمكونات الاقتصاد السياسي من وجهة النظر الاجتماعية ، التي تتضمن وجود محفّزات ومتغيرات تتحكم بالنتائج والمخرجات، فخضوع الدولة الضعيفة لمحفزات اقتصادية تساعدها على سداد ديونها أو تعديل العجز في ميزانيتها ، يدفعها نحو إجراء تغيرات عديدة في سياستها الإقليمية والدولية ، ومحلية تتلاءم مع متطلبات التأثير المالي الخارجي. كما تعيد النظرية التركيز على التداخل والاعتماد المتبادل في تحقيق المصالح والأهداف ، التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال التنسيق والتعاون . ترتبط النظرية السابقة بما تطرحه نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice) التي تشكل مرتكزاً أساسياً من مرتكزات الاقتصاد السياسي الحديث المعتمدة على عقلانية السلوك في تحقيق الأهداف، أو ما يمكن تسميته بالخير العام كما يسميه (Charles Kindle Berger)، والذي اعتمد عليه الاقتصاد السياسي" النيو كلاسيكي"[78]

---

[77] -إفيناش، ديكست.1997. صنع السياسة الاقتصادية :منظور علم السياسة وتكاليف الصفقات. ترجمة نادر ادريس التل . دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع : عمان.ص(7).

[78] - .Gerald Meier1991.p(47)

بناءً على ما سبق ، فإن المفهوم الكلاسيكي للسياسة الخارجية في "أن السياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة" [79] ، هذه النظرة لم تعد سائدة في السياسة الدولية لعالم يعتمد على الاقتصاد السياسي في تفاعلاته وعلاقاته الرسمية وغير الرسمية. فالنهج التحليلي في الربط بين الموقع الجغرافي ودور الدولة على المستوى الدولي ذو أهمية أكثر من تلك النظريات التي تفسر السياسة الخارجية للوحدات السياسية من منطلق العوامل المادية والإنسانية. واعتماده على الاقتصاد السياسي في تفسير التغيرات وفقاً لمنهجية مركزة، ومن ضمن هذه المنهجية ما تم تسميته ب(نظرية الإجبار الاقتصادي) التي اعتمد عليها المنظر(Sidney Weintraub;1982) حيث أطلق عليها تسمية(Economic Coercion perspective) [80] التي تستخدم لإحداث تغيير سياسي أو اقتصادي في سلوك الفاعلين (الدول)، لذلك فهو أحد الأدوات المهمة في تحقيق الأهداف السياسية ، كما يراها المفكر (John Galtung) الذي يعرف هذا الإجبار على انه عقوبات اقتصادية تستخدم لإجبار الدول وتحفيزها على ملاءمة سلوكها الخارجي أو الداخلي بما يتلاءم وما يتعارف عليه من قواعد أو توجهات عامة.

---

79 -روي مكرديس.1966 . مناهج السياسة الخارجية في دول العالم. (ترجمةحسن صعب).بيروت:دار الكتاب العربي ،ص(27).

80 - sidney,weintraub.1982.economic coercion and u.s.foreign policy(7)

فرغم توافر أدوات الضغط الاقتصادية ، فإنها(الدول) تسعى لتحقيق أهداف عديدة ، كما يراها المنظر(James Barber) الذي أكد على أن سياسة الضغط الاقتصادي ذات أهداف متعددة محلياً ودولياً ، و التي تتغير باستمرار. فالوسائل المستخدمة لدفع الدول لإحداث تغيرات تتلاءم وسياسة القوى الكبرى في النظام الدولي ، ذات طبيعة اقتصادية ، لكن الأهداف قد تتغير، فأحيانا يكون الثمن إحداث تحولات داخلية تتعلق بالديمقراطية في الدولة ، أو التشريعات وأحيانا تتعلق بقضايا دولية تمس السياسة الخارجية للدولة كتبني موقف معين من قضية دولية كقضية العراق ، أو التأثير على مسار القضية الفلسطينية بما يتلاءم والسياسة الأمريكية، من خلال ضغط الجانب المصري على الطرف الفلسطيني لإحداث تغيير في الموقف السياسي . والشرط الأساسي المرتبط بنجاح ضغط كهذا هو أن تكون أهداف مستخدم الضغط الاقتصادي (الدول القوية) وطموحاته معقولة ، وضمن المتوقع بالنسبة إلى الدول التي تخضع لتأثير دولة أقوى منها وفقاً لرؤية (Margaret Doxey) كما لا بد من تحديد الأهداف التي يرغب صاحب النفوذ تحقيقها قبل اختيار الوسائل المستخدمة في تحقيقها ، فبعض الحالات تحتاج إلى استخدام الأدوات الاقتصادية والتحكم بالتجارة ، وفي هذا الإطار فإن مفهوم الاقتصاد السياسي يمكن أن يندرج فيما يتعلق" بالمبادئ العامة في الحقل الاقتصادي" [81] . وهذه المبادئ العامة المتعلقة بأدوات الضغط الاقتصادي تتحقق من خلال إتباع السياسة التي هي أداة ، وفي الوقت نفسه نتيجة للضغط الاقتصادي ، بمعنى أن الدولة تنتهج سياسة اقتصادية أساسها وهدفها إحداث تغيير سياسي أو اقتصادي ، ولإحداث هذا التأثير لا بد من الدولة الضعيفة من انتهاج سياسة ، هي بالأساس ثمرة الضغط الاقتصادي الممارس عليها في سبيل ذلك التغيير ، فقطع المعونات و المساعدات المالية وغير المالية ، وضغوطات المؤسسات الدولية تأتي في سياق التفاعلات بين الاقتصاد والسياسة .

---

81 - lord,robbins.1976.political economy; past and present(3)

لقد تناولت الأدبيات السياسية والاقتصادية مفهوم الإجبار أو الإكراه الاقتصادي بمعنى ، متشابه لحد كبير ، كما يشير المؤلف(Alexander George) الذي سمى نظرية الإجبار ب"دبلوماسية الإكراه" التي تهدف لوقف أو تشجيع سياسة ما لأحد الفاعلين في السياسة الدولية ، سواء من خلال العملية التفاوضية أم إتباع نموذج المساومة مع وجود عقلانية في السلوك الذي تعتمد عليه سياسة الإكراه ، ونموذج المساومة في إطار هذه الدراسة يمكن تحديده من خلال منح أو منع المساعدات والمعونات الاقتصادية والعسكرية لتلك الدول. وهذه السياسة سواء اعتمدت على الإكراه أم الترغيب من قبل الدول القوية يمكن لها أن تتحقق ، خاصة إذا كانت الدولة الضعيفة تعاني من أزمات اقتصادية داخلية فتسعى لحل هذه الأزمة وتجاوزها من خلال إتباع سياسة خارجية تتلاءم مع الدعم المالي المقدم لها، وهذا ما أثبته (المفكر الاقتصادي : حسن الحاج علي أحمد) بقوله"كان للتطورات الاقتصادية التي صاحبت التغيرات السياسية أثرها الواضح في إضعاف قدرات عدد من الدول الإفريقية ، فبعد تجارب فاشلة في التخطيط الاقتصادي المركزي وتدني أسعار المواد الخام ،وسوء الإدارة ، تراكمت الديون وتدهورت الأوضاع الاقتصادية لعدد من الدول الإفريقية ، فمن بين الدول الاثنتين والأربعين المثقلة بالديون نجد أربعاً وثلاثين دولة إفريقية" [82]. وهذا الوضع الاقتصادي المتردي في هذه الدول يتأثر بشكل كبير بالضغوطات المالية ، ويجعل من الاقتصاد الموجه الفعلي والحقيقي للسياسة ، و تحديد الأولويات في هذه الدول. فما يشهده العالم من متغيرات اقتصادية متسارعة يجعل العامل الاقتصادي العنصر الموجه والمسيّر للعلاقات الدولية مما أدى إلى جعل الاقتصاد الضمان لاستمرار النفوذ السياسي المرتبط بضغوطات غربية كتلك التي تظهر عند عقد المؤتمرات الاقتصادية العالمية كمنتدى دافوس الذي ربط الاهتمامات الاقتصادية بالحوار السياسي كوسيلة

[82] -حسن الحاج احمد.2005."الدولة الافريقية ونظريات العلاقات الدولية". مجلة السياسة الدولية. ع(160): ص(22).

رابعاً: **مصر : كدولة ريعية**

تطبيقاً للنظرية الريعية والافتراضات الأساسية المرتبطة بها ، كمدخل لنموذج الاقتصاد السياسي في هذه الدراسة ، سأحاول التطرق قدر الإمكان إلى الحديث عن الوضع الاقتصادي البنيوي (الذي ذكره الباحث والأكاديمي "مارتن بيك") لمصر قدر المستطاع ، وذلك بالاستناد إلى ما يتوفر من مؤشرات اقتصادية ومالية عن الاقتصاد المصري .

يعتمد الاقتصاد المصري كغيره من الاقتصادات العربية غير النفطية (بمعنى النسبة المرتفعة للنفط في الاقتصاد) على بنية اقتصادية تؤثر فيها عملية تصدير الموارد الأولية والخامات والدور الخدماتي لبعض المرافق كقناة السويس ، التي تدر دخلاً ريعياً للدولة ، مما يؤدي إلى تكوين وضع اقتصادي غير مرتكز إلى أصول استراتيجية وتصنيعية ، وبطبيعة الحال ، فإن ذلك يعود الى كون [84] " بنية الإنتاج العربي

---

83 - ثناء فؤاد عبد الله.1998 .." العلاقات المصرية – الامريكية :بين التعاون والتحالف" **المستقبل العربي**. . ص(46-50).

84 - رمزي ، زكي . 1991. الاقتصاد العربي تحت الحصار . هناك مراجعة لهذا الكتاب في **مجلة شؤون عربية** وقام بها الباحث المصري " جورج المصري" ،ع(65)ص(184).

85 - محمود عبد الفضيل. 1999. مصر ورياح العولمة. القاهرة : دار الهلال. ص(65).

86 - توفيق ابو بكر. 1999. الاصلاح السياسي والتكامل الاقتصادي . مصدر سبق ذكره.ص(135).

87 - عريان ناصيف. 1998. الخصصة على الطريقة المصرية . **مجلة اليسار** : ع(96). ص(11).

فدان في العامين 94/ 1995. وفي إطار الإستمرار في إبداء المؤشرات فقد تعرضت صناعة النسيج كذلك الى تراجع ، فبعد أن كانت تمثل ما يقارب ال(30%) من مجموع الصادرات المصرية غير البترولية ، اخذت بالتقلص في أعوام التسعينيات ، لتصل إلى تراجع بلغت نسبته المليار جنيه، خاصة إذا ادركنا أن الصادرات المصرية منذ العام (1993-2000) [88] " لم تزد في أحسن الحالات على ثلث الواردات المصرية" ، وهذا يدل على البعد السلبي للمعونات الأجنبية ليس على المواقف السياسية للدولة ، بل على البنى الاقتصادية فيها. كما أنه يجعل الدولة في سعي دائم نحو تعديل الخلل في الميزان التجاري فيها ، فقد وصلت نسبة الصادرات من مجمل الناتج المحلي إلى (6,5%) في حين وصلت الواردات إلى (18%) بين الأعوام 1993 - 2000. هذا العجز التجاري طوال الفترة السابقة يتزامن مع تعرض الاقتصاد المصري إلى أزمات مثل(أزمة السيولة) ، خاصة العام (1997) بفعل تراجع في عوائد مصادر الريع كالسياحة (تفجير الأقصر) والاستثمارات ، وأزمة المديونية ، فقد أشار التقرير السري للبنك المركزي المصري إلى أن نسبة الديون الخارجية إ رتفعت إلى (33) مليار دولار بزيادة بلغت (2,1) مليار دولار بين العامين (1993 -1995)، وحصل تراجع في أسعار النفط من [89] " 2,6بليون العام 1996 إلى 1.7 بليون العام 1998"، وقناة السويس ، وحوالات العاملين (بسبب تغير في اسعار الصرف) العام 1998، إن الاعتماد المصري على العوائد المالية ادى الى حدوث خلل في الهيكل الاقتصادي الصناعي ، الذي بقي لغاية عقد التسعينيات معتمداً على الصناعات التقليدية كالنسيج والصناعات الغذائية التي تتضرر بفعل السياسات الاستيرادية لمصر.

---

88 - ابراهيم ،العيسوى. 2001. " سبعة مأزق لليبرالية الاقتصادية في مصر ". **مجلة اليسار** : 120 : 7.

89 - Khaled .Hussein.2004.'What Cause the Liquidity Crisis in Egypt'. p(10).

إن السياسات المصرية تجاه المصادر الأقرب إلى الطابع الريعي كالمصادر التقليدية للاقتصاد تدفعنا إلى القول إن الاقتصاد المصري يشبه حالة يسميها الباحث" محمود عبد الفضيل [90] " اقتصاد الفقاعات"، تتضح هذه الحالة بحديثنا عن السياسة المصرية تجاه الموارد الأولية التي تعتبر" من أهم سياسات واستراتيجيات التنمية المصرية"، خاصة إذا أدركنا السياسة البترولية ألتي ترى أن البترول والغاز الطبيعي سيظلان المصدر الرئيس للطاقة في مصر ، واللذان هما هبة من الطبيعة وليسا سلعة إنتاجية كبقية السلع الصناعية ، بالإضافة لذلك هناك سعي مصري إلى [91] " زيادة الإنتاج البترولي للتصدير ، وهذا يسمح بتحقيق عائد كاف للدخل القومي كهدف قومي واساسي لأية استراتيجيات" ، ولعل احدى هذه الاستراتيجيات هو تعزيز مصر لقوتها الاقتصادية من خلال دورها التوزيعي (allocation state) ، خاصة أنها تقع وسط منطقة غنية بالبترول والغاز، ويمكن أن تستغل موقعها كما اشار المفكر(حازم ببلاوي) إلى كون مصر دولة عبور .

ما يدعم المقولات السابقة في سعي مصر لزيادة الكميات التصديرية للبترول والغاز مقابل ريوع هو خطة لدى قطاع البترول ، تعتمد على تطوير هذين القطاعين ليس كمصدر وحيد ، وإنما كمصادر أساسية للنقد الاجنبي اللازم لعملية التنمية ، وخاصة مساهمة البترول في ميزان المدفوعات المصري سنوياً ، وتمويل الخزانة العامة (وأموال الريع تذهب للحكومة مباشرة عبر الخزينة العامة) ، وبالتالي يعتبر عنصراً مهماً " في زيادة الدخل القومي" [92] . لذلك هناك استراتيجية لدى قطاع البترول بالعمل على التنقيب عن البترول والغاز و الزيت الخام الذي يزيد من فرص التصدير ، وتحصيل مبالغ من العملة الصعبة ،

---

90 - اقتصاد الفقاعات : يشير الى حالة الا استقرار في الاقتصاد الذي يشهد رواجاً اقتصادياً كبيراً لفترات زمنية محدودة دون ان تستند الى قاعدة انتاجية متينة قادرة على توليد دخل منتظم وعلى أسس ثابتة.

91 - الهيئة المصرية العامة للبترول. 1998." صناعة البترول المصري : افاق وتحديات" . **مجلة النفط والتعاون العربي**: 87.33.

92 - نفس المصدر ،ص(34).

". [96] وهذا يجعلها دولة شبه ريعية. كما تزداد اهمية العناصر الريعية في الزيارات المتتالية للرئيس مبارك الى الولايات المتحدة عندما اقترب موعد مناقشة الكونغرس الامريكي للمساعدات وبرنامج المعونة الخارجية ، وقد [97] " اصبح البند الثابت في كل المباحثات المصرية - الامريكية تأجيل اقساط فوائد الديون او تحويلها الى منحة لا ترد ، فضلاً عن زيادة المعونات الاقتصادية الامريكية " وكان المقابل لذلك هو اثبات قدرة مصر على تشجيع الاطراف العربية ،

93 - شاهين السيد شاهين. 1998. النفط والتعاون العربي : 85 . 69.

94 - نبيل يعقوب. 1997. السياسة والاقتصاد ومعضلة الدولة الريعية . ص(10).

95 - البنك الدولي.2004. التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. بيروت:دار الساقي.ص(350-362).

96 - .Pedro,Alba,Sherine,Alshawarby.2004.Fiscal and Public DebtSustainability in Egypt.pagers(9-15)

97 - امينة النقاش. 1995. " الادارة المصرية هل تستطيع مقاومة الضغوط الامريكية". اليسار:17.59.

98 - هناك فصل لنقاش هذه الافكار والاطروحات المتضاربة حول طبيعة الاقتصاد المصري ، خاصة عند الحديث عن مفهوم الريع والدولة الريعية.

99 - غسان ،سلامة .واخرون. ديمقراطية من دون ديمقراطين : سياسات الانفتاح في العالمين العربي والاسلامي . مركز دراسات الوحدة العربية .ص(180).

100 - البنك الدولي. 2004. التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الاوسط وشمال اقريقيا. بيروت : دار الساقي.ص(64).

مـا سبق ، يوضـح مـدى إنطبـاق النظريـة علـى الحالـة الدراسـية (مـصر) فـي الفتـرة بـين الأعـوام (1993-2000) ، من خلال ما تقدمه النظرية من مؤشرات إقتصادية وسياسية تساعدنا على فهم التغيرات ألتـي يمكـن أن تطـرأ علـى السياسة الخارجيـة لمـصر تجـاه الـصراع العربـي –الإسـرائيلي ، وكـذلك باتجـاه القضية الفلسطينية منذ عمليـة السلام التـي بدأت فـي (أوسلو) ، واتخذت استمراريتها فـي الاتفاقيـات التـي تبعتها كآلية من آليات تنفيذ هذه الاتفاقيات السياسية والاقتصادية ، والتي جرى توقيع جزء منهـا فـي مـصر (القاهرة وطابا) وغيرها من المناطق ، كمؤشر على " دور مصر المساعد" [101] في تذليل العقبات ألتي تعترض العملية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل . وكذلك سيتم إدراك الإرتبـاط بين مـا تقدمـه الولايـات المتحدة الأمريكية من مساعدات اقتصادية وعسكرية ، وبين مـا يعتـري المفاوضـات والعمليـة السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل من تقدم أو تراجع ، وبيان طبيعة الدور الذي تقوم بـه مـصر سواء كـان دور مساعد ،أم دور تحت الطلب أي استخدام مصر للضغط على الطرف الفلسطيني في بعض الفترات بناءً على سياسة تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية ، وفق أجندة دولية مرتبطة باستقرار منطقة الشرق الأوسط ، الذي يعتبر الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي جوهراً وعنصراً فعّالاً في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية.

---

[101] وليم ،كوانت . 1980. عملية السلام : الدبلوماسية االامريكية والنزاع العربي- الاسرائيلي منذ 1967.

قبل تناول القضايا السابقة، لا بدّ من التركيز على الظروف الدولية والإقليمية التي دفعت بدول العالم الثالث (الدول النامية) إلى الاعتماد ، وإن بدرجات متفاوتة ، على المساعدات الأجنبية ، التي تأتي من قطب وطرف دولي مهيمن على مجريات القضية الفلسطينية والمنطقة ككل. حيث أن معظم هذه الإحداث والتغيرات التي حدثت خلال فترة الدراسة شكلت سمات جديدة لتلك الفترة المنصرمة، من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وفي السياسة الشرق أوسطية بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية. وقد رصدت الأدبيات السياسية هذه التغيرات في إطارها الدولي كما يلي [102] :

- انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه ، الذي فتح حقبة جديدة من الهيمنة الأمريكية على مسار السياسات الدولية والوطنية كذلك، وهذا يعني انهيار أحد أقطاب النظام الدولي ، الذي كان يقدم بعض المساعدات التي تجعل دول مثل مصر أكثر قدرة على مقاومة الضغوطات الأمريكية تجاه قضايا المنطقة ، مما يجعلها أكثر استقلالية في صنع السياسة الخارجية لها . لكن العديد من المنظرين السياسيين والاقتصاديين أكدوا على أن [103] " المعالم المتغيرة لعصر ما بعد الحرب الباردة توضح أن صانعي السياسة يعتبرون الارتباط خياراً جاداً للسياسة الخارجية ،وليس فقط بسبب الحاجة لاستكمال أدوات السياسة الخارجية وإنما أيضا للظروف الجديدة التي جعلت الاستراتيجيات المنهجية للحوافز فعالة على نحو خاص". وبالتالي فالحوافز من مقومات إية سياسة إقليمية أو دولية.

---

102 - جمهورية مصر العربية. 2002 . مستقبل العلاقات المصرية- الفلسطينية.القاهرة: وزارة الدفاع .ص(110).

103 - ريتشارد هاس . 2002. العسل والخل .مصدر سبق ذكره.ص(3).

- تراجع الانسجام في السياسات العربية تجاه قضايا الصراع العربي/الفلسطيني – الإسرائيلي، على أثر حرب الخليج الثانية التي أحدثت انقساماً في المواقف والسياسات، مما يعني صعوبة بناء سياسة وموقف عربي متناقض مع التوجهات الأمريكية في المنطقة العربية.
- تنامي القوة الإسرائيلية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية و العسكرية بفعل التطورات الدولية ، حيث لم تعد للعرب قدرة على التحكم بوتيرة الصراع وبالتأثير على السياسات الدولية ، مما دفع بالطرف العربي إلى الاعتماد على السياسة الأمريكية في تغيير توجهات السياسة الإسرائيلية بحجة الحفاظ على استقرار المنطقة.
- انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في العام (1990) ، مما يعني أن قضايا المنطقة أصبحت رهينة للعملية السياسية الدولية والإقليمية ، وأصبحت معتمدة على التقلبات البطيئة في موازين القوى ، ولم يعد مسموحاً ممارسة السياسات خارج الإطار السلمي والعملية السلمية سواء في الوسائل والأساليب، ويجب أن ندرك الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تدفع المجتمعات المحلية للقبول بهذا النمط من السياسات التفاوضية.هذه العوامل ساهمت في رسم الأدوار لمختلف القوى المحلية والإقليمية والدولية في الشرق الأوسط.

بعد اخذ الاعتبارات السياسية الإقليمية والدولية السابقة بعين الاعتبار ، يأتي التركيز على البعد النظري الريعي في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية ، ويجب ألاّ ننسى أن الريع ليس مقتصراً على السياسات في دول النفط فقط ، وإنما تنطبق النظرية الريعية على دول ليست نفطية تماماً، مثل مصر لذلك

تشير الدراسات إلى أن الدول التي تعمد على الريع ، يتشكل لديها فيما بعد ما يسمى(Rentier Mentality) أي العقلية الريعية التي تكوّن من خلال اعتمادها على الخارج والمصادر الأجنبية (الاقتصاد الريعي) [104] ، ويعكس هذا النوع من الاقتصاد ألريعي نمطاً من السلوك الاقتصادي المرتبط بتحصيل الريع ليس من خلال العمل والإنتاج ، وإنما من خلال الموقع أو الحظ ، كما يسميه بعض المنظرين الاقتصاديين . حيث لا تعتمد هذه العقلية الريعية على قاعدة تصنيعية واقتصادية قوية.

تلك القاعدة الاقتصادية الضعيفة من شأنها أن تزيد من الاعتماد على الخارج في عملية تمويل السياسات لتلك الدولة. كما أن هذه العقلية تشكل وتعكس إدراك المواطن نفسه لماهية الدولة التي يعيش فيها وتجاه النشاط الاقتصادي والعمل، فيشكل في النهاية نوعاً من الثقافة ليست السياسية فحسب وإنما الريعية أيضاً، هذه الثقافة تخدم بالأساس الطبقة الريعية المسيطرة على المجتمع بكامله، والتي تسعى لتطوير ذاتها ثم المجتمع، ويتمثل دور هذه الطبقة "النخب الحاكمة" في تلقي العائدات النفطية(الريعية) المتولدة من تسويق

---

104 - Sub urban emergency .**what is rentier state** ?obcit.p(1).

وكخلاصة لمساهمات **(ببلاوي و لوتشياني)** حول الدولة الريعية في العالم العربي ، فإن الدولة الريعية هي " التي تحصل على أغلب أو جزء من عوائدها من المصادر الخارجية ، مما يجعلها تعتمد بدرجة كبيرة على الريع والعائد الأجنبي الخارجي ، حتى تصنف ضمن الأنظمة الريعية "[106] . لذلك ، فإن تصنيف مصر كدولة شبه ريعية أمر قريب من الصحة ، لأن إسهامات المنظرين أثبتت أن النفط ليس شرطاً لكون الدولة ريعية أم لا. وفيما يتعلق بالعقلية الريعية ، تعتبر الأساس في بروز الطبقة الريعية التي تتحكم بسلوك ريعي ، وقد أثبتت الحالة المصرية ذلك من خلال سياساتها الخارجية بدراسة العديد من المفكرين الذين بينوا ذلك بقولهم" فعلى الجانب المصري فإن وجود المعونة الأمريكية منع وجود نقاش حقيقي داخل النخبة الثقافية والسياسية المصرية حول المصالح المصرية الوطنية والقومية ، التي تجعلها تلتقي أو تختلف مع هذا الطرف أو ذاك ، بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية"[107] . فهذا النوع من الاقتصاد الريعي خلق طبقة ريعية في مصر بعيدة عن قضايا القومية العربية ودور مصر الخارجي، مما جعل الريع يصل لمرحلة " الريع الاستراتيجي". وهذا الريع في النهاية لا يخلق سوى دول ضعيفة سياسياً واقتصادياً.وهذا الضعف يؤدي بالدولة إلى إتباع سياسة التكيف مع الريع القليل دون إجراء أو إحداث تغيير جذري في بنية النظام الاقتصادي تجنباً لانهيار النظام السياسي والمؤسساتي فيها.

---

105 - حسنين،توفيق ابراهيم.2005.النظم السياسية العربية :الاتجهات الحديثة في دراستها. بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية.ص(209).

106 - Rolf ,Schwar.2004.state formation processes in rentier state: the meddle east case .Geneva; Graduate Institute of International Studies(13)

107 - عبد المنعم سعيد. 1998. " لماذا الحوار الاستراتيجي المصري- الامريكي؟ " . **مجلة السياسة الدولية** . ع(134) .ص(115).

بالنسبة لمصر ، ومن خلال التعرض السابق للنظرية ، فإن مصر ليست بالكامل دولة ريعية ، وإنما هي دولة شبه ريعية أو كما يسميها المنظر (حازم ببلاوي،1998) بأن هذه الدول "غير النفطية تميزت بنوع آخر من الريع الخارجي بصفتها **بلدان عبور** ، فمثلاً عائدات قناة السويس والتسهيلات المصرية لمرور السفن الأمريكية وضبط القوى الداخلية في إطار ما تقدمه أمريكيا من معونات لمصر بلغت (1,3) مليارد دولار سنوياً لضمان التأثير الايجابي المصري في الشؤون الإقليمية ، ورسوم أنابيب النفط ، أصبحت مصادر رئيسة للإيرادات في بعض البلدان كمصر "[108] ، فمصر كانت تستغل هذه المكانة المميزة لكسب المعونات الاقتصادية وتحصيلها من الدول الكبرى . وهذا النوع من الريع جعل الشرق الأوسط ككل يكتسب مزيداً من الأهمية الإستراتيجية أو الريع السياسي ، فهي إلى جانب اعتمادها على ما تملكه من ثروات ومصادر قليلة من نفط وغاز ومنتجات للتصدير ، تعتمد على المساعدات الغربية والأمريكية بشكل خاص ،إما لمعالجة وضعها الداخلي وأزماتها الاقتصادية وارضاء المجتمع ،وإما مقابل دور تلعبه مصر خارج حدودها الإقليمية. وبالتالي في سعينا وبحثنا عن ما هي الأسباب التي تدفع مصر للعب دور مهم ومستمر في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، لا بدّ من التأكيد على فرضية أساسية تضاف لفرضيات الدراسة وهي" أن الدور الإقليمي لمصر يتأثر بمصالح مصر وعلاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية"[109] . فبما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المانح الاقتصادي لمصر فمن الضروري تأثر مصر بهذا الارتباط الاستراتيجي ، وهذا الاعتماد المصري على المعونات الأجنبية ليس حديثاً ،وإنما يعود للعام (1975) حيث دخلت مصر في البرنامج السنوي المنتظم للمساعدات الأمريكية الذي أخذ شكل القروض والمنح ، وكانت النسبة بينها مرتبطة بمدى اندفاع مصر في طريق السلام مع إسرائيل ، حيث أن

---

108 - حازم ،ببلاوي.1998. "الدولة الريعية والديمقراطية". **مجلة الاجتهاد**.ع(38).ص(14).

109 - مصطفى الفقي . مصدر سبق ذكره"دور مصر الاقليمي ومواجهة التحديات" ص(66-68).

110 - جلال امين . 1993. الدولة الرخوة في مصر. القاهرة : سينا للنشر.ص(48).

111 - حازم ببلاوي .مصدر سبق ذكره.ص(14).

112

ولعل دراسة البرنامج الأمريكي للمعونات المقدمة إلى الدول ،يسوغ لنا دراسة هذا الموضوع ، وذلك يعود إلى كون " برنامج المعونة الخارجية من البرامج المهمة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ، فهو يخدم المصالح الأمريكية من خلال تقديم المعونة" ، وهذا ما أثبته المفكر (محمد جاد) في دراسته بعنوان(المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية) العام "1997" والتي نشرها في مجلة السياسة الدولية. فنحن في عصر لم تنته فيه الأدوات العسكرية كليةً ولكنها تراجعت وخاصة خلال فترة الدراسة الحالية ، ومن العوامل التي تحكمت بالعقلية الريعية للطبقة المثقفة والسياسية المصريةو ألتي أبعدتها عن محاولة التأثير في سياستها الخارجية على أسس قومية وعربية ما بنت عليه أمريكا موقفها ممّا تقدمه من مساعدات لمصر بقولها"أنه يمكنها استخدامها(المعونة) للي ذراع مصر عند كل خلاف مشروع ، وتناقض في العلاقات الدولية" [113] . وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد جعلت من المساعدات التي تقدمها لمصر ذريعة التدخل والتوجيه والتأثير على سياستها الخارجية، وجعل تلك المساعدة خيطاً من خيوط

112 - Roger Heacock .2002.political transition in the Arab world.obcit.p(77).

113 - عبد المنعم سعيد، مصدر سبق ذكره ،السياسة الدولية ع(134) ص(115).

إن كون مصر تقريباً تأتي في المرتبة الثانية بعد إسرائيل في الحصول على المساعدات الأمريكية ، وربطها ذلك بالوصول إلى تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي في المنطقة ، وتحقيق التنمية الداخلية كأحد أساليب تحقيق السياسة المصرية لأهدافها ، إلا أن ذلك لا يخفي الهدف الأساسي من وراء تلقي تلك المساعدات الأمريكية ، والعائد بالأساس إلى الدور الذي تقوم به مصر في إطار عملية السلام في المنطقة. وذلك لأن هناك" مصلحة مشتركة في استمرار عملية السلام في الشرق الأوسط ، لأن العملية السلمية هي مصدر مهم للاستقرار الإقليمي والداخلي "[115] .

إن الأعتماد على الريع الخارجي يزيد من ضعف الدولة ، صحيح انه يجعلها في بعض الأحيان غير محتاجة إلى الضرائب المجتمعية ، وبالتالي نظرياً تمكينها من أداء في السياسة الخارجية بعيداً عن تطلعات

---

114 - Survey A weekly review of energy ,finance and politics. **Middle East Economic**.volXii.n (34)p(4).

115 - مصطفى الفقي .مصدر سابق.ص(67).

116 - .structural adjustment policies in Egypt since 1991: the transformation of the state(79)

117 - جواد العناني. 1996. الاقتصاد العربي لو اخفق السلام : في ماذا لو اخفقت عملية السلام في الشرق الاوسط. عمان : اكاديمية المملكة المغربية.ص (178).

ولبيان وتوضيح هذه المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لمصر، ومدى الاعتماد عليها في بناء سياسة خارجية معينة تجاه العملية السلمية في الشرق الأوسط ، لا بدّ من النظر إلى الجدول الاتي الذي يبين حجم تلك المساعدات خلال سنوات الدراسة :

حجم المساعدات الأمريكية لمصر خلال سنوات الدراسة (بالمليون دولار)

السنة/نوع المساعدة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
اقتصادية	975,825	824,262	810,743	815,0	775,0	727,3
عسكرية	1,103,000	1,301,009	1,301,000	1300,0	1300,0	1300,0

(المصدر: سعد حقي توفيق. :2003علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين ، /مصطفى الفقي . الدور الإقليمي لمصر).

في نظرة أولية للجدول السابق، نلاحظ التراجع المتزايد للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، حيث شكلت" نسبة التراجع ما بين (5 – 3%) حتى وصلت إلى (2, 5%) ثم إلى(2.32%) من الناتج الإجمالي المحلي (GDP)" [118] والسبب في ذلك ،تم تبريره من وجهة نظر مصر على انه بسبب اتفاق أمريكي – مصري على تخفيض حجم المعونات الاقتصادية (من 800-400مليون سنوياً) وثبات المعونات العسكرية ،لكن السبب الحقيقي جاء نتيجة،" مطالبة السكان الامريكيين بان تجري الحكومة

118 Mustapha kamel al-sayyid.2003.politics and economic growth in Egypt (1950-2000).Cairo: center for study of development(17).

119 - مركز دراسات الوحدة العربية. 1999 .العرب وتحديات النظام العالمي. بيروت:لبنان،ص(209).

المعونة الأمريكية لمصر من العام 1990-1994 بالمليون دولار

نـــــــــــــوع المساعدة/السنة	1990	1991	1992	1993	1994
منح اقتصادية	892	781	892	747	592
منح عسكرية	1300	1300	1300	1300	1300

(المصدر: حنان البيلي. 1996." الشراكة المصرية –الأمريكية". **مجلة السياسة الدولية** .ع (124)،ص(195).

إن تلك المؤشرات الاقتصادية السابقة للعام 1995 قد أثبتت تراجعاً نسبياً للمعونات المالية ، لكن رغم ذلك تعتبر مصر ثاني دولة تحصل على نسب عالية من المساعدات الأمريكية بعد إسرائيل ،حيث حصلت مصر من مجمل المساعدات العسكرية البالغة(85%) على (35%) منها، وكذلك على ما نسبته(24.9%) من مجمل المساعدات الأمريكية الاقتصادية للمنطقة البالغة(88%) منها. رغم اختلاف النسب والأرقام بين فترة وأخرى ، فإن الأسس السياسية والاقتصادية التي تستدعي المساعدات شبه ثابتة حسب الرؤية الأمريكية ، وهي : أن المعونات الاقتصادية المقدمة لمصر ضمن إطار سياسة إستراتيجية تقوم

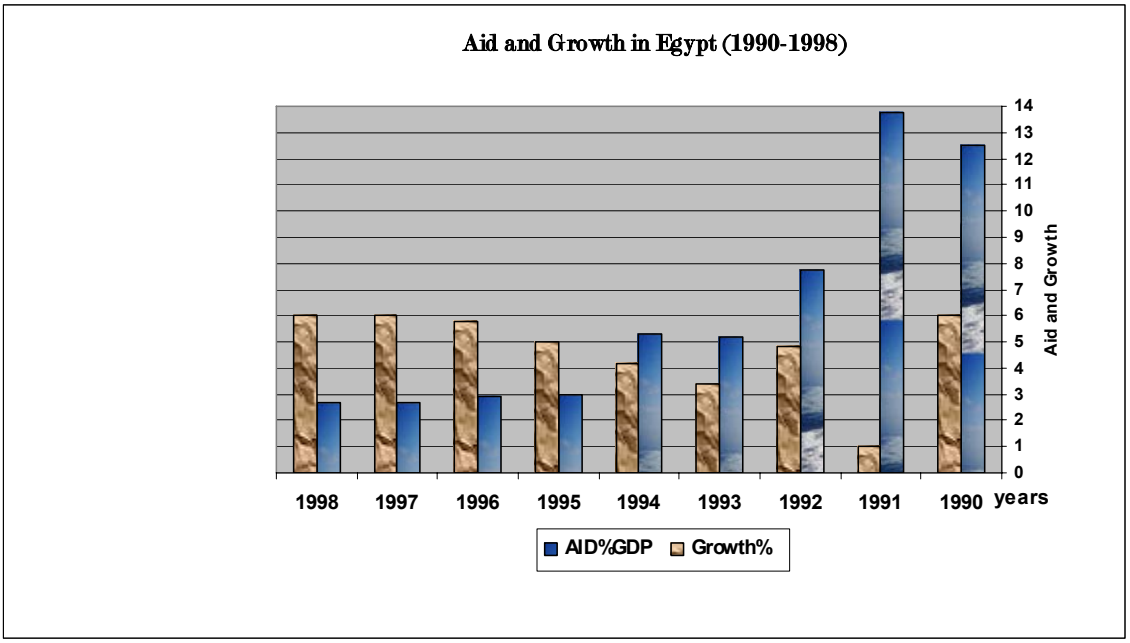

120

- مكتب المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الامريكية في اجابة له عن سؤال يتعلق بسياسة امريكا في المساعدات. **www.usinfo.state.gov**

بـالنظر إلـى الرسـم لبيـاني الـسابق ، نلاحـظ تراجعـاً فـي حجـم المـساعدات الاقتـصادية الأجنبيـة لمصربالنسبة للنمو(هنـاك عناصر قد تكون غير محسوبة ضمن النمو كعوائد ريعية) والذي تزامن مع تراجع في القبول المصري لانتهاج سياسة خارجية متوافقة مع السياسة الأمريكية ، ففي الفترات التي حاولت مصر مع غيرها من الدول إتباع سياسة غير ملبية للأهداف الأمريكية ، شهدت فيها المعونات تراجعاًكبيراً، رغم أن "الولايات المتحدة لا تقطع المعونات المعتمدة على اعتبارات جيوسياسية "[121] ، لكن مصر حاولت إتباع سياسة خارج الرؤية الأمريكية ، وهذا ما يتضح من خلال الجدول السابق للمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر، ومن هذا المنطلق "بات من السهل تصور السلوك المصري في عملية السلام وفي الخليج والمنطقة العربية ككل ، وكأنه محكوم بقدر المعونة واستمرارها ، ومن ثم إرجاعه إلى طرف خارجي ،كذلك فإن حجم المعونة واستمرارها خلق نوعاً من التبعية والاعتماد على الخارج . وقلل من مكانة مصر الدولية والإقليمية"[122] ، وهنا يحاول الكاتب تجاهل العلاقة التي تربط حجم المعونات بالسياسة المصرية الخارجية تجاه قضايا إقليمية ودولية، لكن المقارنات بين الأحداث والتطورات الإقليمية والدولية أعطت للمساعدات الأمريكية والغربية مبررها ومسوغ الحديث عنها . فهناك تحكم خارجي بحجم هذه المعونة ، إذا كانت مرتبطة بسياسة طرف أو دولة ما، قد لا تستطيع أمريكيا أحياناً أن تزيد من فرص نجاح ضغوطاتها على مصر ، لكنها تتمكن من تقليص حجم المعونات كما لاحظنا عند طرح المبادرة المصرية –الفرنسية مثلاً. كما يشير الكاتب (عبد المنعم سعيد) إلى بروز ظاهرة التبعية في هذا الإطار السياسي الذي تقدم فيه المعونات الاقتصادية، مما أدى إلى تركز ظاهرة التبعية في المنطقة العربية ككل ، مع تعاظم النفوذ الأمريكي في ظل الاندفاع في عملية التسوية السلمية، مما أدى إلى وجود "

---

121 - Carlos Lozada.2002.foreign aid :who gets it and why .**commonweal**..vol129.p (10) www.guestia.com.

122 - عبد المنعم ،سعيد. 1998."لماذا الحوار الاستراتيجي المصري- الامريكي؟" **مجلة السياسة الدولية**.ع(134). ص(115).

تعتبر المساعدات الأجنبية والخارجية احد أشكال التبعية السياسية و الاقتصادية للدول العربية ، كون" التبعية الاقتصادية تؤدي إلى إذعان السياسة الخارجية للدول النامية، وخضوع السياسة الخارجية هو انعكاس لممارسة النفوذ من جانب طرف مهيمن" [124] . وهنا نتحدث عن التبعية السياسية للدول التي تعود في أساسها إلى مبدأ الاملاءات الأجنبية التي تأتي عبر المساعدات المالية المشروطة مما يؤدي إلى "محدودية استقلال الدول التابعة في عملية صنع قرارها السياسي" ، وهذه التبعية هي عبارة عن علاقة إستراتيجية بين قوة كبرى تسعى لإقامة قاعدة محلية ودولة اقل قوة تسيطر على مصادر قوة متوافقة مع احتياجات القوة الكبرى ومن ابرز مصادر هذه القوة هي الموقع الجغرافي والتسهيلات الخاصة في الموانئ والقواعد العسكرية "ووجود نظام مستعد للعمل نيابة عن قوى كبرى" [125] في مقابل تحصيل بعض مصادر القوة من الدولة المانحة والكبرى مثل المعونات العسكرية ، ومعدات التدريب ، وأشكال متنوعة من المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدم للدولة التابعة والأقل قوة من الناحية الإستراتيجية مما يجعل من تلك الدولة التابعة والمنخرطة في استراتيجيات السياسة الخارجية للدولة الحامية والراعية (دولة ريعية) . حيث تحاول القوى المتنفذة الكبرى تكريس هذه التبعية السياسية لصالحها من خلال الارتباط بعناصر

---

123 - مركز دراسات الوحدة العربية. 2000. العرب ومواجهة اسرائيل :احتمالات المستقبل . بيروت: مركز الدراسات ، ص(872).

124 - رسالة ماجستير تاثير المساعدات على صناعة القرار السياسي المصري.

125 - ديبورا ، جيرنر. 2003.الشرق الاوسط المعاصر: محاولة للفهم. (تلرجمة) احمد عبد الحميد. القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة. ص(226- 227).

- القوى التي يتم الارتباط بها (القوى الفاعلة).
- الحوافز المستخدمة في ذلك السياسية والاقتصادية.
- الأهداف المبتغاة والمرجوة من ذلك، والتي تسعى الدول والقوى المتنفذة إلى تحقيقها من خلال التبعية التي يسميها(روبرت أكسيلرود) "واحدة بواحدة" ، وهي أقرب للارتباط التعاقدي الذي تزداد أهميته إذا أدركنا أن مصر تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية تصنفها الدراسات المحلية والإقليمية ضمن خط الفقر الدولي(52.7%) في حين يصل

خط الفقر الوطني فيها إلى (22.9%) في العامين (1995-1996) في ظل تراجع النمو في الناتج الإجمالي المحلي لمصر . بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية التي شهدت تراجعاً خلال سنوات الدراسة مما يجعلها تضع مصر في إطار التبعية كنتيجة لتزايد الاعتماد على المعونات الأجنبية والغربية (الريع السياسي) الذي تعتبر المساعدات جزءاً منه ، أو من خلال العائد الذي تتحكم فيه دول غربية وأجنبية كعوائد المرور في قناة السويس وأسعار الغاز والنفط ، مما يقلل من مقاومة التغيير الذي تتعرض له السياسة الخارجية المصرية . مما يؤدي ويدفع بها إلى لعب دور في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

126 - ريتشارد هاس، وميجان اوسولفيان. 2002. العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية . القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر.ص(4).

****

127 - خلود،الاسمر.2005.انعكاس التطورات الاقليمية والدولية على العلاقات العربية –الاسرائيلية. عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط.ص(195).

128 - جيفري كيميب،و جيريمي بريسمان.1999.نقطة اللاعودة :الصراع الضاري من اجل السلام في الشرق الاوسط .القاهرة:مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية.ص(99).

الفصل الثالث

الإطار التحليلي

****

أولاً : الدور المصري واتفاقية أوسلو(1993): بداية مشبوهة

يعتبر الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في الشرق الأوسط ، أحد أكثر بؤر الصراع تأثيراً في دوائره السياسية والاقتصادية ،المحلية والإقليمية والدولية . فهذا الصراع ليس قضية كغيره من القضايا التي تركت تأثيرها على عدد محدود من الدول ، كما أنه تميز بمكانة مهمة في إطار الصراعات الدولية قبل بروز نظام القطبين في السياسة الدولية وبعدها ، حيث أنه شكل محوراً للعديد من الأزمات ، التي امتدت لتشمل بعدها وعمقها العربي والإسلامي، مما جعلها تحتل مكانة مهمة في استراتيجيات القوى التي سيطرت على الشرق الأوسط خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

كما أن هذا الصراع شكل أساسا للتحركات العربية وتكوين السياسات تجاه القوى الدولية والإقليمية عبر فتراته المختلفة، منذ منتصف القرن العشرين المنصرم ، وفي كل مراحلها تميزت القضية الفلسطينية بكونها مصدراً من مصادر الاستقرار والصراع ، التي انعكست على دول المنطقة ككل، مما أدى لخلق تحالفات سياسية وعسكرية شكلت نقطة تحول في تاريخ الصراع المستمر حتى الآن ، والتي أدت إلى منح

وبذلك تكون عملية الارتباط بين المصادر الريعية والسياسة الدولية قد وصلت إلى ملهم للسياسات الأستراتيجية للقوى الكبرى في المنطقة ، وهذا ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية حالياً لفرض سيطرتها على مصادر النفط والثروات المختلفة ؛ لكي لا تقع تحت هيمنة دول تبتز أمريكيا في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية كذلك. لقد شكلت القضية الفلسطينية هماً ًمؤرقاً للعديد من الدول العربية التي تدخلت بطريق أو بأخرى في سبيل تجاوز التأثيرات السلبية للصراع عليها وعلى بنيتها الاجتماعية في كل مراحل الصراع، خاصة تلك الدول التي أطلق عليها تسمية "دول الطوق " الأقرب لبؤرة الأزمات الإقليمية والدولية، وفي هذه الدراسة هناك اهتمام بأكثر هذه الدول تدخلاً في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ،ألا وهي دولة "مصر" ، التي امتلكت تاريخاً عريضاً في الصراع العربي – الإسرائيلي منذ نهاية عقد الأربعينيات من القرن العشرين ، حيث كانت بداية القومية العربية التي قادتها مصر ، وتحتج بها إلى يومنا

تباينت الدراسات المصرية، التي درست السياسة الخارجية ومناهجها المتعددة لتصل إلى وجود مدرستين لتلك السياسة هما، سياسة تسعى إلى ممارسة الدور المصري والاستمرار فيه، وأخرى تعمل على التقليص من هذا الدور. وهاتان المدرستان هما اللتان حكمتا السياسة المصرية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين. وهذا ما أوضحه" معهد واشنطن للدراسات الشرق أوسطية في دراسة قام بها العام (1996) "[130]، وفي هذه الدراسة عن السياسة الخارجية المصرية توصل إلى وجود مدرستين ، مختلفتين في

[129] - خالد الحسن. اتفاق غزة –اريحا اولاً .مصدر سبق ذكره. ص(649).

[130] - محمد عبد الهادي علام. 2000. الدبلوماسية المصرية في التسعينات :الانتقال الى نظام دولي جديد. القاهرة. دار يحى للنشر والتوزيع.ص(33).

وفي محاولة لإدراك التأثير المالي والاقتصادي من خلال النظرية الريعية والمساعدات الأجنبية والغربية لمصر ، ستتم دراسة الدور المصري في اتفاقيات أوسلو منذ بدايتها ، ولبحث ما إذا كان هذا الدور مركزياً منذ البداية أم هو مجرد دور ثانوي ومتأثر بالبعد الاقتصادي للعملية السياسية السلمية [132] " كون الدور المصري في الصراع العربي – الإسرائيلي سواء وقت الحرب أم بعد إبرام اتفاقية السلام من أهم دوافع

131 - ميشال نوفل. 1997." حضور مصر ودورها ". **مجلة شؤون الاوسط**.ع(62)،ص(9).

132 - ايمان ،حمدي. 1998. " مصر والزعامة الاقليمية: القوى المنافسة والتحديات " . **مجلة شؤون الاوسط**:68.49.

ومع الأخذ بعين الاعتبار مناهج السياسة الخارجية المصرية السابقة، فإن أحداً لا ينكر ذلك التفرد الأمريكي –الإسرائيلي المتحكم بمسار العملية السياسية ، مما جعل العلاقات المصرية –الفلسطينية منذ مرحلة أوسلو والمفاوضات السريّة والعلنية ، تخضع لتأثير السياق الإقليمي والدولي الذي جرت فيه تلك

- استكمال التسوية السلمية الشاملة على أساس كونها السبيل الوحيد للسلام في المنطقة.
- ألا تؤدي التسوية في أية مرحلة من مراحلها إلى إلحاق الضرر بمصالح مصر الوطنية ، لذلك استند الدور المصري إلى إبداء النصح والمشورة إلى الأطراف العربية والفلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل واتباع سياسة التوتر المحكوم في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.
- حث الطرف الفلسطيني على الدخول في عملية التسوية ، وتذليل العقبات المانعة لذلك، كما حدث في تشجيع قنوات الاتصال السريّة بين منظمة التحرير وإسرائيل ، حتى اكتسب الدور المصري صفة الدور المساعد في تمهيد الطريق لإبرام اتفاق فلسطيني – إسرائيلي رغم عدم المعرفة المصرية (بنص \مضمون) الاتفاقيات . فكل ما يهم السياسية المصرية أن يتوصل الجانب الفلسطيني لتسوية تجنب مصر والمنطقة أي نزاع أو تدهور في الشرق الأوسط.

ولعل الدور المتساهل وحث الفلسطينيين على المرونة عندما يتشدد الطرف الإسرائيلي ، وعندما يعمد الراعي الأمريكي تغييب دوره أو الغمغمة في التعبير عن آرائه رعاية لالتزامه تجاه إسرئيل"[134] .

---

133 - وزارة الدفاع المصرية.مستقبل العلاقات المصرية –الفلسطينية. ص(111).

134 - مصطفى الحسيني.الدور المصري والمفاوضات الفلسطينية –الاسرائيلية وحدود الدجرو الاقليمي.**مجلة الدراسات الفلسطينية**ص(82).

لقد شكل اتفاق أوسلو انعكاساً لمصالح إسرئيل والولايات المتحدة الأمريكية ، مما أحدث خللاً في موازين القوى الذي من شأنه ألا يتعارض مع تلك السياسات الأمريكية تجاه المفاوضات ، حتى اقتصر الدور المصري كجزء من السياسة الخارجية لها ، على"فتح أبواب التسوية كلما أغلقت ، سواء بالمبادرات التي تسعى لتقريب وجهات النظر المتنافرة بين إسرئيل وأي طرف عربي(فلسطيني) وعبر اتصالات ومؤتمرات قمة ثنائية وثلاثية ودولية للمساعدة على اجتياز العقبات . وفي هذا الإطار اعتبر اتفاق أوسلو انعكاساً للضغوطات الإقليمية والدولية على القوى الإقليمية للدفع بالأطراف إلى عقد الاتفاقية لذلك اعتبرت مصر" القيادة الوحيدة التي شجعت وساهمت بالمفاوضات لاتفاق أوسلو هي القيادة المصرية" [135] .

عندما مارست دورها في الدفع بإسرائيل لبحث القرار (242) على أنه ينطبق على المرحلة الانتقالية ، من خلال اجتماع (عمرو موسى مع إسحاق رابين) في العام (1992) ،بالإضافة إلى الدور المصري في نقل وجهات النظر وإقناع الأطراف بها وفقاً لمحادثات دارت بين أسامة الباز ورابين منذ بداية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في محاولة لتحقيق اختراق في عملية التسوية . لقد جاءت ماهية الدور المصري على هذا الشكل بفعل العديد من التغيرات التي حدثت في المنطقة العربية والشرق أوسطية ، مما دفع بمصر إلى التكيف في سياساتها وإعادة دراسة لمفهومها عن الدور الإقليمي الذي تقوم به، حتى يتلاءم مع سياسات إقليمية ودولية، آخذة ومستمرة في التشكل. وهذا يتناقض مع المقولات التي تظهر مصر ودورها الخارجي

135 - عثمان العثمان.مازق التسوية السياسية .ص(132)

لقد مارست مصر دور الممهد و المذلل للعقبات التي كانت تعتري المفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية من خلال اللقاءات التي كان الاسرائيليون يعقدونها مع الرئيس "مبارك" وأسامة الباز ومسؤولين مصريين آخرين، للمساعدة في التأثير على الجانب الفلسطيني ، وبدا ذلك واضحاً بإيفاد**"غرود نوفيك"** إلى القاهرة طالباً من مصر التوسط لدى ياسر عرفات "[136] ، وقد تبع ذلك العديد من الزيارات الرسمية وعلى أعلى المستويات التمثيلية والسياسية ، التي جعلت من مصر وسيطاً يعتمد عليه وفقاً لتصريح **"شمعون بيرس"** عندما قال إن" مصر ساعدت بقدر ما تستطيع ، فقد كانت البلد الوحيد الذي يمكن لمنظمة التحرير وإسرائيل والولايات المتحدة أن تلجأ إليه طلباً للعون والمساندة في اللحظات الحاسمة حتى أطلق تسمية "مفاوضات أوسلو –القاهرة " على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، حيث كان الدور المصري بارزاً[137] " في المساعدة على تحقيق المراحل التي تمت في عملية السلام حتى الآن"، فقد فتحت العديد من الملفات لصالح المفاوض الفلسطيني وتقدمت بمستشارين مصريين للجانب الفلسطيني ، وذلك كان تلافياً لأي ضرر ممكن للمفاوضات بين الطرفين أن تلحقه بالمصالح المصرية ، وقد برز ذلك في أن اغلب اللقاءات الدبلوماسية العربية المصرية كانت مع الجانب الفلسطيني (ينظر الملحقين **رقم 1**،و **2**) . فالسياسة الخارجية المصرية انطلقت من محددات أساسية منذ بداية العملية التفاوضية في أوسلو، وهذه الأسس هي، "الحفاظ على العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والعمل قدر الإمكان على تجنب المساس

---

136 - طاهر شاش.1995. المواجهة والسلام في الشرق الاوسط . دار الشروق. ص(278-279).

137 - مصطفى علوي. 1998." التجربة المصرية في التسوية السلمية". **السياسة الدولية**.ع(132)،ص(20).

لذلك أصبحت مصر ، وبعد دخول المنطقة ككل في مفاوضات السلام ، تهتم بمخرجات العملية التفاوضية والتسوية السياسية ، وتستدعى في حال ؟أرادت الولايات المتحدة لها أن تلعب دوراً ما في إطار العملية السياسية، وفي هذا السياق تبلورت أهداف السياسة الخارجية المصرية في ممارسة الدور الضاغط على الفلسطينيين لقبول التسوية ، تجنباً ومحاولة مصرية لقطع الطريق أمام التيارات الدينية المتطرفة ، وهذا دفع مصر نحو الاعتماد على ما يسمى **"سياسة التوتر المحكوم"** والدائم ، الذي يجعل لمصر مكانة

138 - ماريك هالتر،و اريك لوران.1994. مجانين السلام :القصة السرية لمفاوضات اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر .ص(167).

لقد قام العديد من الدارسين للدور المصري بتوجيه انتقادات تجعل منه دوراً مشبوهاً ، ولا علاقة له بالبعد القومي العربي والأيديولوجي ، مما دفع بعضهم إلى التأكيد على "أن الدور المصري الجامع، المستند إلى واقع الجغرافيا والتاريخ ، وعلى العطاء الأدبي والعلمي والثقافي – ما لبث أن اعترته الحيرة والشك حتى في النفس ، ثم حدث في الأمور ما كان أبعدها دواما عن الحسبان ، فإذا مصر هي التي تتولى إقناع المترددين بجدوى الإقدام على الصلح مع إسرائيل ، جلباً للاستقرار الإقليمي وترسيخاً للعلاقات مع الشريك الأمريكي ، حتى دفع ذلك مفكرين إلى التشديد على "أن السياسة المصرية تعتقد أن إسهامها في عملية

139 - جميل هلال،مصدر سبق ذكره.ص(199).

لقد أصبحت المشاركة في العملية السلمية في منطقة الشرق الأوسط مرتبطة ، بالقيمة التي يحققها السلام" ومدى ما يساهم في بناء هذه الدول، أي مدى مساهمته في مساعدة الدول العربية ، على حل بعض مشكلاتهم الاقتصادية والسياسية في الإطار الداخلي والإقليمي "[141] وهكذا أصبح الخروج من الأزمات الاقتصادية والمالية في الدولة يتم من خلال السياسة الخارجية ، التي تعطي مؤشرات لخضوع هذه السياسة لابتزاز مالي من الولايات المتحدة الأمريكية أو إحدى مؤسساتها الدولية. ومن هذا الأساس تم الاعتراف الأمريكي بالدور المصري الحيوي في المنطقة كمروّج للسلام مع إسرائيل ، فسكرتير الدولة المساعد في أمريكا لشؤون الشرق الأدنى في حديثه عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في العام (1993) صرّح بأن" مصر تلعب دوراً حيوياً في المنطقة كباحثة عن السلام ". مما يجعل مصر تشكل عامل قلق لغيرها من الأطراف في إطار التسوية الشاملة مع إسرائيل ، وذلك يعود لسبب"العلاقة القائمة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر شريكاً حاسماً لمصر وتتمثل هذه الشراكة بين الطرفين بالمساعدات الأمريكية المالية والعسكرية التي توفرها أمريكا سنوياً لمصر، حيث يذهب جزء من هذه المعونات لاحتواء الوضع الداخلي لمصر ، مما يمكنها من ممارسة دورها الحيوي في الترويج للسلام في

---

140 - خالد الحسن. 1994.حول اتفاق غزة –اريحا اولا: وثائق ودراسات. نابلس :مكتبة الرسالة.ص(523).

141 - شفيق، ناظم الغبرا. 1997. اسرائيل والعرب: من صراع القضايا الى صراع المصالح .عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.ص(154).

كانت طبيعة الدور الذي قامت به مصر في العملية السياسية ،مجرد دور مساعد وفي أغلب الأحيان كان يعتمد دورها على الضغط على الجانب الفلسطيني كلما تعثرت المفاوضات أو وصلت إلى طريق مسدود، فمنذ بداية المفاوضات السريّة في أوسلو كانت مصر على معرفة بذلك ،وقامت بدور الوسيط المساعد في إنجاح الطرفين في التوصل إلى اتفاقية إعلان المبادئ ، برواية أحد الذين شاركوا في تلك المحادثات وهو السفير "طاهر شاش الذي أكد على أن مصر لعبت دوراً مهماً لإنجاح المفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية بوجه عام ، وتوسطت بين منظمة التحرير وإسرائيل لتقريب وجهات النظر ، وتخطى الخلافات التي نشبت بين وفدي المفاوضات في أوسلو، لقد رأت مصر أن الوقت حان لتقوم بدورها فيما يتعلق بالترويج للأسلوب السلمي في حل النزاعات العربية –الإسرائيلية دون اللجوء للقوة التي تعرض الاستقرار الإقليمي الذي تعتمد عليه مصر في دفع قوى المنطقة للدخول في عملية السلام بعد أن كانت منبوذة بفعل توقيعها كامب ديفيد خلال عقد السبعينيات، فالتسوية السياسية والمنافع المادية التي تحققها مصر جعلتها تحتل مكانة في الاستراتيجية الدولية بخصوص القضايا الإقليمية .

مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية القاعدة الاقتصادية للدور المصري من خلال تقوية الشراكة بين الطرفين ،كما ورد في التقرير الذي أعدته مجموعة من الدارسين الامريكيين والمصريين حول الأجندة الأمريكية خاصة في الشرق الأوسط مما استدعى الربط المحكم "بين دور مصر القوية اقتصادياً ودورها الإقليمي كشريك أساسي في دفع عملية السلام" وهذا الدعم الخارجي ناتج عن كون مصر قوة إقليمية واسعة ، تواجه مشكلات اقتصادية صعبة ، مما يتطلب هذا الحجم من المعونات والمساعدة الخارجية ، التي تمكنها من القيام بدورها في إطار الأجندة الأمريكية للشرق الأوسط وعملية السلام. كون مصر [142] "تقوم بدور الوسيط(**Mediator**) بين الأطراف المتنافرة في المنطقة، وليس فقط تشجيع عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين " فدورها في الصراع العربي – الإسرائيلي مرتبط باستراتيجية حددتها القوى الدولية سياسياً واقتصادياً . كون هذه القاعدة الاقتصادية لمصر مرتبطة بعمق استراتيجي وسياسي تشكله مصر منذ مؤتمر مدريد للسلام ، الذي بدوره شكل قاعدة صلبة لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والتي وصلت إلى حد الشراكة الإستراتيجية والحوار السياسي بينهما خلال عقد التسعينيات حتى أصبحت مصر قناة ووسيطاً أمريكياً في المنطقة.

لقد عمد العديد من الدراسات إلى الربط بين العوامل الاقتصادية والسياسية في السياسات الدولية التي تؤثر على وظائف وأدوار الفاعلين أو اللاعبين الإقليميين في المناطق الحيوية ، والتي تتضمن بؤر النزاعات كما هو في الشرق الأوسط ، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي ، حيث تعتمد القوى الدولية على بحث الأوضاع المجتمعية للفاعلين الإقليميين وما يعتريها من معوقات تؤثر على دور الفاعلين كما يحدث لمصر ، رغم ما تتمتع به من وزن سياسي واستراتيجي إلا أن واقعها الاقتصادي والاجتماعي يعاني من

142 Colbert.Held.1994.Middle East Patterns ;places,peopleand politics.U.S.A.westviewpress.p(4458-459). -

ثانياً: مذبحة الخليل (1994): استدراك السلام.

شكلت مذبحة الخليل أو مجزرة الحرم الإبراهيمي ضربة قوية لجهود السلام والتسوية السياسية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي ، حيث إنها جاءت بعد فترة وجيزة لا تزيد على خمسة أشهر من توقيع اتفاق أوسلو بين الجانبين ، والتي كانت تهدف إلى استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في مستوياتها المحلية والإقليمية والدولية ، مما يزيد من فرص نجاح التسوية ، وتحقيق عوائدها الاقتصادية على مختلف الأطراف المساهمة في عملية السلام ،لكنها –المذبحة- تركت أثاراً سياسية سلبية من المواقف الشعبية والرسمية تجاه نوايا الأطراف الإقليمية والدولية وحقيقة رغبتها في السلام والتسوية السياسية لأحد أهم بؤر

143 - يوسف الجهماني. 2004. بناء الامن والسلام في الشرق الاوسط(الاجندة الامريكية)،. سوريا:دار حوراناللطباعة والنشر.ص(69).

مما استدعى من كافة الأطراف والقوى الفاعلة على المستويات الإقليمية والدولية العمل الدؤوب على استدراك عملية السلام وتغطية الفراغ السياسي والدبلوماسي بين الجانبين الفلسطيني- والإسرائيلي ، على أثر تلك المذبحة ، حتى لا تؤدي إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط . والذي بدوره سيقود إلى تعطيل المصالح الأمريكية الإستراتيجية ،بالإضافة إلى الأضرار بمصالح أحد أبرز الفاعلين السياسيين في المنطقة وهو (مصر) التي أخذت دورها السياسي والدبلوماسي لحث الطرف الفلسطيني على استكمال مسيرة التسوية والاستمرار في التفاوض عبر العديد من الجولات السياسية المستمرة في المنطقة . حيث انعقد اللقاء بين الرئيس(بيل كلنتون) و(رابين) قبل أقل من شهر واحد على مجزرة الخليل ، وكان هذا اللقاء يهدف إلى إعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط بعد تلك المذبحة في ظل الجمود السياسي الذي حكم توجه (م.ت.ف) إزاء عملية السلام وطاولة المفاوضات وهذا الجمود كان حصيلة لقاء المنسق الأمريكي (دينس روس) مع (م.ت.ف) وجاءت هذه المساعي الأمريكية في محاولة [145] "لاستئناف محادثات السلام في

---

[144] - تتضح هذه الضغوطات المصرية على الجانب الفلسطيني ، **من خلال ما عرضه الباحث الفرنسي " Charles Enderlin" في كتابه اسرار المفاوضات الاسرائيلية العربية منذ 1917 -1997، عندما تخلى الجانب الفلسطيني نهائيا عن نشر شرطة فلسطينية في الخليل بعد نقاشات مع القاهرة منذ 23-اذار حتى 30-اذار في القاهرة وتم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي (غزة- اريحا اولا) في القاهرة اي بعد اربعة ايام من المفاوضات الفلسطينية الامريكية والمصرية . وقد سعت مصر في اقناع عرفات الذي رفض التوقيع على الخرائط المرفقة بالاتفاقية بعد نقاش لم يستغرق وقتا طويلاً. وقد تصادفت مع ذكرى ميلاد مبارك.**

[145] - لا خيار امام عرفات سوى المفاوضات ، **القدس** 1994/3/2.

146 -" كلينتون يستقبل مبارك" **القدس** 1994/3/19.

147 - المواجهات تتواصل والوساطات مستمرة. **صحيفة المنار** ، 1994/3/7 ع"162".

وبالنظر إلى السياسة المصرية، والمتمثلة بالدور الذي تقوم به مصر عقب المذبحة، قد ارتكز على أساسين، يشكلان مظلة سياسية للقيادة الرسمية العربية والفلسطينية المشاركة في العملية السلمية، أول هذه الأسس هي: ضمان الحماية للفلسطينيين وعدم تكرار مثل هذه المذبحة. والركيزة الثانية هي: استئناف المفاوضات من أجل الوصول إلى سلام عادل يرضي جميع الأطراف. وقد بدا في ذلك ما يوحي بالتوافق الاستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق استقرار المنطقة ، التي تعتبر حيوية لمصالحها ، خاصة وأن مصر قدمت نفسها لواشنطن في هذا السياق [148] " بصفتها وسيطاً بين الفلسطينيين والاسرائيليين انطلاقا من أن هذا الدور من المفترض أن يشجع واشنطن على تقديم المعونات والمساعدات لمصر لحل أزمتها الاقتصادية باعتبار مصر عامل الثبات والاستقرار في هذه المنطقة " حيث إن المعونات الأمريكية لمصر شهدت استقراراً نسبياً منذ العام 1993-1995، مما أدى إلى جعل الدور المصري في استئناف المفاوضات بين الجانبين والحيلولة دون انهيار عملية السلام كفيلاً بخدمة المصالح الأمريكية استراتيجياً . وهذا ما عبر عنه السفير المصري(محمد بسيوني) أثناء زيارته لذوي الشهداء في مدينة الخليل ،عندما صرّح بأن الدور المصري في القضية الفلسطينية هو دور شريك ، وليس دور وسيط ، حتى يبرر تلك المبادرة المصرية في جمع الأطراف والدفع بالجانب الفلسطيني بطريقة غير مباشرة لاستئناف التسوية السياسية ، وقد كانت إحدى هذه الطرق هي منح الفلسطينيين دعماً سياسياً من خلال استصدار قرار مجلس الأمن رقم (904) الذي جاء بفعل اتصالات عربية – إسرائيلية لتضع صفقة العودة إلى أسلوب المفاوضات ، وهذا القرار الذي يدين المجزرة لا يلبي المطالب الفلسطينية الفعلية. ولكنه جاء ليكون ذريعة القيادة العربية في المنطقة لمطالبة القيادة الفلسطينية للعودة إلى العملية السياسية ، واستئناف

148 - امينة النقاش. 1995." الادارة المصرية هل تستطيع مقاومة الضغوط الامريكية" . **مجلة اليسار** . ع(59)،ص(16).

149 - عرفات يستعرض مع مبارك تطور الاحداث في المنطقة. **صحيفة النهار**. 1994/3/7، العدد 2524، السنة الثامنة، ص_(7).

150 - اليازوري يحذر من اذعان منظمة التحرير للضغوط الامريكية والاسرائيلية والعودة لطاولة المفاوضات. **صحيفة النهار 1994/3/7**.

والـذي يبـرز ذلـك ، هـو غيـاب دور مـصر عنـدما ضـغطت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة علـى الجانـب الفلسطيني من خلال تركيزها على [151] " الشكليات والمسائل الإجرائية مثل قرار نقل المفاوضـات مـن طابا والقاهرة إلى واشنطن " حيث إن الـدور المـصري ممهد لمـا تريـده الإسـتراتيجية الأمريكيـة السياسية ، وليس بدور المقاوم لذلك. وحاولت تبرير ذلك في أن مصر تقوم بدور نشط ووساطة منذ بدء محادثات الحكـم الـذاتي الفلـسطيني ، وسـيكون الإسـرائيليون هـم المـستفيدون مـن وقـف المفاوضـات والمحادثـات ، بالإضافة إلى أن مصر [152] "تمسك بيدها ناصية تحقيق السلام العادل في المنطقة ، و تتبنى القضية الفلسطينية " ممـا يـضفي علـى دورهـا شـيئاً مـن الـضبابية لإخفـاء حقيقـة هـذا الـدور المتـأثر بالـضغوطات السياسية والاقتصادية الأمريكية عليها من خلال الربط بين تقديم الولايات المتحدة الأمريكية للمعونة المدنية والعسكرية لمصر ، وبين قيام مصر بممارسة ضغوط على الطرف الفلسطيني للقبول بشروط التسوية الإسرائيلية ، ممـا أدى إلـى [153] " قيـام مستشار رئـيس الـوزراء الإسـرائيلي **(دوري غولـد)** إلـى زيـارة للقاهرة لبحث كيفية إشراك مصر في الجهود المبذولة لتحريك عملية السلام وكسر الجمود الذي يعتريها " ، بعـد إدراك إسـرائيل لإمكانيـات الـدور المـصري فـي إقنـاع الجانـب الفلـسطيني علـى المـضي فـي التـسوية السياسية من جانب ، ومن جانب آخر إدراك مصر أن الدور الذي تقوم بـه نـاتج عن تقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الرامية إلى التهدئة في الصراع العربي – الاسرائيلي في الظروف الجديدة

---

151 - المصداقية المفقودة للدور الامريكي. **القدس**. 1994/3/16.

152 - عبد المنعم ،كاطو.2001." التحرك المصري وتأثيره على المستوى الاقليمي والعالمي". **مجلة الدفاع** .ع(179)، ص(77).

153 - بسبب الجمود في عملية السلام مصر تستدعي سفيرها في تل ابيب. **صحيفة البلاد** ، 1996/12/17

وفي تفسير آخر لماهية الدور الذي تقوم به مصر في استدراك السلام بين الطرفين ، بكونه مدفوعاً بهدف الحفاظ على الشراكة وما تحققه من فوائد اقتصادية لمصر التي بدأت منذ العام 1994 في لقاء بين مبارك وآل غور وصل بموجبها حجم المعونات المقدمة لمصر إلى حوالي (18,8) مليار دولار وقد جاء ذلك الدور المدعوم اقتصادياً لتجاوز المذبحة التي شكلت "نقطة تراجع فاصلة في عملية السلام ، أفضت بشكل مباشر إلى ظاهرة جديدة تمثلت في توجيه حركة(حماس) ضربات انتقامية ضد المدنيين" مما دفع مصر إلى العمل على احتواء هذه الظاهرة الخطرة على المنطقة والمفاوضات السلمية بين الفلسطينيين والاسرئيليين ، لذلك سعت مصر بدورها الوسيط و الضاغط على الجانب الفلسطيني لاستئناف المفاوضات السلمية بينهما ، حتى يتم تمرير الفرصة والظروف على الحركات المتطرفة ، التي تسعى لعرقلة مسيرة التسوية مع إسرائيل ، حيث عملت مصر على توفير بيئة إقليمية ودولية لذلك ، هذه العمليات أعادت الحيويّة للعلاقات المصرية الأمريكية المؤثرة في التسوية السياسية لا سيّما وأن تلك العلاقات شهدت تطوراً

154 - وليام كوانت. 1980. عملية السلام :الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي- الاسرائيلي منذ 1967. تعريب هشام دجاني ، مكتبة العبيكلة. ص(596).

وقد كانت مصر تمارس ذلك الدور رغم إدراكها أن المعونات الأمريكية هي أداة ووسيلة ضغط عليها ،كما ذكر الباحث (**عماد فؤاد**) [156] " في أن الموقف المصري منذ عام 1994 يقوم على أساس أن المعونة الأمريكية هامة وفعّالة ، لكنها يمكن أن تشكل نقطة ضغط سياسية على الموقف المصري ". ويتضح ذلك من خلال اختبار الدبلوماسية المصرية بعد مذبحة الخليل بعام تقريباً، حيث سعت مصر بدورها إلى عقد قمة رباعية في القاهرة تجمع الأطراف الفلسطينية والأردنية ومصر وإسرائيل، لتفعيل عملية السلام ، في ظل تراجع الظروف الاقتصادية للمجتمع المصري وقد حاولت مصر أن تجعل من تلك القمة السياسية محاولة لإبراز دورها وثقلها السياسي المميز في المنطقة ،حيث أشادت الولايات المتحدة

155 - زبينغيو برزنسكي. 1999." تحديات القيادة الامريكية في القرن 21". **مجلة شؤون الاوسط**.ع(78-79)،ص(90).

156 - عماد فؤاد. 1996." العلاقات المصرية الامريكية بين الازمة والخلافات والتوافق الاستراتيجي". **مجلة اليسار**.ع(78)،ص(20).

157 - القمة الرباعية تفشل في اثارة الشارع القاهري. **القدس** 1995/2/3.

158 - **صحيفة البلاد** . ع(295)،ص(16). 1996/12/10.

لقد جاءت قمة القاهرة كمبادرة مصرية في جانبها العلني في تقويم الموقف ، خاصة على المسار الفلسطيني والمشكلات التي تواجهها عملية السلام وإنقاذها من التدهور ، ولتأكيد استمرار الدور المصري في التسوية من خلال الجهود التي يبذلها الرئيس(مبارك) في دفع مختلف الأطراف على القبول بالحلول الوسط وتقديم تنازلات كفيلة بإنجاح عملية التسوية ، لكن هذا الدور المعلن يختفي وراء أهداف اقتصادية وسياسية[159] " تحتاجها الإدارة المصرية بقوة لضمان الاهتمام الأمريكي بالمطالب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للحكومة المصرية" ، وبسبب بوادر الإذعان المصري لضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية ، أوضحت إسرائيل قبولها بالتحرك المصري – الأمريكي – الفلسطيني لحل المشكلة في حين رفضت الدور الروسي في المنطقة ، وجاء ذلك نتيجة إدراك إسرائيلي عبر عنه **(ابا ايبان)** وزير خارجية إسرائيل آنذاك بقوله" رابين تعلم من الملك حسين وعرفات ومبارك، أن الزعماء العرب مثلهم مثل غيرهم يغيرون مواقفهم تحت تأثير الظروف والمتغيرات التي تتطلب ذلك" خاصة وان الموقف الإسرائيلي أدرك ماهية الدور الذي تقوم به مصر و المستند على الاستقرار الإقليمي وتحقيقه من خلال التعاون وليس التنافس والصراع، مما أدى لقبول إسرائيل أن تكون مصر جزءاً من اللعبة السياسية بشرط أن تمارس السياسة المصرية دورها الذي يعيدها في مقدمة القيادة للعالم العربي لكن ليس على حساب مصالح إسرائيلية ، خاصة في المفاوضات. وبالتالي دور مصر يعتمد على استدراج الأطراف العربية في عملية السلام ، فمصر ما كان لها ان تقوم بذلك وتنال "سلطة وامتيازاً على هذا النطاق ما كان يمكن لهما ابداً ان يوجدا لولا مساهمات المساعدة الامريكية التي وصلت الى بلايين عديدة من الدولارات"[160] ، والذي على أساسه نسب للقاهرة دور في التسوية السياسية، عندما كانت الأطراف ترفض المشاركة في التسوية ، لكنه

---

159 - قمة القاهرة .1995 :مكاسب جديدة لاسرائيل ومزيد من التنازلات العربية مجانا . **مجلة اليسار**. ع(61)،.

160 - تيموثي، ميتشل. 1991. مصر في الخطاب الامريكي . ترجمة(بشير السباعي . مؤسسة عيبال للنشر. ص(101).

تلك الجهود المصرية لقيت معارضة من جانب إسرائيل ، التي سعت لتهميش الدور المصري عبر الضغط على الكونغرس الأمريكي لتخفيض حجم المعونات المقدمة لمصر كما ورد في وثيقة " معاقبة

161 - محمد سيد احمد. 1993 . " مصر واسرائيل والمعاهدة النووية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. ع(42)،ص(71-73).

162 - ميشال نوفل ،مصدر سبق ذكره. ص(8).

"إلى تغيير في [164]

السياسية الأمريكية المستندة إلى المساعدات التي تقدمها لمصر لتجعل السياسة المصرية منسجمة مع دورها في شؤون الشرق الأوسط مما يفيد السياسة الأمريكية" ، ويزداد الضغط الاقتصادي الأمريكي على مصر في ظل تزايد الضغط الجماهيري في أمريكا الداعي إلى وقف المعونات التي تقدمها أمريكا لمصر بدافع تحريض إسرائيلي على ذلك. لكن الموقف الأمريكي يقترب من مصر التي نقوم بحراسة دورها ألصداقي مع الفلسطينيين عندما تتشاور وتشجع وتبذل مساعي أينما وحينما يكون ممكناً بما فيه التشجيع المصري في الترويج للمبادرات الأمريكية ولمصالحها التي لا تكون مصونة إلا بوجود مصر قوية قادرة على مواجهة احتياجات شعبها وفرض نفسها على مسرح المنطقة وكل ذلك عبارة عن ذرائع أمريكية

---

163 - محمد سيد احم.1996. سلام ام سراب. القاهرة :دار الشروق. ص(19).

164 - Louis Cantori.1997.'the American way U.S development policy in the middle east. **Middle EastPolicy**.5;175.

الدور المصري وجهت له العديد من الانتقادات الإسرائيلية والعربية، فإسرائيل عملت على الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لخفض حجم المعونات المقدمة لمصر ، بسبب ما [166] " تراه تراخياً من جانب القاهرة في مساندة عملية السلام ، في الشرق الأوسط" كما لم تعمل مصر على تنشيط السلام مع إسرائيل الذي ظل "سلاماً بارداً" فدور مصر في تقدير مصالح أمريكا في المفاوضات والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي غير كاف بالنسبة لها ، خاصة وان مصر تملك زمام الأمور في القضية الفلسطينية وفقاً لتصريحات (موشي زاك) حينما قال [167] :" ولما لم يعرفوا الخلفية التاريخية لمصر في الخليل ،أوهم المفاوضون الإسرائيليون بان الاتفاق وشيك ، ولم ينتبهوا إلى الدلائل الآخذة في الازدياد بان القرار النهائي لإطار الاتفاق ليس بيد عرفات ولا بيد عريقات بل بيد(مبارك) " فإسرائيل غير راضية عن موقف أمريكيا الداعم لمصر ودورها ، في إقناع الأطراف العربية والفلسطينية بجدوى الحلول الوسط والعمل على تكوين حشد عربي للضغط على الجانب الفلسطيني ، وفي محاولة تجاوز مصر لانتقادات إسرائيل وللحيلولة دون وقف المعونات الاقتصادية والعسكرية الناتجة عن الضغوطات الإسرائيلية على أمريكا، [168] "

عمل (عمرو موسى) على زيارة متحف يهودي يجسد فظائع النازية للمحافظة على دور مصري في عملية السلام " ولإحياء السلام البارد بينهما،عبر استقبال الوفد البرلماني الإسرائيلي لمصر بعد العام (1994)

---

165 -سامر سليمان.1996." هل تقطع الولايات المتحدة الامريكية المعونة الاقتصادية عن مصر". **مجلة اليسار**. ع(79)،ص(15).

166 - الجماعات اليهودية الامريكية لن تساند المعونات لمصر. **القدس9**/2/1995.

167 - الحصان الخليلي لعمرو موسى . **صحيفة البلاد** 1996/12/10.ص(7).

168 - تعزيز دور مصر في عملية السلام . **البيادر السياسي10**/9/1994. ص(9). ع(581).

169 - دينيس روس. 2005. السلام المفقود : خفايا الصراع حول سلام الشرق الاوسط. بيروت: دار الكتاب العربي.ص(329).

كمـا أن دور مـصر ومـا لـه علاقـة بالمعونـات لاقـى انتقـادات عربيـة ،حيـث صـرح احـد النـواب المـصريين إلـى [170] " أن مـصر تـسوق الـسلام لـصالح إسـرائيل " بالإضـافة إلـى انتقـادات (**ببلاوي**) المرتكزة على أن مصر تفتقر لقاعدة اقتصادية تمكنها من الانفصال عن المعونات الأمريكية الخارجية، وقد قدم العديد من المفاوضين الفلسطينيين انتقاداتهم ضد الدور المصري الذي برز في قمة القاهرة الرباعية التي لم تلب المطالب الفلسطينية والعربية ،كما أشار (احمد قريع) و (الطيب عبد الرحيم) من كون الدور المصري لم يحفظ ماء الوجه للأطراف العربية في ظل استمرار توترات في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية والمصرية.

وفي إطار هذه الانتقادات فقد ذهب بعض الباحثين إلى نظرة ابعد من ذلك حينما تحدثوا عن التبعية المصرية للولايات المتحدة الأمريكية والذي يأتي من خلال هذه المعونات كما ذكر في الإطار النظري للدراسة ، وهذا أيضا ما أثبته الباحث **"ثابت عكاوي"** [171] بقوله" أن تقديم أمريكا معونات لمصر يعني فعلاً تبعية مصرية لامريكا ، وأمريكا لا تقدم معونات لوجه الله ، وإنما لأهداف واضحة لا يستطيع السيد"أسامة ألباز" إخفاء هذا "خاصة إذا علمنا أن مصر تنال القسط الأكبر من الديون الخارجية فوفقاً للمؤتمر العربي القومي العام "1998" تبين أن إجمالي الدين بلغ العام 1994 ما لا يقل عن(97)مليون دولار ل"12"دولة عربية استحوذت مصر على نسبة(35) مليون دولار ولم ينخفض عام 1997 إلا بنسبة (27)مليون دولار فقط ، يأتي ذلك في تناقض مع طرح أسامة ألباز لدى زيارته لأهالي الخليل بعد المذبحة، عندما تحدث عن سعي مصري لدفع عملية السلام إلى الأمام ، من منطلق الحرص المصري على المصلحة الفلسطينية . ولكن ذلك الدور كان استمراراً لما يقدم من معونات لمصر كما أكد الباحث "حسن

---

170 - مصر تدعوا الى استمرار المفاوضالت السلمية . **القدس** 1994/3/6.

171 - ثابت عكاوي. 1995." توتر علاقات مصر وامريكيا". **مجلة كنعان.** ع(61)،ص(12).

ثالثاً : أحداث النفق 1996:

172 - نبيل يعقوب. 1997. " السياسة والاقتصاد ومعضلة الدولة الريعية : وجهة نظر المانية " . **مجلة اليسار** : 93. 24.

173 - ادوارد ،سعيد. 1995. غزة – اريحا سلام امريكي. القاهرة : دار المستقبل العربي. ص(144).

تميزت المسألة الفلسطينية في جميع مراحلها بكثرة التوترات التي كانت تسود الواقع السياسي الإقليمي والدولي ، حتى في الوقت الذي كانت تجرى فيه اتصالات دبلوماسية لتحفيز مختلف الأطراف المنخرطة في عملية التسوية السلمية إلى الاستمرار فيها ، حتى لا تؤثر انعكاساتها السلبية السياسة والاقتصادية على الاستقرار الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط ككل . وقد شكلت هذه المراحل الصعبة في المسألة الفلسطينية مبرر التدخل من قبل الإطراف الإقليمية والدولية المعنية بإعادة الاستقرار إلى مسار المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية ، خاصة مصر التي وجدت أنه [174] "يتعين عليها مراقبة الاداء الفلسطيني – الاسرائيلي وحدود التعاون المشترك وتأثير ذلك على دورها ومكانتها " ، والتي بتوقفها تثير قلق الفاعلين على المستويات المختلفة ، كون هذه التوترات لا تتضمن تأثيرات سياسية على المنطقة وإنما تحمل في أبعادها وطياتها تأثيرات سلبية على المستويات التجارية والاقتصادية وعوائد السلام الذي مهد لانخراط اللاعبين الإقليميين في التسوية ، وهذا ما سيتم تناوله بالدراسة .

لم تستمر عملية التسوية السلمية كما إرادتها الأطراف، وإنما تميزت بمجموعة من التوترات التي مكنت الفاعلين الإقليمين من إيجاد مداخل لإثارة الاهتمام الدولي باستقرار المنطقة. خاصة وأن هذه القوى كانت قد خاضت عمليات متعددة لجمع الأطراف على مائدة التفاوض ، منذ العام (1994) حيث تبعها توقيع اتفاقيات من شأنها أن تدفع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى مواصلة عملية التسوية دون أن تسمح لهذه الإحداث التأثير على ذلك المسار، وكذلك تكرر هذا الحدث في الأعوام اللاحقة (1996-1997) عندما برزت أزمة أو هبة النفق ، التي حدثت بعد وصول اليمين الإسرائيلي لقمة الهرم السياسي (السلطة) في إسرائيل ، خاصة وأن وصول (نتنياهو) للسلطة كان يمثل استمرار النهج اليميني المتطرف في إثارة

174 - ناجي، صادق. 2000. الدولة الفلسطينية والتداعيات والمكانة الاقليمية : رؤى مستقبلية . **السياسة الدولية** : 174. 40.

175 - Palestinian National Authority.BI-Weekly Report may 16-1996.p(9)

176 - شارل،اندرلين. 1998. اسرار المفاوضات الاسرائيلية – العربية 1917- 1997. (ترجمة) صيّاح الجهيم. دمشق : دار الفاضل. ص(451).

"اكتسب دعماً امريكياً قوياً بلغ ذروته عندما دعت مصر لمؤتمر دولي في شرم[178] الشيخ عام 1996 لانقاذ عملية السلام". (4) الرد بشكل منسق ضد الإرهاب النابع من الشرق الأوسط حيث أوصى التقرير بضرورة الاستمرار في مواصلة تقديم الدعم بمختلف مستوياته و أنواعه المالية والسياسية لدعم عملية السلام ومواجهة العنف والتطرف وتعزيز مواقف الحكومات المعتدلة والتي تعتبر مصر أهم هذه الحكومات فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية . وفي هذا الإطار جاء تعزيز العلاقات الأمريكية –المصرية التي تعكس مجموعة من المضامين عبر تأسيس مجموعة عمل خاصة أمريكية مصرية لمكافحة الإرهاب وهذا هو احد مجالات المصالح المشتركة للطرفين ، وتؤكد الدبلوماسية الأمريكية على الدور المصري من خلال كونها شريك سوف تكون الولايات المتحدة مكبلة بالغلال في جهودها للحفاظ على مصالحها

177 - محمد سعيد ابو عامود. 1998."الرؤى الامريكية لدور مصر الاقليمي ". **مجلة السياسة الدولية** : 134. 136.

178 - منى ،ياسين. 1997. " مرتكزات الدور المصري في عملية التسوية" . **شؤون الاوسط** : 65.ص(4).

احتوت هذه الرؤية الأمريكية للموقف الذي تلا أحداث النفق على عناصر مهمة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ودور الفاعلين الإقليميين فيه ، ومن ابرز هذه المؤشرات هي التي اعتبرت انتفاضة النفق كما سماها البعض العام 1996، وما أحدثته من تطورات على الساحة الفلسطينية جعلت من المقاومة جزءاً من العنف والإرهاب الذي يقع واجب منعه على الحكومات المعتدلة بعد تمكينها من ذلك عبر تقديم المعونات المالية والعسكرية التي تحفزها على ذلك، وهذا ابرز دور مصر في هذا الإطار مما أدى إلى تورط مصر التي اعتبرت تلك الأعمال هي إرهاباً وعنفاً وليست مقاومة ، وهذا جاء بفعل تبني الرئيس المصري مبارك السياسية الأمريكية الداعية لعقد مؤتمر يتناول قضية العنف والإرهاب الموجه ضد إسرائيل تمثل في مؤتمر شرم الشيخ حيث أن مصر باستضافتها هذا الجمع الدولي الحاشد تضع نفسها في دائرة الضوء إعلاميا ودوليا وهو ما يضمن التأكيد على المساندة الأمريكية والغربية لدورها في المنطقة وترتيباتها المستقبلية طالما انها تنسجم مع المصالح الأمريكية ، هذا المسعى المصري له علاقة بضغوطات

179 - مصطفى الفقي..2003 الدور الاقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة.القاهرة، اعمال ندوة عقدة بالقاهرة 24-25 يونيو . ص(300).

180 - خضير ،حسن خضير. 2002. ازمة الديون الخارجية في الدول العربية والافريقية . مصدر سبق ذكره، ص(13).

181 - عبد الخالق فاروق. 2000. اوهام السلام. القاهرة : دار الكلمة. ص(198).

182 - عندما رفض غولد مقابلة عمرو موسى. زئيف شيف. **صحيفة النهار** 1996/12/25 .ص(18).

183 - برهان غليون. 1999. نقد السياسة العملية : العرب ومعركة السلام . الدار البيضاء . المركز الثقافي العربي . ص(176).

184 - صلاح الدين حافظ. 1997. تهافت السلام: المصير العربي في ظل الهيمنة الاسرائيلية . القاهرة : دار الشروق.ص(26).

185 - عبد الخالق فاروق . مصدر سبق ذكره. ص(194).

186 - مصطفى الحسينى. 1999." مصر والمفاوضات الفلسطينية –الاسرائيلية" . **مجلة الدراسات الفلسطينية** : 40. 90 -91.

هذا الدور المصري تبعه اهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية عبّر عنه التقرير الذي أعده الباحثان **" كينيث وستاين ، وصموئيل لويس"** حيث وضعا تفصيلاً لمكانة مصر وبعض الدول العربية في الإستراتيجية الأمريكية المستمرة منذ عام 1991، فقد أكد على أن [187] " الوجهه الموالية للولايات المتحدة الأمريكية لبعض البلدان العربية الرئيسة أمر أساسي لوضعنا الاستراتيجي وكذلك لتحقيق الأهداف السياسية في المنطقة، وتعتبر مصر عنصراً أساسياً للاستقرار بفعل دورها القيادي ومبادرتها السلمية وان نواصل العمل مع مصر للمساعدة في دعم ذلك الدور القيادي ، وينبغي أن نكون مستعدين للقيام بعمل فوري والرد بشكل عاجل عبر تقديم المساعدة السياسية والمالية أو الاقتصادية المناسبة" . هذه الرؤية الأمريكية وان كانت بدأت منذ بداية عقد التسعينيات، إلا أنها لم تنته، بل ما زالت مستمرة ونلحظها في التأكيد الأمريكي على الدور القيادي لمصر.ويدعم هذا الاستمرار في مواصلة الدبلوماسية الأمريكية من كون مصر والسعودية هما القوتان العربيتان الرئيستان في السياسات الشرق أوسطية المهمة للغرب ككل. خاصة وان مصر تدرك أن كل بلد عربي قد ارتبط بأولويات وأعمال خاصة به تفرض عليه التزامات وتخضعه لاكراهات ، ويجبره على تقديم تسهيلات لا يمكن التخلي عنها بسهولة ، ففي ظل هذا الوضع ترى مصر أن العرب غير قادرين على توحيد إستراتيجية في إدارة عملية التسوية السياسية ،لذلك تخشى مصر على مشاريعها المتوقفة على التأييد النابع من المؤسسات الدولية ومساعدات الولايات المتحدة ، وهذا وفق رؤية "المفكر برهان غليون" يجعل من الدور المصري باحثاً وراء تجنب التعثر في العملية السلمية .لذلك يقول [188] " فالحكومات العربية التي تراهن على حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على عملية التسوية وما يمكن أن تجلبه لها من منافع إستراتيجية واقتصادية لا تخفي فرصتها لما

---

187 - كينيث وستاين، وصموئيل لويس. 1991. " عملية صنع السلام بين العرب والاسرائيلين: عبر خمسين عاماً من تجربة المفاوضات " . **مجلة الدراسات الفلسطينية** : 8 . 90.

188 - برهان غليون. مصدر سبق ذكره.ص(111).

189 - جيفري كيمب، وحيريمي بريسمان.1999. نقطة اللاعودة : الصراع الضاري من اجل السلام في الشرق الاوسط . القاهرة : مركز الاهرام .ص(95).

190 - علي الدين هلال. السياسة الخارجية المصرية واولوية الاعتبارات الاقتصادية . في بهجت قرني واخرون. 2002. السياسات الخارجية للدول العربية . القاهرة ،مركز البحوث والدراسات السياسية.ص(259).

191 - احمد ابو شادي. 2001." الجنيه المصري الى اين؟" . **مجلة وجهات نظر الكتب**.: 27. 57.

192 - . (439) p .**Europe Publications Limited11999** "" United King Dome.2000.""The Middle East and North Africa

193 - .Khaled .Hussein.2004.'"What Caused THE Liquidity Crisis in Egypt".**www.googal.com** pages 27.19/2/2004

رابعاً : - اتفاق الخليل: 1997.

194 - ابو خالد العملة. 1997. أوسلو : محطة لتهويد فلسطين ، خطوة للسيطرة على المنطقة . بيروت:لبنان . ص(231).

لقد مثل اتفاق الخليل ،استمراراً للجهود الساعية نحو تهدئة الوضع على صعيد الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، لمختلف القوى الإقليمية والدولية بعد أن اقتربت أطراف عملية التسوية إلى مرحلة قريبة من الحل النهائي وفق الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في أوسلو والقاهرة ، بعد أن حدثت مجزرة الحرم الإبراهيمي عام 1994، واستكمالاً للدور الذي تقوم به الدول الإقليمية في الصراع ، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهدئة الوضع من خلال طرح مبادرة جديدة تسعف الوضع المتدهور في المنطقة ، بعد أن ركز المحللون على أن السياسة الأمريكية تتجنب الدخول في تلك المساعي الاقليمية لتسوية المشكلة ، لكن الولايات المتحدة [195] " رغم انطباع اللامبالاة الذي حاولوا إعطاءه تابعوا بدقة كل الوساطة العربية والأوروبية التي جرت في الآونة الأخيرة ،ومارسوا ضغوط معينة من اجل التوصل إلى اتفاق جزئي جديد يمكن أن تعتبره كل طرف انجازاً محدوداً بما يحول دون انفجار الوضع في المنطقة ويسعى الامريكيين إلى تحقيق ذلك بأي ثمن" ، وفي إطار ذلك تنشط الأدوار التي يمكن للفاعلين الإقليمين القيام بها مقابل الثمن الذي تقدمه الولايات المتحدة والذي يكون عادة ممثل بالمعونات والمساعدات الاقتصادية . وهذا ما انطلقت منه مصر بداية قبل أن تمارس عليها ضغوطات إسرائيلية وأمريكية لتقوم بدور الضاغط لصالح تنفيذ أجندة إسرائيلية بالأساس ، في مفاوضات تنفيذ اتفاق الخليل وتسوية البنود العالقة بين الطرفين . وفي إطار المساعي المصرية نلاحظ أن الدور المصري حظي بلحظات من المد والدعم والمساندة الدولية ، وفي احيان عانى من سياسة الجزّر و التهديدات المالية والاقتصادية وذلك بسبب الدور الذي يبتعد عن المواقف الإسرائيلية والأمريكية إزاء عملية التسوية السياسية . فهناك من إبرز الدور المصري على أنه ركيزة أساسية لكسب المعونات والمساعدات الاقتصادية فهذا الدور [196] "كما

---

195 - المسار. 1997. " هذه هي العناصر الرئيسية للمبادرة الامريكية الجديدة" . **مجلة المسار:** 8 . 1.

196 - محمد سيد احمد . مصر لن تسمح لقوة غير عربية ان تكون المهيمنة على المنطقة. **صحيفة القدس** 4/ 1/1997.ص(17).

197 - ثناء فؤاد عبدالله. 2000. " العلاقات المصرية –الامريكية بين التعاون والتحالف " . **مجلة المستقبل العربي** : 262. 46.

وفيما يتعلق بقضية استئناف تنفيذ اتفاقية الخليل المتأخرة منذ العام 1996، فقد سعت مصر إلى الوصول لتسوية تضمن وجود آليات لتنفيذ هذا الاتفاق ، من خلال تقريب وجهات النظر لدى الطرفين ،

198 - المسار. 1997. "ماذا اقترح نتنياهو عبر الوسيط المصري على الجانب الفلسطيني؟ " **مجلة المسار**:4.7.

199 - محمد سعيد ابو عامود. 1998. " الرؤى الامريكية لدور مصر الاقليمي" . **مجلة السياسة الدولية** : 134. 133.

200 - علي، الجرباوي. 1997. " ماذا بعد التوقيع على بروتوكول الخليل " . **مجلة السياسة الفلسطينية** :16،15 . 157 .

201 - محمد شاكر احمد. 1997. الحملة الاسرائيلية المحمومة ضد مصر " **صحيفة القدس**. 1997/1/9. ص(13).

202 - بلال الحسن. 1997. " الوسطاء في مفاوضات الخليل يصبحون اهم من المتفاوضين ". **صحيفة القدس.** 1997/1/21.

203 - روبرت. ج .ليبر. 1997. " سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط في الفترة الرناسية الثانية لكلنتون" . **مجلة المسار** : 2. 11.

204 - مصطفى الفقي. 2003. الدور الاقليمني لمصر في مواجهة التحديات الراهنة. القاهرة: اعمال ندوة عقدت ما بين 24-25 يونيو. ص(277).

205 - صلاح الدين حافظ. 1997. تهافت السلام : المصير العربي في ظل الهيمنة الاسرائيلية. القاهرة :دار الشروق. ص(202).

206 - رافي بار ايل واخرون. 1996. اسرائيل 2020 : الخطة الشاملة لاسرائيل في سنوات الالفين : اسرائيل في اجواء السلام . ص(132) .

207 - منى ياسين. 1997. " مرتكزات الدور المصري في عملية التسوية" . **مجلة شؤون الاوسط** : 65 .11.

لقد انعكست الأدوار التي أدتها الدبلوماسية المصرية في السياسة الخارجية بشكل سلبي ، خاصة في الجهود اللاحقة لاتفاقية الخليل وتنفيذها ، حيث اعتبر البعض أن تنفيذها هو عبارة عن هزيمة لليمين الإسرائيلي ، والذي ساهم في تلك الهزيمة هي مصر حيث أن الدور المصري عاش لحظات من الجزّر السياسي بسبب أن مصر كما يراها البعض [208] " الراعي الفعلي للمفاوض الفلسطيني " وهي التي حرضت الجانب الفلسطيني على رفض نقاط محددة في الاتفاقية ، رغم أنها في الوقت نفسه دفعت الطرف الفلسطيني إلى الموافقة على نقاط أخرى ، كان بدايتها العودة لطاولة المفاوضات.

خامساً : المبادرة المصرية – الفرنسية 1998:

لقد مثلت الجوانب التنفيذية للمفاوضات الفلسطينية ، الجانب الأكثر صعوبة و المعرقل لتنفيذ الاتفاقيات والتسوية السياسية ، ليس فقط للأطراف المباشرة في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي ، وإنما للقوى المؤثرة في الجهود الدبلوماسية المبذولة لتذليل تلك العقبات سواء القوى الدولية أو الإقليمية التي بفعل التعقيدات المستمرة تصبح جزء لا يستغنى عنه في دفع عجلة التفاوض والتسوية بين الأطراف ، حتى أن

208 - جوزيف سماحة. 1997. " تقويم اتفاق الخليل" . **مجلة شؤون الاوسط** :59 .10.

وهذا ما مثلته المبادرة التي طرحتها السياسة المصرية من خلال فرنسا ، في محاولة لتلافي الصعوبات والجمود الذي اعترى العملية السلمية بعد جولات ونقاشات مطولة للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية والشرق أوسطية كذلك، منذ وصول التيار اليميني الإسرائيلي إلى هرم السلطة في إسرائيل حيث أن سياسة نتنياهو كانت معارضة للعملية السياسية رغم تنفيذ جزء منها في فترة حكمه، بالإضافة إلى أن السياسة الأمريكية كادت تفقد صدقيتها عند الدول العربية والإقليمية المنخرطة في التسوية ، مما ادخل المفاوضات في مأزق سياسي أدى إلى بروز تلك التحركات المصرية – الفرنسية التي تحولت بفعل الاستمرار في الجمود إلى برنامج سياسي وليس مجرد مبادرة.سيّما وإنها وليدة زيارة "عمرو موسى" وزير الخارجية المصرية إلى فرنسا ، كما أنها طرحت ليس فقط المسألة الفلسطينية وإنما جرى تنسيق مصري سوري وفرنسي لعقد مؤتمر دولي لن يرضي إسرائيل ، والولايات المتحدة الأمريكية كونه تحدياً صارخاً لهيمنتها على الصراع ككل.

ولعل نظرة إلى مضمون تلك الاتفاقية والمبادرة تعكس مدى الجمود الذي أصاب العملية السلمية ، حتى اضطرت أطراف إقليمية إلى التمرد وطرح هذه الرؤية ، [209] " تنص الخطوط العريضة للمبادرة على عقد مؤتمر على مرحلتين ، تشمل المرحلة الأولى على حضور مندوبين عن القوى الدولية المؤيدة للسلام والأسس التي بني عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي المرحلة الثانية يتم العمل على توجيه دعوة رسمية لأطراف الصراع المباشر للتفاوض وجهاً لوجه " تحت رعاية القوى المختلفة والولايات المتحدة ، لكن الرعاية الأمريكية لم تبعد الانتقادات للمبادرة على أساس أنها تمثل تمرداً على

209 - المبادرة المصرية –الفرنسية : محاولة لانقاذ مشروع التسوية المنهار .1998. www.palestinan .com .2-25-2006

210 - عريقات: نتنياهو يرفض التبادلية الامنية و المبادرة المصرية الفرنسية هي البديل لانقاذ السلام . **صحيفة القدس15**/9/1998.ص(4).

211 - السفير بسيوني : للسلطة الوطنية سيادتها ولا يمكن لمصر ان تمارس عليها الضغوط. **صحيفة القدس**. 1998/9/9.ص(3).

سادساً: الدور المصري وتفجر الانتفاضة (1999-2000)

شكلت الانتفاضة الفلسطينية منذ العام 2000 ، النتيجة الطبيعية ليس فقط لما سببته المفاوضات من جمود على الصعيد السياسي الداخلي والمحلي ، وإنما لإخفاق الدبلوماسية الإقليمية والدولية في تحريك عملية السلام ، التي بقيت تراوح مكانها منذ مجيء نتنياهو إلى السلطة ، ثم أيهود براك والدخول في مفاوضات إسرائيلية –فلسطينية في كامب ديفيد برعاية أمريكية وقد مثل ذلك استفراداً إسرائيلياً بالموقف الفلسطيني ، حيث إن اللاعبين الإقليميين ومنهم مصر لم يعودوا قادرين على ممارسة تلك الأدوار التي كانوا يقومون بها في المراحل التفاوضية التي يتخللها الجمود والتعنت الذي يجعل من دور مصر كوسيط

212 - Gamil, Mattar. 1998. Out of Wye, anew reality. **Alahram weekly** on line p(1).

213 - ممدوح نوفل. 2002. الانتفاضة وتفجر عملية السلام. عمّان : الاهلية للنشر والتوزيع .ص(23).

214 - دينيس روس. 2005. السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الاوسط. بيروت: دار الكتاب العربي.ص(644).

215 - شرم الشيخ ملامح ايجابية . **القدس** 19-9-1999.

216 - انتصار خليل الشنطي. 2002. " الولايات المتحدة الامريكية : الانتفاضة وعملية السلام و الدولة الفلسطينية" . **مجلة صامد الاقتصادي** : 129 .50.

217 - رمزي زكي. 2000. " ترويض الدولار : الجنيه المصري بين مخاطر التخفيض والاستقرار المنشود" . **مجلة وجهات نظر** : 19. 46.

إن النظر إلى الدور الذي تقوم به مصر في الساحة السياسية الفلسطينية منذ نهاية العام 1999، يعكس الاهتمام المصري المتزايد في إثبات نفسها كلاعب إقليمي مهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، حيث أنها كثفت من دورها في احتضان الحوارات الفلسطينية في القاهرة منذ (كانون الثاني

218 - محمد عوض. 1999. " قراءة في مذكرة واي ريفير" **مجلة المستقبل العربي** : 239. 106.

****

219 - اشرف العجرمي . 2000. " حوارات القاهرة : صعوبة تلاقي الاهداف". **صحيفة الايام** 13-1-2000.

220 - Nevine ,Khalil.1999.Giving Barak the benefit of doubt.Alahram weekly.www.alahram weekly .org.egypt.12/3/2006.

الفصل الرابع

الرؤية الأمريكية للدور المصري

إن الحديث عن الرؤية الأمريكية لمصر ودورها ومكانتها في الصراع العربي –الإسرائيلي منذ العام (1991) له أهميته في هذه الدراسة ، ذلك أن هذه الرؤية تساعد على تحديد المدى الحقيقي الذي تتمتع به السياسة الخارجية المصرية في إطار الإستراتيجية الأمريكية لأكثر المناطق حيويّة لمصالحها في الشرق الأوسط ، خاصة أن هذه الفترة الزمنية جاءت مليئة بالأحداث والتغيرات المحلية والإقليمية ، والدولية التي أثرت على تلك الرؤية ، وقد تمثلت هذه التغيرات في بروز قوة عالمية مهيمنة على السياسات الدولية ، بحيث انعكست تركيبة النظام الدولي بعد "1991" وحرب الخليج على المناطق الإقليمية ، كما بدأت مسيرة وعملية التسوية بين الأطراف المتنازعة في الصراع العربي – الإسرائيلي و الفلسطيني بعد إثبات القدرات العسكرية فشلها في تحقيق هزيمة كاملة لأحد الأطراف . ودفعت هذه التغيرات الفاعلين الإقليميين إلى محاولة تبني نمط جديد من السياسات الخارجية تتناسب مع الرؤية والأدوات الاقتصادية والسياسية المتبناه في هذه التفاعلات السياسية. ومن أجل توضيح هذه الرؤية كان لا بدّ من الاعتماد بشكل جزئي على الدراسات التي تتناول الأجندة الأمريكية في الشرق الأوسط ، والتي عادة ما تصدر عن معاهد الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك التأثير النسبي في صياغة جزئيات محددة في الإستراتيجية الأمريكية خاصة تجاه الفاعلين الإقليميين والتي منها دور مصر الإقليمي خاصة فيما يتعلق بعملية التسوية والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي . حيث أن أهداف السياسة الأمريكية في مصر بعد أزمة الخليج كانت ترتكز على [221] " أن تستخدم مصر ومالها من وزن لدى البلاد العربية الأخرى و في مؤسسات كالجامعة العربية ، لدفع هذه البلاد إلى توقيع اتفاقية صلح نهائي مع إسرائيل وقبول تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية تتفق مع طموحات إسرائيل وأهداف السياسة الأمريكية الأخرى في المنطقة"، فمصر

[221] - امين، جلال . 1993. الدولة الرخوة في مصر. القاهرة: سينا للنشر. ص(41).

شكلت الدراسة التي أظهرتها مؤسسة (**Rand**) [224] الأمريكية حول دور مصر كلاعب مركزي في المنطقة ، أن لدى القيادة المصرية الرغبة القوية في لعب دور في عملية السلام والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، الأمر الذي يدعم من موقع القيادة المصرية ،وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستفادة من هذه الرغبة في التحكم في توجيه هذا الدور بما يتناسب مع الرؤية الأمريكية

222 - جواد الحمد. 1995. توجهات امريكيا تجاه الشلاق الاوسط. عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط. ص(71).

223 - رغيد كاظم، الصلح. 2003. العلاقات العربية – الامريكية من منظور عربي : الثوابت والمتغيرات. ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . ص(22).

224 - محمد سيد ،ابو عامود. 1998. " الرؤية الامريكية لدور مصر الاقليمي" . **مجلة السياتسة الدولية** :134 . 135.

225 - ثناء ،فؤاد عبدالله.2000 " العلاقات المصرية –الامريكية : بين التعاون والتحالف " **. مجلة المستقل العربي** : 262 .45.

226 - عبد العليم ،محمد . 1997. تسوية الصراع العربي –الاسرائيلي : دور مصر الاقليمي . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.ص(11).

227 - Kamel Abu Jaber..2000.The Arab –Israeli Peace Process: Critical Evalution.Aman:p.115.

أن الرؤية الأمريكية تدرك تماماً أن مصر دولة ذات طموحات إقليمية واسعة ومشكلات اقتصادية صعبة، مما يمكن الولايات المتحدة ممارسة ضغوطات اقتصادية على مصر ، من خلال المشروعات الاقتصادية المتزامنة مع التسوية السلمية ، والتي تجعل من عملية السلام ذات هدف معلن وهو "[228] إرساء السلام على قاعدة اقتصادية تتيح لكافة الأطراف الحصول على منافع متبادلة من جراء عملية التسوية " ، وبالتالي استغلال الصعوبات الاقتصادية في محاولة ممارسة دور قريب من رؤية الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك يتضح الربط بين مصر القوية اقتصادياً ودورها الإقليمي كشريك أساسي ودولة محورية (**Pivotal State**) في عملية التسوية. إن هذا الدور المصري يواجه تحدياً أساسياً في الوقوع في إستراتيجية التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ، كما أوضحها(**جاسيور ويسكي**) حيث تتحول العلاقة الإستراتيجية إلى تبعية للطرف الأقوى ، وما يثبت ذلك الرؤية الأمريكية للدور المصري المبني على أن مصر تسعى للقيام بدور إقليمي يفوق قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية ، وبالتالي لا يجوز لدولة تعتمد على المعونات والمساعدات الأمريكية أن تطالب بدور يفوق قدراتها تلك ، كما لا يجوز لتلك الدولة أن تستخدم تلك المعونات والمساعدات في دور يتعارض مع المصالح والرؤية الأمريكية.ومن هنا أدرك الباحثون الخطورة الكامنة وراء "[229] المطالبة الأمريكية –الإسرائيلية بان تقوم مصر بالضغط على الفلسطينيين للقبول بالطرح الإسرائيلي للتسوية المرحلية". والخطورة في ذلك أن الدور المصري شأنه شأن أي دور آخر مرهون بوجود حاجات دولية وإقليمية وفق رؤية "حازم ببلاوي" مما يعزز مقولة أن دور مصر يبرز عند الطلب. وهذا يبرز جانباً آخر من التبعية المرتبطة بالطلب من مصر ممارسة نفوذها السياسي لصالح أجندة معينة، وهذا الجانب يعتمد بالأساس على كون "[230] مصر بلداً تابعاً يعتمد في

---

228 - نفس المصدر السابق، ص(11).

229 - ثناء فؤاد ،عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص(54).

230 - مصطفى الحسيني. 1999. " مصر والمفاوضات الفلسطينية –الاسرائيلية : حدود الدور الاقليمي " . **مجلة الدراسات الفلسطينية** : 40 . 89.

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الخارجية إلى إبراز الرؤية المعتمدة على آليات المضي في التسوية السياسية في الشرق الأوسط، من قبل الفاعلين الإقليميين حيث تركزت هذه المحاولات على أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي تملك عوامل الضغط وتمثل الوسيط القادر على تجميع الأطراف على مائدة المفاوضات ، وهي تتمسك بهذا الدور وتمنع أي قوة أخرى من التدخل المباشر في عملية السلام في الشرق الأوسط دون إذن منها، وأفضل الطرق المستخدمة في ذلك هي المعونات الأمريكية.ومصر تدرك تلك الرؤية الأمريكية حيث أنها [231] " تتفهم توجهات الإدارة الأمريكية وترتيب اهتماماتها ... وسيطرتها على العالم، وما تتعرض له من ضغوطات مصدرها اللوبي اليهودي "، وخاصة ما يتعلق منها بالشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار لا بدّ من الوقوف على رؤية الباحث" **زبيغنيو بريزنسكي**" للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ،لكي نرى مكانة مصر وطبيعة دورها في الإستراتيجية الأمريكية للمنطقة، حيث سيتم التركيز على ما ذكر بخصوص السلام ودور مصر ومكانتها فقط ، فيما يتعلق بالمصالح الحيّوية في الشرق الأوسط ، فقد ذكر الباحث أن ضمان امن مصر ودول عربية أخرى يأتي في صميم الرؤية الأمريكية، خاصة في مواجهة الإرهاب الذي يتضمن العمليات الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي ، المعرقلة

---

[231] - عبد المنعم كاطو. 1998. " الحوار الاستراتيجي المصري –الامريكي : وانعكاسته على الامن القومي العربي" . **مجلة الدفاع** : 76.

وبالنظر إلى الرؤية الأمريكية لدور مصر في عملية السلام ، والتي تم تجسيدها في دراسة صادرة عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى العام (2001) [233] والتي تعتمد على خلفية الدور المصري تجاه إسرائيل والصراع مع الفلسطينيين ، نلاحظ أن الرؤية الأمريكية لذلك الدور لم تتجاوز حدود الأزمة المالية والمعونات الاقتصادية والعسكرية ودورها في تعزيز الدور السياسي لمصر خاصة وأن " العلاقة المصرية –الأمريكية حجر أساس في الجهود الأمريكية الهادفة إلى إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط ، لكن خلال السنوات الأخيرة ازدادت الخلافات بين الحكومتين، مما استدعى قيام لجنة غور – مبارك بسلسلة من الاستشارات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية المنتظمة، لبحث توجهات الدور المصري في عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية ، خاصة أن الاقتصاد المصري مدين في تقدمه للمساعدات الأمريكية وفقاً لما صدر في التقرير فالإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها بدعم من المساعدات الاقتصادية الأمريكية

232 - زبيغنيو بريزنسكي. 1999. " تحديات القيادة الامريكية في القرن الواحد والعشرين". **مجلة شؤون الاوسط** : 78-79. 81.

233 - معهد واشنطن. 2001. " وثيقة السياسة الامريكية في الشرق الادنى الى الرئيس الامريكي الجديد جورج دبليو بوش" . **مجلة شؤون الاوسط** : 102 . 249 .

إن تلك الأهمية التي تتمتع بها المعونات والمساعدات الأمريكية بالنسبة لمصر ، يدفع بها إلى التفكير في تكلفة السياسات المعارضة للرؤية الأمريكية في عملية السلام ، خاصة في ظل علاقات غير متسقة بين الطرفين ، وتهدف هذه العلاقة إلى خدمة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومصالحها . من جانب، ومن جانب آخر هناك حاجة أمريكية لاستمرار مصر ودورها في إطار تنفيذ سياساتها في المنطقة. مما يحتم أن تكون المعونات الاقتصادية والعسكرية ضرورية في تحريك السياسات الإقليمية تجاه التسوية الكبرى. وان ما يعتري العلاقة من توترات تبقى خاضعة للسيطرة. لقد مثلت التراجعات المصرية في العديد من القضايا الإقليمية السياسية والاقتصادية خضوعاً للسياسة الأمريكية وأجندتها في المنطقة ، حيث ، أن هناك عدة تراجعات من مصر تجاه الاتساق مع السياسات الأمريكية في المنطقة ومن أبرزها ، الزيارات المتكررة لمصر إلى الفلسطينيين والعرب لإقناعهم بنجاعة الاتفاقيات السلمية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتلا ذلك تراجع عن تأجيل انعقاد المؤتمر الاقتصادي للشرق أوسطية في القاهرة العام 1996 خوفاً من تحذيرات أمريكية من مستوى الكونغرس والمؤسسات السياسية الكبرى بقطع المساعدات الأمريكية المالية عن مصر

234 - متروك الفالح. 1998. " السياسات الامريكية – المصرية تجاه الدولة والمجتمع (1992-1997) " . **مجلة شؤون اجتماعية** : 57 . 117 .

235 - محمد سعيد ابو عامود. 1998. " الرؤى الامريكية لدور مصر الاقليمي" . **السياسة الدولية** :134 .133.

236 - متروك الفالح. 1998. مصدر **سبق ذكره** . 57. 118.

****

237

Shuman,Ellis.2001.What Is Egypt Role in the peace process. **Israeli in sider**.com/Article.Diplomacy.3pages.18/3/2006. -

الخاتمة:

الدور المصري واستشراف المستقبل:

رغم تنوع المراحل التي مرت بها السياسة المصرية الخارجية واختلافها، وتعدد الأدوار التي قامت بها في مختلف مراحل تطور النظام الدولي وانعكاساته على السياسات الإقليمية تجاه اعقد القضايا في المنطقة وهو الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي ، فإن النظر في تفسير تلك السياسات من خلال نظريات تعتمد المستويات التحليلية الثلاثة : المستوى المحلي ، والإقليمي ، والدولي ، والتي غلب عليها الطابع الإيديولوجي ، بما فيه طبيعة العلاقة مع القوى الدولية المسيطرة على السياسات السابقة للحرب الباردة ، أصبحت بحاجة إلى مزيد من التعمق في دراستها وبحث ما تبرزه من انعكاسات اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤثر على ادوار ومكانة الفاعلين الإقليميين وما يمكن لهم تبنيه من مواقف وسياسات لا تتعدى ما هو متوافق عليه في الإطار الدولي. ومن اجل أن تقلل الدول من الضغوطات التي يمكن أن تتعرض لها جراء تغيير بنية النظام الدولي ، فغالباً ما تسعى هذه القوى الإقليمية إلى تبني سياسات إقليمية تنسيقية بالأساس ، وهذا ما استندت إليه مصر في ممارسة دورها على الساحة الإقليمية حيث بات التوجه المصري " إلى المتوسط هو خياراً استراتيجياً يفرضه تطور الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية "[238]، بمعنى آخر فإن الفاعلين الإقليميين عادة ما يلجؤون إلى تكتلات إقليمية في سبيل ممارسة ادوار أكثر استقلالية ،في حال لو مارسوا تلك الأدوار في إطار الهيمنة الدولية.

238 - سمعان فرج الله. 2002. مصر والدائرة المتوسطية . القاهرة: دار الشروق.ص(57).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما يضمن لهذه الدول الإقليمية من بنى اقتصادية وسياسية تمكنها من ممارسة دورها الإقليمي ، فإن أهم ما يمكن التأكيد عليه هو مدى الإمكانيات المادية والاقتصادية التي تسمح لهذه الدولة أو تلك من ممارسة دوراً ما في السياسات الإقليمية ، كون الاعتماد على التمويل الأجنبي لن يدع للدولة مساحة كافية لكي تمارس دورها بحرية إلا في إطار استراتيجيات تلك القوى المانحة والممولة ، بالإضافة إلى طبيعة الموارد التي تستند إليها الدول الإقليمية ، وإذا ما كانت موارد إنتاجية أم موارد ريعية تؤدي في نهاية المطاف إلى تبعية السياسة الخارجية للفاعلين الإقليميين بما فيهم مصر ، لاسيما وأن القوى الدولية قد تستخدم ذلك التكوين الاقتصادي في دفع الدولة لتبني مواقف لا تنسجم مع ما تصبو إليه ، عبر استخدام المساعدات والمعونات الاقتصادية والعسكرية لصالح مواقف دولية ، تجعل الدولة مهددة بأزمة اقتصادية إذا لم تقم بتنفيذ ما هو مطلوب منها من قبل المانحين الأجانب ، كالولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع مصر ،فهي تنظر إلى الدور المصري من خلال أهداف أمريكية [239] " من إدارة عملية السلام وتوجهاتها في المنطقة ، وترتيبات أمنية وسياسية تساهم في تأمين استقرار مصالح الولايات المتحدة في المنطقة" ، ونلحظ انعكاس هذه الإستراتيجية بالنظر إلى الأدوار المختلفة التي قامت بها مصر على صعيد الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي، ولعل تذبذب الأدوار من كونه شريكاً ، وممهداً ومزيلاً للعراقيل ، والاختلاف بين كونه تكتيكياً أم استراتيجياً واتهامه بالتحريض ، يدل على عمق الأزمة التي يعانيها صانع القرار المصري كونه لا يستند إلى قاعدة اقتصادية تغنيه عن التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ، ومحاولة إقناع أمريكيا في أنها أي مصر " لا تسعى لتشكيل بديل مطابق للولايات المتحدة قطعاً"، كما أن مصر تدرك أن ثمن ترك هذه السياسة لصالح سياسة عدائية سيكلفها كثيراً ، إذ أن إتباع مصر لإستراتيجية الحرب سيؤدي إلى انقطاع القروض الأمريكية والبالغ حجمها (2,1)مليار دولار،

---

[239] - عرفات نظام الدين. 1995. السلام واستراتيجية اسرائيل الاقتصادية . **صحيفة القدس**، 1995/12/6.ص(15).

وفي هذا الإطار لا بدّ من معرفة الوضع الاقتصادي لمصر وتأثيره على الدور الإقليمي ، خاصة في عملية السلام والتسوية والمفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية ، في ظل ارتفاع مستوى المديونية الأجنبية على دول شمال إفريقيا وخاصة مصر ، التي يزداد معدل مديونيتها الخارجية ، مما يجعلها مقيدة في الدور الذي يمكن لها ممارسته إقليمياً . سيّما أن الباحثين يشيرون إلى أن الإصلاح الاقتصادي سيكون له إمكانية تحديد مستقبل الدور الإقليمي لمصر، "كون المساعدات الغربية لمصر مرتبطة بإسرائيل ودعم مصر لعملية السلام " ، خاصة أن هذه المعونات تساعد مصر على تكوين بنى تحتية من نظام الاتصالات والنقل ومرافق خدماتية وتوليد الطاقة ، وكل ذلك يحدث في إطار الجانب الاقتصادي لعملية السلام والتسوية. أما المعونات العسكرية الأمريكية لمصر، فهي تحقق أهدافاً أمريكية بالأساس ، حيث إن هذا الدعم هو ضروري للحفاظ

240 - Robert ,Satloff.2000.Arab-IsraeliDiplomacy in 2000;Un uphill Battle for Peace.vol 4.no 1.p89.

لذلك فإن الدور المصري في مثل هذه المرحلة ، يعتمد على السعي لإعطاء فرصة لطرفي الصراع ،الفلسطيني- الإسرائيلي، لتجاوز صعوبات تعترض عملية التسوية ، وتصريح (عمرو موسى) في التمني بان يتمكن الجانبان من المضي قدماً في عملية السلام وتنفيذ الاتفاقيات ، يأتي كاستمرارية لدور مصر المذلل للعقبات. وهذا ما تكرر التصريح به من عمرو موسى في صحيفة **الأهرام** [242] " السياسة المصرية كما حددت من قبل الرئيس مبارك، هي إعطاء دفعة لعملية السلام على أساس تنفيذ الاتفاقيات والحلول ذات العلاقة ". وهذه السياسة المصرية تبنى على أساس الاهتمام المصري ليس بالماضي ألصراعي بقدر ما هو إدراك مصري لأهمية المستقبل وارتباطه بالمتغيرات الإقليمية والدولية.

وهذا ما يؤكده السعي المصري نحو إجراء حوار استراتيجي أمريكي –مصري يتناول دور مصر في عملية السلام ، منذ شرم الشيخ "1999"، وتأثير المتغيرات عليه ، وكيف يمكن للجانب الاقتصادي أن يدعم ذلك الدور ، كون الطرفين المصري والأمريكي يرغبان في تنشيط عملية السلام. مما دفع بمصر إلى التأكيد على أن الولايات المتحدة ستلعب دوراً نشطاً في عملية السلام ، بعد فوز باراك في الانتخابات

---

241 - Aron ,David, and others.1997.Arab-Israeli Negotiation and U.S Interest in the Middle East; Second TermImperatives.Middle East Policy ;5.4-5.

242 - Dina Ezzat,hoda tawfik,khaled amayreh.1999.**The Test of Wye**.**Alahram Weekly.org**.3pages.www.alahram weekly.org.15/3/2006.

في الشرق الأوسط يزداد الارتباط بين القوى الاقتصادية والسياسية ، حتى انه في حالات كثيرة لا يمكن إدراك التوجهات السياسية دون أن يؤخذ الجانب الاقتصادي بعين الاعتبار والدراسة ، كما أوضح ذلك الباحث(**Fred H.Lawson. 1996**) في دراسة أجراها عن إمكانية تأثير المعونات الاقتصادية على صانع القرار السياسي ، في حالة سوريا وصراعها مع إسرائيل ، ونشرت في مجلة الشرق الأوسط (العدد الرابع، العام 1996). وأكد من خلال تعميمات بأن الجانب السياسي الذي تسعى من اجله المساعدات الاقتصادية لا يمكن أن يغيب عن العقلية العربية . وصناع القرار في مصر ليسوا بعيدين عن تلك التأثيرات التي شكل الدور المصري انعكاساً طبيعياً لها حيث أن مصر تدرك [243] " أن دورها على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي له طابع خاص وانه يتمثل بالمساعدة عندما يطلب منها ذلك ، لتقريب وجهات النظر أثناء المفاوضات " بمعنى العودة إلى الدور التمهيدي للسلام بين مختلف الأطراف.

أن كل ما يمكن الارتكاز عليه هو الاعتماد المصري الخارجي على المعونات والمساعدات الغربية التي تترك أبعادها السيئة على القدرة المصرية للعب دور مؤثر في الشؤون الإقليمية والدولية ، وليس الاعتماد

---

243 - محمد ،عبد العليم. 1997. تسوية الصراع العربي: دور مصر الاقليمي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.ص(38).

* الطموحات المصرية الإقليمية وإمكانيات تحقيق ذلك.

* تـأثير الـدور علـى الـشراكة المـصرية – الأمريكيـة ، خاصـة تجـاه الـصراع الفلـسطيني – الإسرائيلي.

* التوازن العسكري للمنطقة ومكانة مصر فيه.

* طبيعة ومستقبل العلاقة المصرية –الأمريكية ومدى تأثيرها على استمرار الدور المصري .

ما سبق يبرز مدى التأثير الأمريكي على توجيه السياسات الخارجية لمختلف الفاعلين على الساحة الإقليمية، ويظهر أيضاً أن الدور المصري يرتبط بالبعد الاقتصادي في العلاقة مع أمريكا ، وبالتالي فالخضوع المصري في السياسة الخارجية سيستمر، وهذا يزيد من أهمية الدراسة والبحث. وإذا أردنا تناول الدور المصري ومستقبله فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فلا بدّ من دراسة ما تسميه

1. وضوح الرؤية"إدراك الأولويات : وفي هذه الرؤية هناك إدراك القيادة المصرية للبيئة الخارجية الدولية والإقليمية كإطار للدور المصري ،الذي يمثل الاختلاف فيه الانعكاس الطبيعي لمتغيرات تلك البيئة، وأفضل الحقب الرئاسية هي فترة الرئيس"مبارك" أو فترة الاعتدال السياسي، التي شهدت إفراغ الدور المصري من عروبته ، بسبب ارتباط دور مصر بالاستراتيجيات الدولية أكثر منها الإقليمية.

2. مستوى الإدراك للأهداف والموارد: بمعنى ارتباط الدور المصري بحجم الموارد المتاحة لها، حيث إن فترة مبارك وفقاً لدراسات الباحثين المصريين تميزت بإهمال الموارد، أكثر مما ينبغي.

3. التناسق الدبلوماسي (الفرص والقيود): وفي هذا الإطار يطرح ذلك التناقض بين الفرص التي يوفرها الإطار الدولي والإقليمي، وما يرتبط بذلك من اعتماد على المعونات الخارجية التي بطبيعة الحال تقلص من الفرص وتزيد من القيود.وهنا فمصر تعاني من أزمة في الحركة الدبلوماسية ، قد تؤدي إلى تقليص في الدور.

244 - زرنوقة، صلاح سالم. 2000. " السياسة العربية لمصر: نقد واستشراف" . **مجلة السياسة الدولية** : 139. 87- 93.

4. مدى الاستمرارية والتغير: هذا الجانب من الضغوط والضوابط مرتبط بتقييم الإمكانيات المصرية وتأثيرها على الدور الذي لا يراه المصريون أصلاً ممكناً ، فانعدام التوازن بين القيود والإمكانيات يؤدي إلى تذبذب لا يخدم الرؤية المصرية لدورها الإقليمي. وتعتبر إحدى تأثيرات هذا العامل على الدور المصري هو اتخاذ منحى مختلف تماماً وملحوظاً منذ توقيع اتفاق أوسلو بين الاسرائيليين والفلسطينيين . وقد تميز بعد بروز الانتفاضة الفلسطينية بانحسار الدور المصري لصالح القيام بوظائف أمنية في غزة ، ومما يدلّ على وجود هذا الانحسار هو [245] " رؤية رجال الادارة الامريكية لدور مصر الإقليمي فيما يتعلق بتحقيق السلام ودفع التسوية السلمية في الشرق الاوسط وتحقيق الاستقرار الامني والسياسي"، وتعتبر الفترة اللاحقة لذلك حبلى بالأمثلة على ماهية الدور المصري في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، وبما أن إحدى أهم استراتيجيات مصر هي أن آلية التفاوض هي البديل الأوحد والأمثل لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي حتى في ذروة التصعيد الإسرائيلي ، مما يؤدي إلى تراكم الضغوطات على الجانب الفلسطيني. سيجعل من البحث المستمر عن ماهية هذه السياسة ذا مكانة وأهمية خاصة.

****

245 - ابو ،عامود.1998." الرؤى الامريكية لدور مصر الاقليمي " . **السياسة الدولية** : 134 .133.

السنة	عدد اللقاءات الرسمية	الظروف السياسية التي جاءت فيها الزيارة
1991	3	قلة عدد اللقاءات بسبب الجهود المصرية مع سوريا لاقناعها بجدوى السلام والتسوية .
1992	11	بدايات مؤتمر مدريد للسلام وتنسيق اللقاءات الدبلوماسية

الملحق :- رقم (1)

اللقاءات الرسمية الفلسطينية ـ المصرية

1992	11	بدايات مؤتمر مدريد للسلام وتنسيق اللقاءات الدبلوماسية
1993	12	الجهود المصرية وتمهيد توقيع اتفاقية أوسلو
1994	10	مذبحة الحرم الإبراهيمي وتوجه مساعي مصر نحو أمريكا للضغط على إسرائيل لتلبية مطالب فلسطينية تمكن مصر من الضغط على الجانب الفلسطيني
1995	13	استئناف المفاوضات

الملحق:- رقم (2)

إجمالي زيارات الرئيس عرفات لمصر

(1995-1991)

السنة	إجمالي الزيارات	الظروف السياسية للزيارة
1991	3	التنسيق في المفاوضات ، الحث على الدور المصري المشارك مع الطرف الفلسطيني ، ومناقشة المفاوضات المتعددة الأطراف، و التشاور مع مصر بخصوص مؤتمر مدريد وصيغة الأرض مقابل السلام .
1992	15	التشاور بعد زيارة رابين ثم بيرز للقاهرة، تبديد مصر لمخاوف فلسطينية عقب فوز كلينتون، ومناقشة إدراج اللاجئين في أجندة المؤتمر، المطالبة المصرية عبر الفلسطينيين بتقديم المساعدة الفنية "تحاول مصر هنا الحد من تأثير الاتفاقيات على مصر " .
1993	19	زيارة كريستوفر ومناقشة إعلان المبادئ، وغزة أريحا أولا، تنسيق يسبق زيارة مبارك لواشنطن، وقبل زيارة رابين للقاهرة. رفع الحظر عن الاتصال ب"م.ت.ف"، قمة ثلاثية لتنفيذ اتفاقية غزة –أريحا. استئناف عملية السلام، مناقشة الطلب المصري بالاعتراف المتبادل بين "م.ت.ف " وإسرائيل.
1994	14	لقاء مع بيرس في القاهرة لبحث عقبات تنفيذ الحكم الذاتي، مذبحة الحرم الإبراهيمي و مناقشة المساحة المحددة في غزة أريحا أولا و الممر الأمن.وساطة مصرية لعقد الانتخابات . بحث مصري لعمليات "العنف" التي تقوم بها "حماس" وتأثيرها على عملية السلام. التوقيع على اتفاقية تنفيذ الحكم الذاتي في القاهرة .

1995	17	**مطالبة مصر بعقد قمة ثلاثية "مصرية فلسطينية – إسرائيلية"، اطلاع مبارك على لقائه مع بيرس وعدم تقدم المفاوضات،طلب من مبارك اطلاع كلينتون على عقبات السلام ، عرض مبارك على عرفات نتائج مباحثاته مع بيرس بعد عودته من طابا،**
1996	7	**مناقشة تأثير عمليات حركة "حماس" على عملية السلام، التنسيق المصري –الفلسطيني قبل عقد مؤتمر شرم الشيخ لإنقاذ السلام، لقاء القمة الثلاثية بين مصر وإسرائيل والأردن والفلسطينيين.**

قائمة المراجع :

1- الكتب العربية:

- احمد، محمد سيد. 1996. **سلام أم سراب** . القاهرة : دار الشروق.
- إبراهيم، حسن توفيق. 2005. **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ابو بكر، توفيق. 1999. **الاصلاح السياسي والتكامل الاقتصادي** .عمان : مركز جنين للدراسات الاستراتيجية.
- البنك الدولي. 2004. **التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.** بيروت : دار الساقي.
- الاسمر، خلود.2005. **انعكاس التطورات الاقليمية والدولية على العلاقات العربية – الإسرائيلية**.عمان :مركز دراسات الشرق الاوسط.
- اندرلين،شارل. 1998. **اسرار المفاوضات العربية –الاسرائيلية 1917-1997: سلام أو حروب** . دمشق : دار الفاضل.
- بادي،برتران. 1996. **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي** . القاهرة: دار العالم الثالث .
- البيلاوي ، حازم. 2003 . **الاقتصاد العربي في عصر العولمة**. ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- بار-ايل ، رافي. 1996. **الخطة الشاملة لاسرائيل في سنوات الالفين : اسرائيل في اجواء السلام** . البيرة : المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية .
- أمين ،جلال .1993. **الدولة الرخوة في مصر**. القاهرة : سينا للنشر .

- توفيق، سعد حقي. 2003. **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**. عمان : دار وائل للنشر والتوزيع.
- جونسون، لويد. 1989. **تفسير السياسة الخارجية** . السعودية : عمادة شؤون المكتبات –جامعة الملك سعود.
- جمهورية مصر العربية.1995 . **مستقبل العلاقات المصرية – الفلسطينية** . القاهرة : وزارة الدفاع.
- حافظ، صلاح الدين. 1998. **تهافت السلام : المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية**. القاهرة: دار الشروق.
- حسون ، سمير. 2004. **الاقتصاد السياسي**. صيدا : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- الحمد، جواد. 1995. **توجهات امريكية تجاه الشرق الأوسط**. عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط.
- الحسن، خالد . 1994. **اتفاق غزة – اريحا اولاً : وثائق ودراسات**. نابلس: مكتبة الرسالة .
- خضير، حسن خضير.2002. **ازمة الديون الخارجية في الدول العربية والافريقية** . ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- ديكست، افيناش. 1997. **صنع السياسة الاقتصادية : منظور علم السياسة وتكاليف الصفقات**. (ترجمة) نادر ادريس التل. دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.
- ديبورا ،جيرنير. 2003. **الشرق الاوسط المعاصر : محاولة للفهم**. (ترجمة) احمد عبد الحميد. القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة.
- روس، دينيس. 2005. **السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط**. بيروت: دار الكتاب العربي.
- سعيد ،ادوارد. 1995. **غزة – اريحا سلام امريكي** . القاهرة : دار المستقبل العربي.
- سليم ، محمد السيد ، وابراهيم عرفات. 2000. **العلاقات المصرية – الاسيوية** . القاهرة : مركز الدراسات الاسيوية .
- سرور، عبد المعطي. 1999. **المساعدات الأجنبية لمصر وتأثيرها على القرار السياسي الخارجي**. رسالة ماجستير.
- شاش،طاهر.1995. **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**. القاهرة: دار الشروق.
- الصلح، رغيد كاظم. 2003. **العلاقات العربية – الامريكية من منظور عربي : الثوابت والمتغيرات** . ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

- طالب، حسن. 2004. **التقرير الاستراتيجي العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
- العنا ني، جواد. 1996. **" الاقتصاد العربي لو اخفق السلام"** . في وماذا لو اخفقت عملية السلام في الشرق الاوسط . عمان: اكاديمية المملكة المغربية.
- علام، محمد عبد الهادي. 2000. **الدبلوماسية المصرية في التسعينيات: الانتقال الى نظام دولي جديد**. القاهرة : دار يحيى للنشر والتوزيع.
- العثمان، عثمان.2003.**مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**. القاهرة : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- العملة، ابو خالد. 1997. **اوسلو: محطة لتهويد فلسطين،خطوة للسيطرة على المنطقة**. بيروت. لبنان.
- الغبرا، شفيق ناظم. 1997. **اسرائيل والعرب : من صراع القضايا الى صراع المصالح**. عمان : دار الفارس للنشر والتزيع.
- غليون، برهان.1999. **نقد السياسة العملية : العرب ومعركة السلام**. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- الفقي، مصطفى واخرون. 2003. **الدور الاقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة.** القاهرة: دار الشروق.
- الفضيل، محمود عبد. 1999. **مصر ورياح العولمة** . القاهرة :دار الهلال .
- فاروق، عبد الخالق. 2000. **أوهام السلام**. القاهرة: دار الكلمة.
- فرج ،سمعان. 2002. **مصر والدائرة المتوسطية**. القاهرة: دار الشروق.
- كوانت ،وليم. 1980. **عملية السلام: الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي –الاسرائيلي منذ 1967**. (تعريب)هشام دجاني. مكتبة العبيكة.
- كيمب،جيفري،وجيريمي بريسمان.1999. **نقطة اللاعودة: الصراع الضاري من اجل السلام في الشرق الاوسط** . القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- لوتشياني، جياكومو. 1987. **" الريع النفطي والازمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية"**. في غسان سلامة. ديمقراطية من دون ديمقراطين . مركز دراسات الوحدة العربية. (176-203).
- محمد، عبد العليم. 1997**. تسوية الصراع العربي: دور مصر الإقليمي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- معهد واشنطن.2004. **بناء الامن والسلام في الشرق الاوسط"الاجندة الأمريكية"**. (تعريب) يوسف الجهماني. سوريا: دار حوران للطباعة والنشر.

- مكريدس، روي.1966. **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** . (ترجمة) حسن صعب . بيروت: دار الكتاب العربي. (27-33).
- مركز دراسات الوحدة العربية. 2005. **الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ----------. 1999. **العرب وتحديات النظام العالمي**. بيروت: لبنان.
- ----------. 2000. **العرب ومواجهة اسرائيل: احتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد، سلمان.1999. **القران والاقتصاد السياسي**. بيروت: دار الفارابي.
- النقيب، فضل مصطفى. 2001. **اقتصاد اسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.(124-203).
- نصر، عمر شاكر. 2001. **دور العوامل الخارجية في تحديد صيغة النظام السياسي الفلسطيني الجديد 1994-1998.** رسالة ماجستير.
- نهرا،فؤاد. 2000. **الشرق الاوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث.
- نوفل ،ممدوح. 2002. **الانتفاضة وتفجر عملية السلام**. عمان : الأهلية للنشر والتوزيع.
- هاس،ريتشارد،وميجان اوسوليفان.2002. **العسل والخل: الحوافز والعقوبات و السياسة الخارجية**. القاهرة: مركز الاهرام للنشر والتزيع.(1-9).
- هالتر، مارك، واريك لوران.1994. **مجانين السلام: القصة السرية لمفاوضات اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل** . بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- هلال، جميل. 1995. **استراتيجية اسرائيل الاقتصادية في الشرق الأوسط**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- هلال، علي الدين. 2002. **السياسة الخارجية المصرية وأولوية الاعتبارات الاقتصادية** : في بهجت قرني وآخرون. السياسة الخارجية للدول العربية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية.
- هايتر،تيريزا. 1979.**امبريالية المساعدات**. د.ن : دار ابن رشد.

المقالات العربية:

- ابو عامود، محمد سعيد. 1998. " الرؤى الأمريكية لدور مصر الاقليمي" . **السياسة الدولية** :134. (130-139).
- أبو شادي، احمد. 2001. " الجنيه المصري إلى أين؟". **مجلة وجهات نظر الكتب** :27.
- احمد، حسن الحاج. 2005. " الدولة الافريقية ونظريات العلاقات الدولية" . **مجلة السياسة الدولية** : 160.
- احمد ،سيد محمد. 1993. " مصر واسرائيل والمعاهدة النووية ". **مجلة الدراسات الفلسطينية** : 43.
- ببلاوي، حازم . 1998. " الدولة الريعية والديمقراطية" . **مجلة الاجتهاد** : 38.(9-17).
- البيادر السياسي. 1994. " تعزيز دور مصر في عملية السلام". **مجلة البيادر السياسي**: 581.
- بريزنسكي، زبيغنيو.1999. " تحديات القيادة الامريكية في القرن ال21". **مجلة شؤون الأوسط**:78-79.
- البيلي، حنان. 1996. " الشراكة المصرية – الأمريكية". **مجلة السياسة الدولية** :124.
- جاد ،عماد. 2000. " السياسية الخارجية المصرية في الشرق الاوسط". **مجلة السياسة الدولية**: 139.
- جوني، علي.1998. " التسوية ودور مصر الاقليمي". **مجلة شؤون الأوسط**: 74.(97-103).
- الجرباوي، علي. 1997. " ماذا بعد التوقيع على برتوكول الخليل". **مجلة السياسة الفلسطينية** :10+17.
- الحسيني ،مصطفى. 1995. " الدور المصري والمفاوضات الفلسطينية –الاسرائيلية و حدود الدور المصري " .**مجلة الدراسات الفلسطينية** :83.(83-91).
- حمدي، ايمان. 1998. " مصر والزعامة الاقليمية : القوى المنافسة والتحديات". **مجلة شؤون الاوسط** : 68.
- الرشدان، عبد الفتاح. 1993. " النظام الدولي الجديد وتأثيره على النظام العربي". **مجلة قراءات سياسية** : 1.
- زرنوقة، صلاح سالم. 2000. " السياسة العربية لمصر : نقد واستشراف ". **مجلة السياسة الدولية** : 139.(86-93).
- زكي، رمزي. 2000. " ترويض الدولار: الجنيه المصري بين مخاطر التخفيض والاستقرار المنشود":. **مجلة وجهات نظر** :19.
- سليمان،سامر.1996. " هل تقطع الولايات المتحدة الامريكية المعونة الاقتصادية عن مصر ". **مجلة اليسار** :79.
- سماحة، جوزيف.1997." تقويم اتفاق الخليل". **مجلة شؤون الأوسط**:59.

- سعيد ،عبد المنعم.1998. " لماذا الحوار الاستراتيجي المصري- الامريكي" . **مجلة السياسة الدولية** :134.
- الشنطي، انتصار خليل. 2002. " الولايات المتحدة الامريكية : الانتفاضة وعملية السلام والدولة الفلسطينية". **مجلة صامد الاقتصادي** : 129.
- صادق، ناجي. 2000. " الدولة الفلسطينية والتداعيات والمكانة الاقليمية : رؤى مستقبلية**". مجلة السياسة الدولية**: 147.
- عبد الله، ثناء فؤاد. 2000. " العلاقات المصرية –الامريكية بين التعاون والتحاف**". مجلة المستقبل العربي**: 262.

- عكاوي،ثابت.1995. "توتر علاقات مصر وامريكا". **مجلة كنعان**: 61.
- علوي ،مصطفى. 1998." التجربة المصرية في التسوية السياسية**". مجلة السياسة الدولية**: 132.
- عوض، محمد. 1999." قراءة في مذكرة واي ريفير". **مجلة المستقبل العربي**:239.
- فؤاد، عماد. 1996." العلاقات المصرية –الامريكية بين الازمة والخلافات والتوافق الاستراتيجي".**مجلة اليسار**: 78.
- العيسوي، ابراهيم .2001. " سبعة مآزق لليبرالية الاقتصادية في مصر " . **مجلة اليسار** : 120.
- الفالح، متروك.1998." السياسات الامريكية المصرية تجاه الدولة والمجتمع "1992-1997". **مجلة شؤون اجتماعية**: 75.(110-120).
- كاطو، عبد المنعم سعيد. 2001." التحرك المصري: وتأثيره على المستوى الاقليمي والدولي". **مجلة الدفاع**:179.(76-81).
- ----------. 2000." الحوار الاستراتيجي المصري-الامريكي وانعكاسته على الامن الاقليمي العربي". **مجلة الدفاع**: 10.
- كامل، عثمان. 2004." سياسة مصر من اجل مصر **". مجلة الدفاع** : 211.(14-21).
- مقيدش، مصطفى. 2004. "الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد". **مجلة العلوم الاجتماعية**: 2.(458-463).
- مرسي، عبد العزيز.2003." العلاقة بين السياسة والاقتصاد في برامج العمل العربي ".**مجلة شؤون عربية**:113-114.(224-235).
- المسار. 1997." هذه هي العناصر الرئيسية للمبادرة الأمريكية الجديدة". **مجلة المسار** :8.

- المسار. 1997." ماذا اقترح نتنياهو عبر الوسيط المصري على الجانب الفلسطيني ". **مجلة المسار**:4.
- ليبد،روبرت.1997." سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لكلينتون**".** **مجلة المسار**:2.
- لبد، عماد سعيد . 2006. **المعونات الامريكية : اسرائيل ، مصر ، والسلطةالوطنية** . (3)صفحات. 10-4-2006. www.googal .com
- معهد واشنطن.2001." وثيقة السياسة الامريكية في الشرق الاوسط الى الرئيس جورج بوش". **مجلة شؤون الأوسط**: 102.
- المبادرة المصرية – الفرنسية لإنقاذ مشروع التسوية من الانهيار .1998. www.palestinian.com ..2-25-2000
- النقاش، امينة. 1995." الإدراة المصرية : هل تستطيع مقاومة الضغوط الامريكية". **مجلة اليسار**:59.(16-30).
- نوفل ،ميشال.1997." حضور مصر ودورها". **مجلة شؤون الأوسط**: 62.
- نصيف،عريان.1995." المعونات الامريكية واثارها المدمرة على الزراعة المصرية **". مجلة اليسار**: 30.
- _____. 1998." الخصخصة على الطريقة المصرية : تهدد زراعة القطن وتدمر صناعة النسيج". **مجلة اليسار** : 96.
- اليسار. 1995." قمة القاهرة :مكاسب جديدة لاسرائيل ومزيد من التنازلات العربية مجاناً **". مجلة اليسار**: 61.
- الهيئة المصرية العامة للبترول. 1998. " صناعة البترول المصري : افاق وتحديات " . **مجلة النفط والتعاون العربي** : 87.
- هلال، على الدين ، وبهجت قرني. 2002. **السياسة الخارجية للدول العربية**. القاهرة: مركز البحوث للدراسات السياسية .
- واتربري،جون.1998." الاقتصاد السياسي للشرق الاوسط".**مجلة الاجتهاد**: 38.
- وستالين، كينيث،وصموئيل لويس. 1991." عملية صنع السلام بين العرب والاسرائيليين: عبر خمسين عاماً من تجربة المفاوضات". **مجلة الدراسات الفلسطينية**:8.
- ياسين، منى.1997." مرتكزات الدور المصري في عملية التسوية". **مجلة شؤون الأوسط**: 65.

(هناك بعض المصادر ذكرت في الحواشي دون توثيقها ضمن قائمة المصادر نظراً لطبيعتها)

الصحف والجرائد:

صحيفة القدس:

- 1994/3/2
- 1994/3/6
- 1994/3/16
- 1994/3/19
- 1995/2/3
- 1995/2/9
- 1995/12/16
- 1997/1/4
- 1997/1/5
- 1997/1/12
- 1997/1/16
- 1997/1/24
- 1998/9/9
- 1998/9/15
- 1998/9/19

صحيفة البلاد:

- 1996/12/10
- 1996/12/17

صحيفة النهار:

- 1994/3/7
- 1996/12/29

صحيفة المنار:

- 1994/3/7

صحيفة الأيام:

- 2000/1/13

الكتب الانجليزية:

*Abu jabber, Kamel.2000.**The Arab-Israeli Peace Process; A critical Evaluation**.Aman. 109-120.

* Abed-Khalek, Gouda, and Tignor.1981. **The Political Economy of Income Distribution in Egypt**. London: olmes and Meier.

*Amstutz, Mark1994. **International Conflict and Coperastion**.MC.Grew-Hillcollege; United State OF America.

*Colbert, Held.1994. **Middle East Patterns: places, peoples, and politics**.U.S.A: west view press.

* Heacok, Roger(ed).2002.**Political Transition in the Arab World-Part-3; Contemporary Paradigms and Cases**, Bir zeit; Birzeit University, Ibrahim Abu-lughod Institution of International Studies.

* Hazem, beblawi, Giacomo Lucian1987. **The Rentier State**. Newyork: Gromhelm.

*Goodin, Robert and Hans-Deiter.1981.**Anew Hand Book of Political Science**. Oxford press.

* Robert, Satloff.2002.**Arab –Israeli Diplomacy in 2002; Uphill Battle for Peace**. 4. 1.

*Robbins, Lord.1976.Political **Economy; Past and Present; review of leading Theories of Economy Policy.** (1-10).

*----------, 1963.**PoliticS and Economics; Paper in political economy**. Newyork; martins press. (1-26).

* Roger, Owen.1992.**State Power and Politics in the making of modern Middle East**. London; Rutledge.

*Al-sayyid, Mustapha Kamel.2003. **Politics and economic growth in Egypt (1950-2000**).Cairo; center for study of development.

*Schwar, Rolf .2004.**State Formation Process in Rentier State; the Middle East Case.**34pages.wwwgustia.com.pdf.15/6/2005. (1-34).

* Montgomery, John.1962. **The politics of Foreign Aid**. USA. New York.

*Suburban Emergency Management Project.2005.**What Is arentier state**?7 pages.www.qustia.com .24/6/2005.

* United King Dome.2000.**The Middle East and North Africa.** Europe Publication Limited 1999.

* White, John. 1974. **The politics of foreign aid**. London: the boady head.(104-133).

المقالات الانجليزية:

*****Aron, David, and others.1997.Arab- Israeli Negotiations and U.S Interest in the Middle East; Second Term Imperatives. **Middle East Policy**; 5.21pages.www.qustia.com.

***** Aljarbawe, Ali.2004.The **Big Brother**;Bitterlemons,june7,2004.www.diak.org/artikelluteli Accessed on May 16, 2004.

* Alba, Pedro, Al-shawarbly.2004. Fiscal and public DebtSustainablityin Egypt.**office of the chief economist**. 38. (9-15).

***** Beck, Martin .1997."Can Financial Aid Promote Regional Peace Agreements ? The Case of the Arab- Israeli Conflict". **Mediterranean Politics**. 2. 2. (49-70).

***** Carlos, Lozada.2002."Foreign Aid;Who Get Itand Why".**Commonweal**:l129.www.qustia. com. (1-10).

***** Dina Ezzet.Hold tawfik, Khaled Amayreh.1999. **The Test of Wye**.alahram weekly.www.Alahram weekly.org. 15/3/2006.3pages.

***** Hussein, Khaled .2004.”What Caused the Liquidity Crisis in Egypt **.www.googal.com**.27pages.19/2/2004.

***** Kuru, Ahmet.2002."The Rentier State Model and Central Asia Studies; the Turkmen Case". **Turkish Journal of International Relation**. 1:1.(1-8).

* Lasensky, Scott.2004."Paying For Peace; the Oslo Process and the Limits of American Foreign Aid". **Middle East Journal**. 58,:2.(210-235).

***** Louis Cantori.1997."The American Way U.S Development Policy in the Middle East". **Middle East Policy**. 5 :(177) pages.

***** Robert Chase, and others.1996."Pivotal State and U.S Strategy". **Foreign Affairs**. 75:1. (33-41).

* Muttar, Jamil.1998.”out of wye,anew reality.**Alahram weekly**.

*Nevine, Kalil.1999.” Giving Barak the benefit of doubt”**. Alahram weekly.12**/3/2006.

* Robert, Loewenberg.1996."Peace Process Is A cash Cow for Milking Aid From U.S.www Qustia.com. **Insight on the news**.vol12.

* Robert, Satloff.2002.”Arab – Israeli Diplomacy in 2002.**Uphill Battle for peace**.vol:1.4.1.

* Shuman, Ellis.2001.What Is Egypt role in the peace process? **Israeli in Sider** .www.israeli in sider.com.3pages.18-3-2006.

****